جامعة جنوب الوادي
كلية التربية بقنا
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

علم الاجتماع السكاني

إعداد
دكتور/ محمود محمد الضمراني

العام الجامعي
2023 - 2024 م

بيانات الكتاب

الكلية: كلية التربية بقنا.

الفرقة: الثالثة.

التخصص: علم الاجتماع السكاني.

تاريخ النشر: 2023- 2024

عدد الصفحات: 204 صفحة

المؤلف: دكتور / محمود محمد الضمرانى.

الـفـصل الأول
مـوضوع علـم الـسكـان ومـجـالاتـه

علـم السـكان هـو علـم مـن العلـوم الإنسـانية يـدرس حركة السكان فى المجتمـع من حيث التغييرات التـى تطرأ عليهم من ناحية الحجم والزيادة والنقص والتنوع والهجرة والتكاثف والتخلخل وعلاقة كل ذلك بـالظواهر الاجتماعيـة والطبيعية .

وكلمـة ديمـوجرافى **Demography** تعنـى علـم السكان وأصلها كلمة يونانية مكونة من مقطعين **Demos** وتعنـى النـاس و **Graphy** تعنـى الوصـف وذلـك لأن علـم السكان علم وصفى يدرس أحوال السكان لاكتشاف العوامل التـى تـؤثر فـى تغييـرهم ، طبيعيـة كانـت هـذه العوامـل أو اجتماعية وآثار هذا التغيير فى حياة السكان .

وقـد حظيـت الدراسـات السـكانية فـى العـالم الحـديث بأهمية كبيرة : بسبب ما أسفرت عنه من نتائج هامة دفعت سائر مجتمعات العالم إلى النظر فى موضوع السكان نظرة جدية سواء كانت هذه المجتمعات تشكو زيادة السكان أم نقصهم ، وسواء كانت فقيرة أم غنية، بل واهتمت بهذا العلـم هيئـة الأمـم المتحـدة فخصصـت جانبـا مـن نشـاطها لدراسات السكان ، ذلك أن البشرية فى مجموعها مهددة بانفجار سكانى فى المستقبل القريب أخطر من أى انفجار ذرى . وعلى المستوى المحلى فإن السكان وهم العنصر الأول فى المجتمعات إذا زادوا عن وسع المجتمع صاروا مشكلته الأولى التى ينوء بها كاهله، والتى تنشأ عنها آلاف المشاكل الأخرى ، بل تصبح حياة ذلك المجتمع كلها مشاكل تأخذ كل منها بخناق الأخرى .

أما إذا نقص حجم السكان كثيرا عن طاقة المجتمع، ففى ذلك خطر على المجتمع من ناحية استقلاله وحريته واسـتقلال مـوارده ، ونقـص إمكاناتـه واسـتفادته مـن التطورات التكنولوجية ، إلا إذا اعتمد على مجتمعات أخرى فى إمداده بالمساعدات ، وحينذاك يغدو هذا المجتمع طبقيا فيقـوم فيـه الأغـراب بالإنتـاج ويتفـرغ المواطنـون للتمتـع بلـذات الحيـاة دون معانـاة مشـتقاتها ، فـإذا طـال الأمـد بهـذا

الوضع ما يلبث الأغراب ونسلهم أن يصبحوا المتحكمين فى المجتمع المالكين أموره .

ولذلك فإن دراسة السكان ، وأن اتخذت حتى الآن صورة إحصائية عديدة ، إلا أنها فى الواقع دراسة شاملة تستعين بعدة دراسات ، لأنها لا تدرس الناس بوصفهم أعدادا فقط وإنما تدرس الإنسان بوصفه ناطقا ومتناسلا وطاعما وشاربا ولابسا وساكنا ومجتمعا أى متعاونا مع الآخرين فى المجتمع أو متنافسا معهم ، أو فى صراع مع غيره من السكان فى المجتمعات الأخرى ، كما تشمل دراسة الإنسان بوصفه منتجا ومستهلكا وعاملا ومتعطلا، وحيا ومريضا وميتا ، وبذلك يخرج علم السكان من نطاقه المحدود إلى نطاق العلم الشامل لعدة علوم ، لأن كثيرا من العلوم تسهم فى تقديم نتائجها إليه لكى يتمكن من تحديد العدد الأمثل للسكان ، الذى تهدف إليه الدراسة السكانية ، حتى يمكن أن يحيا كل مجتمع طبقا لإمكانياته الطبيعية والبشرية بعدد مناسب للسكان مما يؤدى إلى الاستقرار الاجتماعى والتقدم الحضارى فى الوقت نفسه ، وتلك هى الغاية القصوى من العلوم الإنسانية .

وجدير بالذكر أن الدرسات السكانية أستهوت الكثيرين من ذوى الإختصاص كل منهم يعالج موضوع السكان من زاوية تخصصه فيهتم ببعض النواحى دون الأخرى فعلماء الاجتماع يعنون بدراسة العوامل الاجتماعية للخصوبة والوفاه وعلماء الاقتصاد يعنون بالعلاقات بين السكان والموارد وإلى أى حد تساهم الموارد البشرية فى تحديد أنشطة الأفراد وإنتاجهم والعلاقات المثالية لتحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع – وعلماء الجغرافيا يعنون بدراسة العوامل المختلفة التى تؤثر فى توزيع السكان وكثافتهم وعلماء الطب يعنون بالمسائل المتعلقة بحماية السكان من الأمراض والأوبئة ويجدون من أجل تحقيق مستوى صحى رفيع للعنصر البشرى ويقدمون الوسائل العديدة لضبط النسل وتحسينه وحماية الأطفال من الأمراض ... الخ بينما يحاول علماء الاحصاء ابتكار المقاييس الإحصائية التى تساعد على تحليل مختلف الموضوعات السكانية ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى

جمع ما يتصل بالسكان من أبحاث ودراسات فى إطار واحد فكان علم السكان .

وقد يكون من الصعوبة لأى باحث أن يحدد تاريخ محدد لبداية علم السكان ولكن فى معظم الحالات نجد أن هناك دراسات فكرية صاحبت تطور البشرية منذ مراحلها الأولى تناولت العنصر الفعال فى المجتمع وهم السكان .

ومما سبق يمكن أن نوجز مجالات هذا العلم فى الآتى :

1- دراسة حجم السكان

ونعنى بتلك الدراسة دراسة مجموع السكان فى مجتمع معين وفى وقت محدد وما يطرأ على هذا الحجم من تغيير زيادة كانت أو نقصا وأثر هذا التغير وما يعنيه من ناحية حالة السكان بصفة عامة مع محاولة تعليل التغيرات السكانية وأسبابها المؤثرة فى الحجم ومنها المواليد – الوفاه – الهجرة – ومحاولة فهم ما يسبب التغير السكانى عن طريق هذه العمليات يؤدى إلى البحث فى المتغيرات البيولوجية والاجتماعية والثقافية للسكان فى المجتمع .

2- دراسة تركيب السكان

وهذا المجال يشمل جميع الخصائص القابلة للقياس التى يتميز بها الأفراد الذين يتكون منهم شعب معين ويختلف التركيب من شعب لآخر – ويستند علماء السكان هنا إلى خاصتين هامتين هما السن Age والنوع Sex والموطن الحضرى أو الريفى والحالة الزواجية والمهنية والتعليم ، كما أن دارس السكان لا يهتم بتركيب السكان فى لحظة معينة معلومة فحسب بل وأيضا يهتم بالتغيرات التى تحدث فى التركيب السكانى وأسباب هذه التغيرات وتأثيرها فى حياة المجتمع .

3- دراسة توزيع السكان

وهذه الدراسة تعنى الوقوف على أعمار السكان ومهنهم ومواطن إقامتهم وما يطرأ على هذا التوزيع من تغير وأسباب ذلك وأثر هذا التغير على السكان ، ومن ناحية أخرى تتبع صلة هذه التوزيعات والتغيرات بالتنظيم الاجتماعى ويتمثل ذلك فى العناية بتخلخل السكان وكثافتهم

فى ظل الظروف المحيطة بالبيئة الطبيعية من حيث كونها منطقة طاردة للسكان أو منطقة جذب لهم .
وعلى الرغم من أننا قد حددنا ثلاث نواح أساسية للدراسات السكانية ، كما لو كانت هذه النواحى منفصلة عن بعضها ، فإن هذا لا يعنى أنه فى الاستطاعة دراسة أى ناحية منها منفصلة عن الناحيتين الأخريين ، فنمو السكان فى أية منطقة من المناطق لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى التغير الذى يحدث فى توزيع السكان ، أو دون اعتبار لصفات السكان فى المنطقة موضوع الدراسة، كما وأن طبيعة النمو – زيادة طبيعية أو هجرة – تحدد إلى مدى واسع كثيراً من صفات السكان فى فترات النمو المختلفة ، وبالتالى فإن لتكوينهم أثراً ملحوظا على النمو والتوزيع .
وعلينا عند معالجة النواحى السكانية ألا ننسى دائما أننا ندرس وحدة حية متغيرة ، يؤثر أى تغير فى جزء منها على باقى الأجزاء، وبناء على ذلك تكون دراستنا قاصرة إذا فصلنا دراسة توزيع السكان عن دراسة نموهم أو تكوينهم ، ومع ذلك فإن طبيعة الدراسة تحتم علينا أن نميز بين النواحى الثلاث الأساسية للدراسات السكانية وهى حجم السكان ، وتوزيعهم ، وصفاتهم .

وبهذا ، تهتم الدراسات السكانية بثلاث نقاط محورية وهى العدد والخصائص والتوزيع . ومن الممكن دراسة هذه النقاط المحورية فى فترة زمنية محددة لتعبر عن بناء السكان ، وفى فترات متتابعة لتعبر عن مدى التغير الذى حدث فى الحجم والخصائص والتوزيع .

ويمكن تعريف علم السكان بأنه " علم وصفى تقريرى يرمى إلى دراسة النواحى السكانية (مثل الظواهر السكانية وأنواعها ، كمعدلات المواليد والزواج والوفيات والهجرة ومختلف العوامل التى تؤثر فى كل ذلك) دراسة علمية تحليلية مقارنة لبيان ما هو كائن وليس لبيان ما ينبغى أن يكون .

الفصل الثانى

أهمية الدراسات السكانية

لموضوع السكان أهمية كبرى لطلاب العلوم الاجتماعية عامة وطلاب علم الاجتماع خاصة، ذلك لأن المسائل المتعلقة بالسكان تعد ذات أهمية واضحة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وغيرها من النواحى التى قسم المجتمع عامة، فلكى نفهم تركيب أى مجتمع يجب أن تكون لدينا معلومات كافية عن سكان هذا المجتمع، معلومات عمن يحتويهم هذا المجتمع وما يتميزون به طبيعياً واجتماعياً وثقافياً.

كما يهمنا فى كثير المسائل معرفة العلاقة بين السكان والموارد المختلفة، كالمواد الغذائية والمياة، والمعادن، كما يهمنا فى بعض الحالات معرفة العلاقات بين حجم السكان وبين القوى الصناعية والحربية.

تمثل الدراسات السكانية Popuiarion Studies أهمية بالغة فى التناول السيوسولوجى والاقتصادى لأى مجتمع، إذ أن السكان هم العنصر الأساسى والفعال فى البناء الاجتماعى، وإذا رجعنا إلى ما حددناه من مجالات لعلم السكان فإنه يصبح فى الامكان الوقوف على أهمية تلك الدراسات وقيمتها العلمية والاقتصادية والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى:

1- **أن الدراسات السكانية تخضع بطبيعتها للتسجيل الموضوعى وللتعبير الاحصائى والمنهج العلمى، فالظواهر السكانية ذات طبيعة عددية وهى من أول المجالات الاجتماعية التى طبقت فيها المنهج العلمى لأن البيانات السكانية تجمع بدقة كاملة لا تدع مجالاً للشك ومعالجتها بأكبر قدر من الموضوعية ولا يستخلص منها سوى النتائج التى تبرزها البيانات حيث لا توجد ثغرات يمكن أن ينفذ من خلالها الباحث بشخصيته وأرائه لموضوع الدراسة.**
2- **أن دراسة حجم السكان وما يحدث من تغير فى هذا العدد من شأنه أن يخلق أوضاعاً اجتماعية مختلفة الأمر الذى يتطلب الاهتمام بدراسة هذا التغير لمحاولة الوصول إلى طريق التوفيق بين التغير الحادث وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع، فتغيير حجم السكان بالزيادة فى المجتمع الحضرى يتطلب سرعة التنبيه إلى ضرورة مواجهة هذه**

الزيادة بتوفير إمكانيات مادية (مدارس- وسائل مواصلات- مساكن).. الخ حتى لا يواجه المجتمع بالعديد من المشاكل الاجتماعية.

3- الدراسة السكانية تظهر حجم السكان ومدى التناسب بين الزيادة السكانية والموارد الغذائية والأعداد المطلوبة من السكان لاستغلال موارد المجتمع- ومن هنا فإن الدراسات السكانية تساعد من الناحية الاقتصادية على تقديم المؤشرات الأساسية لوضع خطط التنمية بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعى.

4- فيما يتعلق بتوزيع هؤلاء السكان فإن التغير فى توزيع السكان فى مساحة معينة ينشأ عنه تغير نسبى فى أهمية النشاط الاقتصادى فى هذه المساحة "فمثلاً منطقة صناعية كاملة الكبرى فإنها ما كانت تستدعى تلك الأعداد الهائلة من السكان إذا كانت قد اسمترت تعتمد على النشاط الزراعى" ومن هنا تأتى أهمية الدراسات السكانية فى الوقوف على مؤثرات توزيع السكان وحجهم وأثر ذلك فى مختلف مناحى النشاط مما يرشد المختصين عند إنشاء مصانع جديدة أو عند وضع خطط للبيع أو للتسويق أو عند إقامة المشروعات الاقتصادية أو العمرانية. إن الدراسات السكانية تفيد علاوة على ما سبق فى توفير الأساس العلمى لمعرفة خصائص وسمات السكان "التركيب السكانى" **Bobulation Combosition** فى منطقة معينة وعما يصب هذه الخصائص من تغيرات وأثر تلك التغيرات فى الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأهم تلك الخصائص السكانية النوع **Sex** والجنس **Race** والمهنة. .الخ، ولا شك أن كل الاختلافات فى هذه الخصائص تؤثر فى الظروف الاجتماعية السائدة فى أى مجتمع حسب اختلاف نسب توزيع هذه الخصائص، ولذلك فإن علم السكان يحاول أن يفسر ويعلل ويستقصى الأسباب الحيوية والعوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى نمط معين من أنمطة تركيب المجتمع على أساس فوارق السن وبالتالى قدراته وإمكانياته الإنتاجية بالنسبة لإمكان استغلال موارده الطبيعية وقضاء حاجاته الضرورية، وكل تلك الأمور تمثل أهمية بارزة عند وضع أى خطط إنمائية فى المجتمع لأن مثل تلك الخطط إنما تهدف أولاً وأخيراً إلى

رفاهية السكان وتوفير أكبر قدر من الأنشطة الخدمية لهم وفى نفس الوقت فإن نجاح هذه الخطط يتوقف على توفر سمات وخصائص معينة فى سكان المجتمع. وتأتى أهمية الدراسات السكانية أيضاً فى أن الناس هم موضوع الدراسة فى عالم السكان وهم أهم ما فى هذا العالم وهم غاية جهد المجتمع ووسيلته فى نفس الوقت. فكل نشاط فى مجال الاقتصادى أو الصناعة الحكومة أو السياسة أو التربية أو الدين أو الرياضة، وغير ذلك من أوجه النشاط يقوم به الناس للناس، بل أن تمدد الناس فى مكان ما، ونمط توزيعهم فى الإقليم، ومعدل نموهم أو تناقصهم، ومدى صغر سنهم أو كبرها، وتوزيعهم بين الذكور والإناث، ونسبة المتزوجين منهم وغير المتزوجين، وسكان الريف وسكان الحضر، والداخلون فى القوى العاملة أو الخارجون عنها والسلالة أو العنصر الذى ينتمون إليه، أهم متعلمون أو أميون، ومولودون فى الإقليم أم أجانب عنه إلى غير ذلك من المعلومات- كلها ذات أهمية أساسية فى جميع أوجه النشاط البشرى تقريباً. كما أن البيانات السكانية المختلفة هى الأساس الذى تبنى عليه أى خطة اقتصادية أو اجتماعية، ولعلنا ندرك أهمية ذلك عندما ندرك أنه لم يعد على وجه هذه الأرض مجتمع لا يأخذ بالتخطيط سبيلاً إلى التنمية كان أو متخلفاً. فالتخطيط العام، خاصة فى البلاد التى تأخذ بالخطط العلمية (خماسية- أو سباعية- أو عشرية.. الخ)، لا يمكن أن يتصور قيمة بدون مثل هذه البيانات ناهيك عن الخطط الاقتصادية (الصناعية أو التجارية أو الزراعية، والتعليمية، والحربية، وخطط الخدمات المختلفة.. الخ)، كل ذلك يتخذ من البيانات السكانية عموداً فقرياً وركيزة أساسية ومن الطبيعى ألا يقتصر ذلك على التخطيط على المستوى القومى (أى على مستوى الدولة) فحسب، وإنما يصدق نفس الكلام على المستوى الإقليمى والمحلى فى نفس الوقت فالحائق الأساسية عن السكان- على المستوى المحلى- تعتبر ضرورية لرسم أية سياسة عامة رسما حكيماً، فالمسائل المتعلقة مثلاً باختيار مواقع المدارس، ومبانيها وتجمعها، واختيار مواقع المستشفيات وتشييدها وغير ذلك من المرافق الصحية. وتخطيط الطرق وإصلاحها لابد أن ترتبط دراستها

ارتباطاً وثيقاً بحقائق السكان واتجاهاتهم نحو الزيادة أو النقصان أو الثبات، ويمثل السكان- علاوة على هذا- مركز الثقل العام في وزن الدولة وتحديد مكانتها على المسرح العالمى سياسياً وعسكرياً، وإن كان بديهياً أن السكان وحدهم ليسوا العنصر الأوحد فى تشكيل القوة، فهناك عناصر أخرى متعددة مثل جغرافية الدولة، وموارد الثروة الطبيعية فيها، ودرجة تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى، وطبيعة بنيتها السياسية، وطابعها القومى العام مع ذلك فإن السكان يمثلون كما قلنا عاملاً لا يستهان به فى تشكيل قوة الدولة فنحن نلاحظ مثلا أن جميع الدول العظمى المتعارف عليها اليوم تستند إلى أعداد ضخمة من السكان فلا يقل سكان آية دولة من الدول العظمى عن أربعين مليون بل إن البعض يذهب إلى أن المستعمرات التى تضم أعداداً كبيرة من السكان كانت أسبق من غيرها إلى تحقيق استقلالها عن الدول التى كانت تحتل أراضيها. لذلك يمكن القول بأن الترتيب السكانى لدول العالم هو أقرب شئ إلى ترتيب الدول من حيث القوة من أية قائمة أخرى تدرج أسماء الدول وفقاً لاعتبارات حجم المساحة أو الموارد. وأهم النواحى التى تبرز فيها عدد السكان كعامل من العوامل التى تشكل القوة القومية هى الناحية العسكرية (سواء الهجومية أو الدفاعية)، والسكان كقوة عاملة منتجة، والسكان كقوة مستهلكة، كما أن العدد الضخم من السكان يساعد على ظهور تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح متزايد، وفيما يلى سوف نوضح ذلك:

1- فمن الناحية العسكرية نجد أن الجيوش الحديثة- رغم التقدم التكنولوجى الجار- ما زالت فى حاجة إلى أعداد كبيرة من القوى البشرية. فإن أى جيش حديث ما زال يستلزم توفير أعداد كبيرة من الرجال كما كان يحدث فيما مضى وما زال السلاح الحديث يتطلب الرجل الكفء، وتحتاج الاسلحة العديدة إلى العديد من الرجال لاستخدامها وحفظها وصيانتها.. الخ، وما زالت الدول تحتفظ- رغم نمو الأسلحة الذرية- بجيوش ضخمة تعتمد على الأسلحة التقليدية وعلى الأساليب التقليدية فى القتال. وهكذا فإن العدد الضخم من السكان يمكن الدولة من تعبئة جيش كبير يستخدم مباشرة

كأداة من أدوات القروة وفى المجال الدولى تستطيع الدولة ذات القوة العسكرية الكبيرة أن تدعم مكانتها السياسية وتحافظ على قوتها الاقتصادية وتدفع الأخطار عن نفسها وعن حلفائها، ولذلك تعد القوة العسكرية المستندة على عدد السكان- إلى حد بعيد- أداة من الأدوات التى تمارس بها الدولة قوة فى المحيط الدولى.

2- وفيما يتعلق بالناحية الدفاعية فإن ضخامة عدد السكان تكفل ميزة دفعية غير مباشرة، فمن الصعب قهر الدولة كثيفة السكان بالمستعمرات، ومن الصعب أيضاً السيطرة عليها لمدة طويلة إذا ما تم قهرها.

3- فإن الاحتلال العسكرى لأراضى يشغلها عدد ضخم من السكان قد يستلزم مرابطة قوات كبيرة من الدولة المنتصرة فى أراضى الدولة المحتلة. ولقد وجدت الدولة الألمانية النازية أن احتلال اوربا يكاد يكون أمراً يفوق طاقتها، وحين بلغت الجيوش الألمانية فى الحرب العالمية الثانية أقصى توسع لها كانت مواقع الإنتاج فى ألمانيا نفسها تعانى نقص حاداً فى الأيدى العاملة فى أراضيها.

4- أما السكان كقوة اقتصادية فيبدو ذلك من ناحيتين رئيسيتين من نواحى النشاط الاقتصادى وهما الإنتاج والاستهلاك ففى عملية الإنتاج تعد القوة البشرية العاملة أحد الأركان الأساسية، حقيقة أنها ليست، العامل الوحيد، حيث أن هناك أيضاً عاملى الأرض (الثروة الطبيعية أو المواد الخام) ورأس المال، ولكن نظم الإنتاج خاصة التقليدى منها يتطلب أعداد ضخمة من الأيدى العاملة التى توفرها القاعدة السكانية العريضة فى المجتمع.

5- ومن الواضح أن القوة الاقتصادية لأى دولة من الدول هى عامل أساسى وحاسم من عوامل قوتها السياسية. إذ يمكن للدولة أن تستفيد من الإنتاج والخدمات التى يقدمها السكان فى ممارسة القوة فى المحيط الخارجى، فلا دولة تستطيع أن تقدم إنتاجها سواء فى شكل سلع متنوعة أو خدمات وخبرات فنية كمنح أو قروض أو مبيعات لغيرها من الدول التى تكون فى حاجة إليها. كما تستطيع هذه الدولة أن تحرم دولاً أخرى بأن تقاطعها اقتصادياً، وهكذا نرى أن الإنتاج الاقتصادى الذى يعتمد فيما يعتمد على عدد السكان يمكن ان تستخدمه الدولة

أداة من أدوات الجزاء أو العقاب، وبالتالى فى ممارسة قوتها أو تأثيرها فى سلوك غيرها من الدول.

6- وعن السكان كقوة مستهلكة نلاحظ أن الناس لا ينتجون فحسب، بل هم يستهلكون أيضاً، ومن الممكن أن يكون عدد السكان الضخم مصدراً للقوة، ذلك أنهم يحددون حجم السوق المحلية بالنسبة لمختلف السلع، فالسوق الكبيرة تساعد على تنمية صناعات محلية ضخمة تستفيد من ميزات الإنتاج الكبير فى تحقيق دفعات اقتصادية، لا يستهان بها كما تستطيع الدولة ذات السوق الكبيرة فى الحجم استخدام قوتها الاستهلاكية فى فرض سيطرتها على السوق العالمية فهى إن شاءت فتحت أبواب أسواقها أمام بضائع وخدمات غيرها من الدول، ويكون ذلك بمثابة المكافئة، وهى أن شاءت أيضاً أقفلت هذه السوق فى وجه سلع هذه الدول، ويكون هذا بمثابة المقاطعة ولقد كانت ألمانيا النازية نموذجاً بارزاً فى هذا الميدان،وكذلك الاتحاد السوفيتى سابقاً، وذلك بسبب احتكار الحكومة لمعليات البيع والشراء، كما تستطيع الدولة صاحبة القوة الاستهلاكية الكبيرة أن تؤثر فى أسعار السلع وفى سلوك الدول المصدرة لها والمتعاملة معها تجارياً بشكل عام.

7- ويساعد العدد الضخم من السكان على ظهور تقسيم العمل والتخصص بشكل واضح. وهذا تعطى القاعدة السكانية العريضة فرصة أكبر لظهور المتخصصين والعباقرة والخبراء والفنيين والأبطال الرياضيين والنجوم فى عالم الفنون.. الخ، وهؤلاء جميعاً جزء أساسى من رصيد القوة والتأثير لأى شعب من الشعوب، وهم الذين يمثلون فى الواقع الدعائم الحقيقية لقوة الدولة، هذا بالإضافة إلى أن القوى العاملة الكبيرة ذات المهارات المتنوعة والكتلة الضخمة من المستهلكين وذوى الحاجات المتنوعة تتيح إمكانيات تطور اقتصاد يتميز بالوفرة والتنوع، وهو أمر ضرورى للقيام بأى محاولة للاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية.

8- ومن الناحية النفسية نجد العدد الضخم من السكان الذى ينمو بسرعة يولد الثقة والعزم فى نفوس أفراد الأمة، ويشيع- من جانب آخر- مشاعر الرهبة لدى الأمم الأخرى ويكن أن

تستفيد الدولة من هذه الحالة النفسية فى مساومة غيرها من الدول والتأثير فى سلوكها وموقفها الدولى.

تلك هى باختصار أبرز الجوانب الإيجابية للقوة البشرية وضخامة القاعدة السكانية فى أى مجتمع من المجتمعات. ويجب إلا يتبادر إلى ذهن القارئ أننا نتصور أن مجرد الزيادة العددية فى سكان أى مجتمع كفيلة بتحقيق هذه الأمتيازات، من التفوق العسكرى، إلى القوة الاقتصادية، إلى القوة الدولية.. الخ، وإنما نحن ندرج تمام الإدراك أن هذه الميزات لن تتحقق إلا إذا ارتفعنا بالمستوى النوعى لأولئك السكان، فالإنسان الضعيف الفقير الجاهل لا يخوض حربا منتصرة أبداً، والفرد المريض غير المدرب لا يستطيع أن يدير آلة فى مصنع حديث، نلهيك على أن يكون مستهلكاً له أى احتياجات.. الخ، فنحن مطالبون أن نجعل من تلك القوة السكانية الكمية قوة سكانية نوعية متفوقة، وذلك هو سبيل القوة الحقيقية. وقد يقول البعض أن هذا طريق طويل صعب، وتلك قضية أخرى، ولكننا نقول أن ذلك لا يمكن أن يتحقق فى ظل فقر سكانى أو حتى تخلخل سكانى، فإن إعداد النوعية المطلوبة بالمستوى المنشود لا يمكن أن يبدأ من فراغ، وإنما لابد أن يستند إلى قوة كمية هائلة.

الفصل الثالث
التطور التاريخى للفكر السكانى

أن فهم أى ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية، فهما علمياً صحيحاً لابد وأن يكون بالرجوع إلى ظروف نشأتها وتطورها، والمسألة التى شغلت ولا تزال تشغل بال كثير من العلماء والمفكرين ورجال السياسة فى مختلف المجتمعات وعلى مر العصور لما لها من أهمية، لكون أن أثرها ذو فعالية على كافة نواحى الحياة ولقد جاءت أرائهم معبرة عن ظروف وواقع مجتمعاتهم فقد رأى البعض أن فى زيادة السكان قوة للدولة وازدياد لهيبتها وتقدمها.

ورأى البعض الآخر أن تلك الزيادة تمثل عوامل تدهور وانحطاط للمجتمع، إلا أن هناك رأى ثالث يرى ضرورة أن يتناسب حجم الأسرة مع الموارد المتاحة فى المجتمع.

وتعد المسألة السكانية من أقدم المسائل التى اهتم بها الفلاسفة والمفكرين فى مختلف المجتمعات وخلال مراحل التاريخ المختلفة، فقد اهتموا بأمور السكان، من حيث تكاثرهم وحركتهم ومشكلاتهم الغذائية، وإن كانت تلك المحاولات غالباً ما تميل إلى الطابع الشخصى وروح المفكر وظروف عصره، ولما لأهمية تلك المشكلة وضرورة الاهتمام بها، ولا يزال بعض منها يجد صداه فى الوقت الحاضر ويؤثر على بعض نظريات السكان الحديثة.

وفى الماضى كان البعض يعتقدون أن زيادة السكان خير لهم وأنها من عوامل التقدم ومن ينجب أطفالاً عديدين يؤدى خدمة جليلة للمجتمع، وقد ظل هذا الاعتقاد سائدا فى أوروبا حتى القرن التاسع عشر تقريباً، حين بدأ الناس يغيرون موقفهم منه حيث أصبح الكثيرون يخشون كثرة النسل التى تؤدى بهم إلى الفقر.

وعليه يمكن القول بأن المشكلة السكانية وإن كانت تسيطر على اهتمامات المسئولين فى مختلف مواقعهم وفى معظم الدول فى الوقت الحاضر، فإنها أيضاً شغلت المفكرين والفلاسفة منذ القدم، وإن اختلفت صورة تناولها من المنظور العلمى فى دراستها وطرق معالجتها.

وفيما يلى سوف نعرض لتطور الفكر السكانى من خلال الفكر الصينى القديم وفكرة كنفوشيدس عن السكان، ثم آراء المصريون القدماء فى المسألة السكانية، وأيضاً نعرض للفكر اليونانى القديم من خلال أفكار كل من أفلاطون وأرسطو وكذلك نعرض لآراء بن خلدون

وبوتيرو فى النمو السكانى وذلك على النحو التالى:

1- الفكر السكانى فى الصين القديمة :

إن مسألة زيادة السكان وما إذا كانت خيراً أو شراً أختلف فيها الناس كثيراً تبعاً للظروف التى تحيط بهذه الزيادة، فالمجتمعات القديمة تعد النسل أمراً طبيعياً، بل واجباً مقدماً ليس للإنسان أن يجادل أو يشكل فيه، وقد عبر هذه الفكرة كونفوشيوس Confucius فى تعاليمه للصين، حيث رأى أن ازدياد السكان يؤدى إلى هبوط معدل إنتاج الفرد وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدى إلى ازدياد البؤس، ورأى من واجب الحكومة أن تقوم باستمرار بإعادة توزيع السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق المخلخلة سكانياً، كما أشارت كتابات الصينيون القدماء إلى أن محددات النمو السكانى تتمثل فى الآتى:

- **إن الحروب تحد من النمو السكانى.**
- **إن زيادة معدلات الوفيات تحدث نتيجة لقلة الطعام.**
- **إن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال يحدث نتيجة للزواج المبكر.**
- **إن انخفاض معدلات الزواج يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الزواج.**

2- الفكر السكانى فى مصر القديمة :

لقد اهتم المصريون القدماء بالمسألة السكانية فقد كانوا ينصحون أبناءهم بالإكثار من النسل، ويرون أن مفهوم السعادة يتجسد فى كثرة إنجاب الأطفال حيث أن هذا يؤدى إلى اكتساب الشخص مكانة اجتماعية مرتفعة، ومن الملاحظ أن وجهة النظر هذه لا تزال سائدة فى بعض القرى المصرية حتى الآن، حيث تنتشر عادة الزواج المبكر، والقيم التى تشجع على زيارة حجم الأسرة، مما يؤكد أن الزيارة السكانية فى مصر تحت عليها قيم متوازنة منذ القدم ويلزم لتغيرها بدل جهود كبيرة.

3- أفلاطون : 427- 347ق. م

يعتبر الفكر الديموجرافى نمو السكان لدى كل من أفلاطون وأرسطو، فكر ثابت ومستقر إلى حد ما، حيث أن آرائهم أعدت فيها، ويرى أفلاطون Niato أنه من الضرورى التحكم فى إعداد المواطنين فى الدولة المثالية التى يجب أن تحتفظ بعدد ثابت لا يقل ولا تثبيت عدد السكان حتى لا تكبر الدولة ولا تنقص ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وقد حدد افلاطون للرجال والنساء سنا للزواج، فهو للنساء بين 20- 40 وللرجال بين 35- 55 من العمر، ورفض زواج المواطنين قبل وبعد

هذه الأعمار حتى لا يتضخم المجتمع بنسل ضعيف. ويرى أفلاطون أنه فى حالة نقص السكان فإن هناك دوافع خاصة تعمل على زيادة النسل، كما أن الهجرة تعد من العوامل المساعدة على حل تلك المشكلة.

4- أرسطو : 384 – 332 ق. م

ومثل أفلاطون، رأى أرسطو ضرورة الاحتياج إلى عدد خلال تحديد عدد الأطفال، والمواطنين فى المجتمع، حيث رأى حجم السكان يجب أن يكون متوسط وثابت، وقد شبه السكة بالسفينة المبحرة، فإذا كان حجمها كبير أو صغير، فإن الملاحة بالنسبة لها سوف تكون صعبة ومستحيلة، وقد تناول ارسطو موضوع السكان من عدة مسائل أهمها توزيع السكان ونموهم والحجم الأمثل لهم، فمن حيث توزيع السكان، رأى ضرورة تقسيمهم على وحدات المجتمع ما بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة، كما عالج مسألة توزيع السكان على المهن المطلوبة فى المجتمع، مثل الزراعة والتجارة والصناعة والصيد وتربية الحيوان.

وفيما يتعلق بنمو السكان نجده يحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدنية وما يترتب على ذلك من ثورات، فيشبه المدينة بالجسم الإنسانى، ويرى أنه مثل ما تنمو أجزاء الجسم الإنسانى بالتناسب، فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان فى طبقة ما على العدد فى طبقة أخرى.

أما من ناحية الحجم الأمثل للسكان، فيرى أرسطو انه إذا لم يحدد تحديداً ملائماً ستكون النتيجة الحتمية انتشار الفقرة، وبالتالى انتشار الاضطرابات والفوضى لأن الموارد الاقتصادية لا يمكن زيادتها بنفس السرعة التى ينمو بها السكان ويمكن القول أن أفلاطون وارسطو اهتماماً كبيراً بشئون المجتمع وخاصة حجم السكان وعلاقته بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية، فالحياة الخيرة من وجهة نظرهما، هى الحياة الرغدة الآمنة التى يستطيع السكان أن يصلوا من خلالها إلى حد الاكتفاء الاقتصادى ويتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم وحماية وطنهم من العدوان، وقد أهتم كل من أفلاطون وارسطو بضرورة إقامة مجتمع مثالى يكون فيه عدد السكان مناسباً لإمكانيات وموارد المجتمع بما يسمح للفرد أن يعيش حياة حرة كريمة ويود بين أبناءه الأمن والطمأنينة. وقد أكدوا على أن يكون للسكان حجم أمثل لا يزيد عن موارد المجتمع ولا يقل إلى درجة عدم قدرة السكان على استغلال موارد المجتمع.

5- ابن خلدون 1332- 1406م :

ابن خلدون علامة ملم ظهر فى القرن الرابع عشر، ووضع نظرية التغيرات الدائرية للسكان، حيث رأى أن هناك علاقة بين حجم السكان وظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعتبر ابن خلدون من أوائل الفلاسفة العرب الذين تطرقوا نبحث علاقة حجم السكان بالتقدم والعمران، وكانوا يعتقدون أن التكاثر السكانى سبب مباشر فى زيادة وسائل العيش والرفاهية، ذلك لأن زيادة عدد أفراد الجماعة وتقسيم العمل بينهم يؤدى إلى تطوير الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتنوع الحرف والوظائف وظهور القوة العسكرية للدولة واستتاب الأمن السياسى، كما أنه يمكن استغلال مصادر الدخل بشكل أمثل، وبالتالى يحدث التخلخل السكانى.

ويؤكد ابن خلدون على أن العلاقة بين السكان والتنمية علاقة متبادلة، فالنمو السكانى يؤدى إلى زيادة الثروة والرفاهية، وإن الثروة والنمو الاقتصادى يؤديان إلى زيادة السكان، ويرى أن التقلص فى حجم السكان يشكل أحد أسباب الخراب والتدهور للمجتمع فى مراحل أخرى من تطوره، فمع انحطاط الدولة يحدث الفقر والمجاعات التى تؤدى إلى تقلص حجم السكان نتيجة لانخفاض معدلات الزواج والإنجاب وارتفاع معدلات الوفيات.

ويؤخذ على آراء بن خلدون فى السكان أنها آراء نظرية وصفية تحليلية لا تخضع لقوانين أو قواعد وأحكام عامة، ويمكن القول أن ابن خلدون حينما ربط بين السكان والثروة ورأى أن الزيادة السكانية تؤدى إلى زيادة الثروة يؤدى إلى قلة عدد السكان فإنه كان يشجع على الزيادة السكانية إذا ما أحسن استغلالها فى زيادة موارد المجتمع وبالتالى يحدث تقدم المجتمع واستقراره، وهو بذلك يؤكد أن الحجم الأمثل للسكان يرتبط بالموارد المتاحة للمجتمع.

6- بوتيرو : BOTEREO

بوتيرو مفكر إيطالى ظهر فى القرن السادس عشر واعتقد أنه خلال 3000 عام التى سبقت القرن الذى كان يعيش فيه، حدثت تغيرات فى حجم سكان العالم ولكنها تغيرات بسيطة، حيث أنه لم يحدث تدخل فى نمو السكان أو ثباتهم.

ووضع بوتيرو بعض القضايا التى تكون فى جوهرها نظرية مالتس، فقد رأى أن مقدرة الإنسان على الإنجاب والتكاثر لا يحول دونها حائل، بينما تحول دون مقدرته على الإنتاج حوائل عديدة، وأن قصوره فى إنتاج الطعام يحد من السكان، إذ أن هذه القصور يؤدى إلى الحرب والبؤس التى تعد من معوقات زيادة السكان، وقد اعتقد بوتيرو

أن إنتاج الطعام قد وصل إلى حدوده القصوى، ومن ثم فإن أى زيادة مستقبلة فى السكان لن تحصل على وسائل الحياة من سلع وخدمات وقد رأى بوتيرو أن التغير فى حجم السكان يرجع إلى عاملين:

الأول: هو البنيان القوى للرجال، حيث أن الخصوبة الإنسانية تظل ثابتة وناطقة عبر التاريخ.

الثانى: هو المقدرة الطبيعية للشعب على الخصوبة، وهذا يتأتى من خلال مقدار مساحة الأرض الخصبة والصالحة للزراعة التى يستحوذ عليها هذا الشعب والتى تمكنه من النمو والازدياد.

فإذا لم يحدث ضبط للزيادة الطبيعية للسكان، فإن النوع الإنسانى سوف يتكاثر بشكل غير محدود، ويؤدى ذلك إلى نقص فى الطعام ولا يمكن وقف الزيادة السكانية إلا عن طريق تقييد حرية الزواج أو عن طريق الهجرة وإعادة توزيع السكان أو اعتبار ذلك جريمة أو حرب، وبناء عليه فإن بوتيرو قد نزع.

الفصل الرابع
النظريات المفسرة للسكان

شغلت موضوعات السكان انتباه العلماء والمفكرين منذ زمن طويل، إلا أن البحث المنظم عن العوامل المؤثرة فى زيادة السكان ونموهم أو وقوفهم وتدهورهم لم يبدأ إلا حديثاً، وتعد دراسة نظريات السكان الركيزة الأساسية التى يمكن أن ينهض عليها فهم حقيقى للعمليات السكانية حيث أنها تبين الجهود المبذولة للكشف عن المتغيرات المؤثرة على تطور السكان، كما أنها تمدنا بالأساس الذى توضع فى ضوئه التنبؤات والبيانات السكانية فى مجتمع معين.

وفى الواقع أن السكان يتزايدون عن طريق مصدرين رئيسيين هما ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ولقد كانت وجهات النظر تختلف حول قيمة المواليد ودلالة الوفيات من فكر إلى آخر ومن عقيدة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر فالبعض يرى فى زيادة السكان قوة للدولة وإزدياد لهيبتها وتقدمها، والبعض الآخر يرى أن تلك الزيادة رأى ثالث يرى ضرورة أن يتناسب حجم السكان مع المواد المتاحة فى المجتمع.

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لأهم الآراء والنظريات التى تناولت المسألة السكانية للوقوف على تطور الفكر السكانى وتكوين رؤية عن مدى اهتمام المفكرين بالأدوار السكانية فى جميع المجتمعات البشرية وعبر تطور التاريخ الإنسانى وذلك على النحو التالى:

- **التفسير البيولوجى للنمو السكانى.**
- **التفسير الاقتصادى للنمو السكانى.**
- **التفسير الاجتماعى للنمو السكانى.**
- **التفسير الثقافى للنمو السكانى.**

أولاً: التفسير البيولوجى للنمو السكانى:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تفسير النمو السكانى على أساس بيولوجى حيث يرون أن ارتفاع أو انخفاض الخصوبة يرجع إلى قوة أو ضعف ا لعامل البيولوجى للإنجاب، إلا أنهم اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى القدرة على الخصوبة، ويمثل هذا الاتجاه كل من :

- **توماس روبرت مالتس.**
- **مايكل توماس سادلر.**

- توماس دبلدى .
- هربرت سينسر.
- كوارد جينى.
- جوزوى دى كاسترو.

(1) نظرية مالتس: 1766- 1834

توماس روبرت مالتس [1] هو رائد الفكر السكانى والمؤسس الحقيقى للدراسات السكانية الحديثة، فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد حركة النمو السكانى والتغيرات التى تطرأ عليه واثر ذلك فى الاقتصاد القومى عموماً ورفاهية الإنسان على وجه الخصوص. وقد أحدثت نظريته فى العلوم الاجتماعية ما احدثته نظرية داروين فى العلوم الطبيعية من دوى وما زال لتلك النظرية صدى لدى المفكرين بين مؤيد ومعارض.

وقد رأى مالتس أن الإنسان محكوم بقوانين لا سبيل إلى تجاهلها أبداً وهما الطعام والجنس، وقد بنى نظريته فى السكان على أساس أن المخلوقات البشرية والحيوانية والنباتية تميل إلى الزيادة بسرعة تفوق السرعة التى تنمو بها مقومات الحياة، أى أنه رأى أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، وقد صاغ ذلك حسابياً حيث رأى أن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية، بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية وذلك على النحو التالى:

السكان	1	2	4	8	16	32	64
وسائل العيش	1	2	3	4	5	6	7

وكان مالتس يقصد بهذه النسب توضيح الفرق بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج اسباب العيش للإنسان.

وبناء على ذلك فقد أعتقد مالتس أن عدد السكان يتضاعف كل 25 عاماً، فإذا فرض أن عدد السكان اليوم: (1) فإنه يصبح بعد 25 سنة (2)، وبعد 50 سنة (4) وبعد 75 سنة (8) وبعد مرور 100 سنة (16) فى حين أن الطعام يزيد فى نفس الفترات من (1) إلى (2)

[1]) ولد توماس روبرت مالتس فى 14 فبراير عام 1766، فى غربى دور كنج بانجلترا، وتلقى تعليمه بجامعة كامبرج، وكان يتصل عن طريق المراسلة بكبار المفكرين فى العالم مثل جان جاك روسو والمراكيز دى كوندرسية الفرنسيي، ووليم دودين، الانجليزى، وكان مهتما بالدراسات الاقتصادية المرتبطة بالحياة الاجتماعية للسكان فقد كانت مشكلة زيادة السكان وتوفير الحاجات الضرورية لهم هى الأمر الذى يشغل تفكيره.

إلى (3) إلى (4) أى أن نسبة الطعام إلى السكان تبدأ 1: 1 وبعد 100 سنة تصبح 5 : 100.

ولما كانت قدرة الإنسان على النسل تفوق قدرة الأرض على الإنتاج الغذائى وخاصة أن الأرض يحكمها قانون الغلة المتناقصة[2]، بينما الجنس يتجدد مع كل جيل، فإن النتيجة لذلك هى أن النسل الزائد عن مقادير الغذاء الممكنة سيضطر إلى التقاتل على ما هو أقل من حاجة الطبيعة إلى الغذاء.

ومعنى هذا أن هناك ميلاً مستمراً لدى الجنس البشرى للتزايد بمعدل أسرع مما ليه من قوت والنتيجة الحتمية لذلك هى قصور عرض المواد الغذائية عن ملاحقة الزيادة السريعة فى عدد ا لسكان مما يقود إلى حدوث صراع محقق وأكيد بين البشر، الأمر الذى يتولد عنه تلقائياً إنتشار المجاعات، وتفشى الأوبئة وقيام الحروب بين الناس مما يعمل على رفع معدل الوفيات بينهم والتخفيف من حدة تزايدهم.

ويرى مالتس أن ميل الإنسان إلى التطفل هو من القوة بحيث يقتضى دوام وجود الفقر الشديد لأنه لا يستطيع أن ينتج ضروريات الحياة بالسرعة الكافية. بحيث تتمشى مع الخطى التى يسير بها تكاثره، ويرى أن المجتمعات الواعية لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى وتنتظر النتيجة بسلبية تامة، لأن زيادة السكان عن الحد الملائم لكمية الطعام، ستضطر الطبيعة إلى التدخل من خلال ضوابطها العنيفة التى لا تعرف الرحمة. ويستطيع الإنسان أن يحد من تكاثره باختيار أحد أسلوبين:

الأول: طوعى ويتمثل فى الالتزام بضوابط معنوية وهو أن الإنسان قادر عليه دون سائر المخلوقات الأخرى ويتمثل فى العفة وتأجيل الزواج وضبط النفس والامتناع عن العلاقات الجنسية، وقد انطلق مالتس فى آرائه عن موانع الزواج والتناسل من آراء افلاطون فى جمهوريته المثالية التى تضمنت عدم زواج الرجال الذين فى عمر أقل من الثلاثين عاماً والذين لم تنطبق عليهم قواعد الزواج، وقد بين مالتس أن أفلاطون قد وضع موانع للزواج ولكنها غير كافية ولم يعطى

([2]) قانون الغلة المتناقصة: يعنى أن زراعة قطعة معينة من الأرض- على افتراض بقاء خصوبتها ثابتة- لا تنتج إلا ما تستطيع إنتاجه، حيث أن لها حداً للإنتاج لا يمكنها تجاوزه وهو ما يسمى بالإنتاج الحدى للأرض، وعندما تبلغ الأرض هذا الحد يعتريها الإجهاد ويبدأ إنتاجها فى التناقص مهما أعطيت من عمل ورأس مال، وهذا يسمى بقانون الغلة المتناقصة.

موضوع السكان الاهتمام الكاف منذ أن وضع فكرة الدولة المثالية فى المجتمع التى تقوم على نظام من العدالة الاقتصادية.

الثانى: حتمى وسيفرض على الإنسان ولا مفر منه إذا عجز عن وقاية نفسه بعدم تبنيه للضوابط المعنوية، ويتمثل ذلك فى تدخل الطبيعة بضوابط اسمها مالتس "الضوابط الإيجابية" وهى التى تنطوى على كل عوامل البؤس التى تنقص عدد السكان من خلال زيادة الوفيات والتى تتمثل فى ثلاثي الخطر: المرض- الحرب- المجاعة والتى تعيد التوازن بين السكان والموارد المحدودة.

فالمرض ينشأ ضعف الأجسام بسبب نقص التغذية والجهد المضاعف الذى سيضطر السكان إلى بذله لإنتاج مزيد من الطعام. والحرب تنشأ من الصراع الحتمى الذى لابد من وقوعه بين من يواجهون الموت بسبب نقص الطعام، فيضطر الأقوياء منهم إلى سحق الضعفاء لاغتصاب الطعام لأنهم وحرمان غيرهم منه.. أما المجاعة فهى النتيجة النهائية التى تعانى منها المجتمعات الكثيفة مما يؤدى إلى تساقط آلاف من الناس متوى بسبب المجاعة التى تقضى عليهم دون أن يستطيعوا مقاومتها لأنها من فعل الطبيعة التى تأتى أن يبقى على وجه الأرض من لا تستطيع إطعامه.

ولقد ظل مالتس طيلة حياته يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن شهوات الإنسان الجنسية وحاجاته المادية فى تعارض رئيسى، وليس هناك أقل دلالة على أن شهوات الإنسان الجنسية تتعرض لأى تغير وبهذا فالإنسان محكوم عليه بالآلم الناجم من إبقاء عدد السكان أكبر من موارد العيش المتاحة التى تعيشهم فى يسر.

وبناء عليه فإن مالتس يوجه اللوم كله إلى الإنسان ما لم يبدأ بإصلاح نفسه لكى يتحقق التوازن بين السكان الموجودين فى منطقة ما وبين الموارد التى يمكن أن تفى بها هذه المنطقة. وبهذا ألف مالتس نظريته ثوب التشاؤم.

وقد لاقت آراء مالتس فى السكان تأييداً وقبولاً لدى كثير من علماء الإحصاء والاقتصاد السياسى فى انجلترا وأوروبا، فقد حدها ريكاردو Ricardo كما رأى فيها جون ستيوارت مل Jdin Stewart Mill العلاج الوحيد لأمراض المجتمع كلها، ومع ذلك فقط وجهت إلى مالتس موجه شديدة من النقد ولعل أهمها:

أنه ليس من الضرورى أن يؤدى إلى تزايد السكان إلى انخفاض مستوى المعيشة، وإذا كان ذلك ممكناً فى بعض الدول النامية بسبب ضغط السكان وترك الاقتصاد القومى دون تنمية كبيرة، فإنه لا

يحدث فى بقية دول العالم. وأيضاً إذا كانت الشهوة الجنسية هى التى تدفع الفرد إلى التناسل والإنجاب، وإذا صحت فعالية ذلك فى المجتمعات التقليدية فإن حدتها قد خفت فى المجتمعات الراقية التى تحاول أن ترقى بغريزة أفرادها.

وقد أخذ على مالتس أيضاً أنه لم يحاول فى مسألة التوسع الرأسى للأراضي الزراعية وذلك بتحسين طرق الإنتاج وانتقاء البذور واستخدام الأسمدة، وتحسين نظام السرعى ومقاومة الآفات النباتية وما لذلك من أثر فى رفع معدلات الإنتاج الزراعية بصورة ملموسة.

كما أن مالتس لم يدخل فى حسابه سوى المواد الغذائية وأحمل كل نواحى المعيشة الأخرى كالموارد الطبيعية والاختراعات والتنظيم الاجتماعى.

وكذلك لم يفضن مالتس إلى أهمية التقدم العلمى الذى ساعد على زيادة المواد الغذائية، وبالتالى أحدث توازناً بين السكان والمواد فى عدد المواليد.

مما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الانتقادات التى وجهت إلى نظرية مالتس، إلا أنها قد أثرت الفكر السكانى الحديث ثراء كبيراً وأثرت فى أفكار وآراء بعض العلماء المهتمين بالدراسات السكانية ولاقت انتشاراً واسعاً بين الأوساط العلمية وفجرت جدلاً شديداً فى المسألة السكانية فكان لها من يؤيد ومن يعارض، وما زال صداها سارياً حتى الآن، فهى بحق رائدة للنظريات السكانية وأدى الجدل العلمى حولها من قبل العلماء والمفكرين إلى حدوث تراكم معرفى فى مجال الدراسات السكانية قد يساعد فى الكشف عن الحقيقة .

(2) نظرية سادلر : 1780 – 1825

مايكل توماسر سادلر **Michel T. Sadler** هو رجل أعمال وعضو فى مجلس العموم البريطانى ومصلح اجتماعى، قد مساهمة جدلية فى الأدب السكانى، وكان معاصراً لمالتس وقد رأى أن القانون الطبيعى الذى يحكم نمو السكان يتناقض تماماً مع القانون الذى جاء به مالتس حيث يرى أن مبدأ تزايد الجنس البشرى هو أن قدرة الإنسن على التناسل تتناسب تناسباً عكسياً مع عدده، وأن تكاثر السكان عملية بيولوجية تتحكم فى نفسها بنفسها، فإذا ما وصل بلد من البلاد إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم الزائد عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الإنجاب.

ويرى سادلر أن القدرة على التناسل لا تتأثر بالبؤس والرزيلة كما ذهب مالتس ولكنها تتأثر بالسعادة والغنى، ويرى أن الحرمان من

الترف يشجع على التناسل وذلك بتنمية القدرة عليهن وذلك يحدث فى المجتمع القليل العدد والمتناثر الأفراد، وعندما ينتقل الإنسان من مرحلة الصيد إلى مرحلة الرعى ثم إلى مرحلة الزراعة، ثم إلى المرحلة الحضارية المتقدمة فسوف يؤدى ذلك إلى تقسيم العمل وبالتالى يتفرغ البعض للأعمال الأدبية والثقافية وتزداد وسائل العيش بدرجة كبيرة وينتشر الرخاء، وفى كل مرحلة من مراحل التقدم هذه ينخفض التزايد السكانى إلى أن يتوقف نهائياً عندما يضمن المجتمع أقصى درجة ممكنة من السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

ومما يؤخذ على هذه النظرية أن سادلر يرى أن الإنسان سيفقد طبيعياً القوة التى تسمح له بالمحافظة على معدل الإخصاب، ومن ثم سينظم النسل تلقائياً، وبدون أى مجهود إرادى أو إجبارى من جانبه، وهذا أمر يصعب تحقيقه من الناحية التطبيقية، أما من الناحية النظرية، فإنه حتى وإن فرض جدلاً أن هناك علاقة عكسية بين الكثافة والقدرة على الإنجاب، فإن سادلر لم يبين القوى المتسببة فى وجود هذه العلاقة، كما لم يوضح طبيعة وظروف المرحلة الحضارية المتقدمة حيث الإنتاج المادى الأقصى، والكثافة السكانية القصوى.

مما سبق يتضح أن سادلر يعتقد أن سعادة الإنسان تتحقق عن طريق حدوث التوازن بين عدد السكان وموارد المجتمع، وهكذا يبدو التفاؤل فى مستقبل السكان اقتصادياً على أساس طبيعى عند سادلر وذلك على العكس تماماً من آراء مالتس فى السكان.

ومن ثم يمكن القول أن محاولة سادلر تعد ضرباً من التفاؤل الخيالى الذى يصعب تحقيقه فى الواقع التطبيقى.

(3) نظرية دبلدى: 1790- 1870

توماس دبلدى Thomas Doubleday هو اقتصادياً وفيلسوفاً اجتماعياً أنجليزياً مثل سادلر، وقد اعتقد أنه جاء بقانون طبيعى يحكم نمو السكان ومختلف عما جاء به سادلر، فقد أكد على أهمية التغذية للسكان، حيث رأى أنه عندما يتعرض الجنس البشرى أو الحيوانى أو النباتى للخطر، وخاصة عندما ينجم هذا عن نقص فى الغذاء فإن الطبيعة تبذل جهوداً مناسبة لحفظه وبقائه وذلك بزيادة القدرة على الإنجاب أو الخصوبة، ومن ثم فإن دبلدى يعتقد أن حالة النقص فى المتاح من الغذاء تؤدى إلى زيادة القدرة على التكاثر، بينما حالة الوفرة تؤدى إلى تناقص هذه القدرة، وقياساً على ذلك يوجد أعظم تزايد للسكان بين الفقراء فى المجتمع، أما الأثرياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم فى نقصان مستمر، وبين طبقتى الفقراء

والأغنياء طبقة وسطى يحصل أفراداً على كفايتهم من الغذاء وتكون نسبة التوالد بينهم ثابتة.

وينتهى دبلدى من ذلك إلى أن أية أمة يكون الثراء فيها كافياً لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدين، والأغنياء المتناقصين يصبح عدد سكان ثابتاً، وأية أمة يكثر فيها الثراء أما فى المجتمعات الفقيرة سيئة التغذية فإن السكان يتزايدون زيادة متناسبة مع الفقر وما ينتج عنه من انحطاط ونقص فى الغذاء، ويرى دبلدى أن هذا هو القانون الحقيقى العظيم للسكان، ويستنتج من هذا أن الزيادة أو النقص فى مجموع السكان الكلى يتوقفان على التناسب العددى بين هذه الحالات الثلاث فى كل مجتمع.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية هى أنها لا تستند إلى حقائق، حيث لا يوجد برهان قاطع على أن ا لاختلافات فى التغذية له أثر فعال فى قدرة الأفراد على التكاثر.

ويمكن القول أن الأمر قد أختلط على دبلدى فخلط بين الزيادة الفعلية للسكان التى تنتج على الفرق فى نسبة المواليد ونسبة الوفيات وبين القدرة على الإنسال.

(4) نظرية سبنسر 1820- 1903:

هربرت سبنسر H. Spencer عالم اجتماع وفيلسوفا انجليزياً، نظريته فى السكان شبيهة فى بعض النواحى بنظريتى كل من سادلر ودبلرى، من حيث اعتقاده فى قانون طبيعى يبعد الإنسان عن أية مسئولية فى التحكم فى زيادة عدد أفراده.

ويعتقد سبنسر أن سبب التغير فى القدرة على التكثر يرجع إلى تزايد درجة التعقيد فى التنظيم الاجتماى الذى يؤدى إلى بذل كميات متزايدة من الطاقة فى أنشطة غير تكاثرية، ويرى سبنسر أن هناك تنافر أو تضاد بين العملية التى بها يطور الإنسان شخصيته والعملية التى بها يؤود من أعداده، أى أنه كلما زادت طاقة الفرد المبذولة فى عملية تطوير شخصيته، كلما قلت كمية الطاقة المتاحة لعملية التكاثر.

ويرى سبنسر أن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتى، لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها، فإذا كانت الإجسام العضوية الدنيا ذات قدرة ضعيفة جداً مما يجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها فإنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءاً كبيراً من قوتها ونشاطها الحيوى فى إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها فإنه لا يتبقى لها إلا القليل لبذله فى مجال التوالد والإنجاب.

وعلى عكس ما ذهب إليه دبلدى يعتقد سبنسر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ فى وقت من العام يكون فيه الدفء كبير وتتوفر المؤونة الغذائية الكثيرة وهى تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدى إلى تزايد السكان الذى يؤدى بدوره إلى زيادة التقدم والرقى البشرى.

ويعتقد سبنسر أنه لا يوجد سبب للخوف من الزيادة السكانية إذا كانت هذه الزيادة تتمشى مع القيم الجديدة للإنتاج وظروف الحياة التى تتطلب الالتزام بالضوابط المعنوية التى تتمثل فى العفة وتأخير الزواج والامتناع عن العلاقات الجنسية.

ويرى سبنسر أنه مع التقدم الحضارى مستقبلاً، وبما يساعد ذلك على الفردية، وهذا التقدم سوف يتبعه انخفاض فى الخصوبة وبالتالى يتوقف النمو السكانى.

إن ما يؤخذ على نظرية سبنسر هو ما أخذ على نظريتى كل من سادلر ودبلدى من قبل حيث أنه قد ركز على القدرة على التكاثر وأهمل النمو السكانى الواقع فعلاً والذى يجب أن يكون محل التفسير الأساسى.. كما أنه لا يوجد أدلة كافية للتسليم بالأثر غير الملائم للإجهاد الذهنى على القدرة على التكاثر، وإن كان هناك رأى شائع بين الأوساط الطبية بوجود هذا الأثر إلا أن ذلك لم يثبت بشكل قاطع. كما أن الخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تغيرات فسيولوجية فى بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة فى تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم من وسائل حديثة لضبط النسل.

ويمكن القول أن سبنسر ركز على أهمية التغذية الجيدة فى القدرة على التناسل وتجاهل أهمية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تحدث فى المجتمع والتى لها أثر فعال فى تحديد حجم الأسرة، حيث أن التصنيع والتعليم وخروج المرأة للعمل تعد من أهم العوامل المساعدة على انخفاض السكان.

(5) نظرية جينى Corrado Gini:

كورادو جينى هو مفكر اجتماعى ايطالى ولد فى عام 1884 واهتم بدراسة التغير السكانى باعتباره مؤشراً على تطور وتغير المجتمع. وتعد نظريته محاولة لتفسير المسألة السكانية، وأيضاً محاولة لوضع قانون عام للتطور الاجتماعى، حيث يرى أن دورة النمو السكانى فى مجتمع تشبه دورة حياة الفرد حيث يرى أن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة هى مرحلة النشأة والتكوين ومرحلة التقدم والازدهار ومرحلة الاضمحلال والفناء، ففى المرحلة الأولى يتميز المجتمع بمعدل

خصوبة مرتفع وعدم وجود تميز طبقى بين أفراده، وفى المرحلة الثانية يحدث تناقص فى الخصوبة وخاصة بين الطبقات إلى أعلى السلك الاجتماعى، وعندما تحاول نسبة من سكان الطبقات الدنيا الصعود فى السلم الاجتماعى لتملأ الفراغ الناجم عن انخفاض انسال الطبقة العليا، فإنها ما تلبث بدورها أن تلقى مصير سابقتها، الأمر الذى ينعكس أثره على نقص الخصوبة فى المجتمع عموماً، أما فى المرحلة الأخيرة فإن عدد السكان يتناقص خاصة فى المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع فى هجرة العمالة من الريف إلى الحضر. وأهم مظاهر الحياة فى تلك المرحلة إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدى العاملة، فتحل الأزمات وتتدهور الأحوال الاقتصادية.

ويرى جينى أن للسكان أهمية عسكرية حيث أن الأمم الكبيرة العدد يمكنها تحقيق التفوق العسكرى إذا توافرت لديها عوامل التنظيم والتنمية الاقتصادية، وأيضاً للسكان مكانة فى الميدان الاقتصادى، فالبلاد كبيرة العدد تسيطر على الأسواق العالمية بكمية ما تنتجه وتصدره وبكمية ما تستورده، وكذلك فإن للسكان أهمية ثقافية، فاللغات التى يتحدث بها عدد كبير من البشر والتى ينتشر بها عدد وفير من الكتب، كفيلة بأن تبسط آراءها وأفكارها وحضارتها على الشعوب قليلة العدد أو اللغات محدودة الانتشار.. كما أن العدد الكبير من السكان يتيح فرصة أوسع لاختيار أفضل الأفراد فى ميادين التخصص المختلفة. كما أن الموقع الجغرافى للقطر له أثره على حجم سكانه، ومقدار القوة المطلوبة للدفاع عنه، فالأمم القارية تحتاج إلى أعداد كبيرة للدفاع عنها بعكس الأقطار التى تحيط بها البحار حيث يكون الدفاع عنه سهلاً.

ويرى جينى أن لمساحة القطر وحجم سكانه أهمية كبيرة، فالأقطار الصغيرة تقل أهميتها فى حالة توقف السكان عن الزيادة، كما أن الأقطار الكبيرة قد تفقد أهميتها فى حالة تزايد السكان وعدم زيادة الموارد الطبيعية اللازمة لهم ولكن الأقطار متوسط الحجم تظل مستقرة وآمنة، وكذلك فإن لصفات الشعوب وثقافتهم والمناخ الجغرافى دور هام فى الحجم المناسب للسكان. ويؤخذ على نظرية جينى أنها تفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد السكان بالارتفاع والانخفاض تتمثل فى العوامل البيولوجية وضعف القدرة على الإنسان، وهذا افتراض يصعب قبوله ذلك لأن العلم قد أوضح خطأ التفسير استناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الإنسان التحكم فيها وضبطها، ويمكن القول أنه ليس ضرورياً أن يتميز كل مجتمع فى مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة

مرتفعة وبزيادة سريعة بين سكانه، وقد يصح ذلك فى بعض المجتمعات، وقد لا يحدث إطلاقاً فى مجتمعات أخرى.

(6) نظرية كاسترو:

جوزوى دى كاسترو **Josue de castro** هو كاتب برازيلى له أهداف نبيلة تتعلق بالمشكلة السكانية، حيث يرى ضرورة العمل على توزيع الظلم وسيادة العدالة بين الناس، فقد رأى أن هناك علاقة بين نقص الطعام والخصوبة. حيث أن الفقر وما يرتبط به من نقص فى التغذية يؤدى إلى زيادة النسل، كما أن الجوع يؤثر نفسياً على الإنجاب، إذ يؤدى إلى تعويض هذا الإحباط عن طريق الإفراط فى الغريزة الجنسية، وقد دلل على ذلك بأن الأمم التى يوجد بها نقص فى الطعام يرتفع بها معدل المواليد، كما هو الحال لدى الأسر فى الأقطار الأسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية، وهكذا فإن الجوع فى نظر كاسترو هو المسئول عن زيادة النسل بين الطبقات الفقيرة، ويمكن القول أن جينى قد ارجع الزيادة السكانية إلى عامل واحد، رغم أن ذلك يتوقف على عوامل كثيرة أهمها عادات وقيم المجتمع وعدم انتشار التعليم والوعى الثقافى بين الأفراد.

ثانياً: التفسير الاقتصادى للنمو السكانى:

يرجع التفسير الاقتصادى للظواهر السكانية إلى عهد قديم، بل هو أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة، وأهم من الاتجاه آدم سميث **Adam Smith** وسيدنى هـ كونتز **S. Contz** والكسندر موريس كارسوندرز **Alexander morris. Carr saunders**

(1) نظرية سميث : 1723- 1790:

ولد آدم سميث وتربى فى اسكتلندا، وكانت له رؤية واسعة ورغبة فى تحسين الظروف المعيشية للسكان آينما يوجدون وطوال حياتهم من المهد إلى اللحد، وهو أول من بين المسألة والسكانية وقانون العرض والطلب، ويرى أنه فى حالة وجود زيادة فى عدد السكان وقلة فى فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية سوف تحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب، أما إذا توافرت فرص المال بكثرة تفوق الارتفاع فى الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترفع وتتحسن تبعاً لذلك حالتهم الاقتصادية فيقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى التوازن.

وينظر آدم سميث إلى ثبات حجم السكان على أنه دليل على نجاح المجتمع، ويرى أن فلاح أى مجتمع يمكن فى زيادة أعداد

سكانه، وأن زيادة الثروة تؤدى إلى زيادة السكان، وقد أخذ على هذه النظرية أن آدم سميث ربط بين زيادة السكان وقانون العرض والطلب، أى بين زيادة أو انخفاض الأجور وبين ارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج والانجاب، وهو ربط بعيداً عن الواقع، حيث أن المسألة ليست مسألة عرض وطلب كما ذهب سميث ولكنها وعى اجتماعى ناشئ عن قدر من التعليم والثقافة بحيث يجعل الناس يميزون بين ما هو نافع لهم وما هو ضار لمصلحتهم ومستقبل ابنائهم، مما سبق يتبين أن نظرية آدم سميث تبدى بعض التفاؤل إزاء آية زيادة سكانية، لأن هذه الزيادة من وجهة نظرة ستؤدى إلى زيادة فى الأجور العمالية وإلى زيادة فى تجميع رؤوس الأموال واستثمارها، وبذلك يشيع الرخاء فى المجتمع.

(2) نظرية كونتز:

حاول سيدنى S. Coontz تفسير السلوك الديموجرافى بالرجوع إلى عوامل اقتصادية بحتة وخاصة المرتبطة بالطلب على العمل، ويرى أن مقدار العمل المطلوب ليس هو العامل الوحيد الذى يحدد الزيادة السكانية كما ذهب آدم سميث، ولذلك فقد أدخل كونتز عاملا آخر هو نوع العمل المطلوب، حيث يرى أن زيادة الطلب على الأعمال التى لا تحتاج إلى مهارة يؤدى إلى ارتفاع الخصوبة فى حين أن زيادة الطلب على الأعمال التى تحتاج إلى مهارة لا تؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الخصوبة لاحيتاجها إلى تكاليف كبيرة قد لا تستطيع الأسرة عليها.. وبذلك فسر كونتز العلاقة بين الخصوبة والدخل وانتهى إلى أنه إذا كان الأغنياء أقل إنجاباً من الفقراء فإن ذلك يرجع إلى أن المهن التى يمارسها الأولون تتطلب إعداداً طويلا وتكاليفها كثيرة، كما يرى كونتز أن نمو السكان يتوقف على مدى تغيير الوظيفة الاقتصادية للأسرة حيث أن تخلى الأولاد عن وظيفتهم الإنتاجية داخل الأسرة أدى إلى افتقادهم لقيمتهم الاقتصادية، وبالتالى إلى انخفاض الخصوبة، كما أن خروج المرأة للعمل جعلها ترغب فى الحد من الإنجاب، إن ما يؤخذ على نظرية كونتز أنه أرجع الزيادة السكانية إلى نوع العمل وما يتطلبه من تكاليف للإعداد والتدريب فى معدلات الخصوبة وتجاهل أن هناك عوامل اجتماعية أخرى لها أثر على الإنجاب مثل التعليم وخروج المرأة للعمل وعادات وتقاليد وقيم المجتمع.

(3) نظرية كارسوندرز:

تهتم هذه النظرية بالعلاقة بين السكان والمورد وقد وجدات عناصرها الأساسية فى معظم أعمال الاقتصاديين المهتمين بالقضايا السكانية وهم يرون أن الحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذى يتناسب

ودرجة الرخاء الاقتصادى العام، وقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح من خلال آراء الكسندر موريس كارسوندرز حيث تقوم نظريته فى السكان على أساس أن الإنسان قادر على التحكم فى إعداده، وأنه الأمثل أى أقصى عدد من السكان يمكن أن يعيش مناسب وذلك بعد استغلال البيئة من جميع نواحيها طبيعياً وبشرياً.

ويرى كارسوتدرز أن قياس الحجم الأمثل للسكان يتم عن طريق متوسط الدخل الفردى، فإذا كان الدخل متزايداً دل ذلك على أن المجتمع بحاجة إلى مزيد من السكان وأنه لم يصل إلى الحجم الأمثل، وإذا وصل الدخل إلى حد معين وبدأ بعدة فى الهبوط التدريجى فإن النقطة التى يستقر عندها الدخل هى الحجم الأمثل للسكان، فعلى سبيل المثال إذا وجد أن مساحات شائعة من الأرض الخصبة لم تزرع بعد فإن ذلك يعد دليلاً على أن هذا المجتمع لم يصل بعد إلى الحد الأمثل للسكان. . وفى المقابل إذا لوحظ بأن مستوى المعيشة فى أى مجتمع ينخفض من عام إلى آخر، فهذا دليل كاف على أن هذا المجتمع قد تعدى الحجم الأمثل للسكان. وفى إضافة مفيدة إلى أدب السكان، حاول كارسوندرز أن يثبت العلاقة المثالية بين السكان ومصادر الطبيعية والتى يمكن ملاحظتها خلال التاريخ الإنسانى، حيث رأى أن الزيادة السكانية تخضع إلى حد كبير لأفكار السكان أنفسهم عن العدد الأهل الذى يتناسب مع الظروف الاقتصادية التى يعيشون فيها.

وقد مارست بعض المجتمعات الإنسانية عادات وتقاليد مثل إجهاض الجنين ووأد الأطفال وإطالة مدة الرضاعة وتقييد الاختلاط وتأخير الزواج بقصد خفض الخصوبة للوصول إلى كثافة سكانية مقبولة.

أن أية دولة صناعية تكون أكثر رفاهية، وأحسن حالا لو أصبح سكانها أقل اليوم عما كان عليه بالأمس، لأن نقص عدد السكان سيؤدى حتما إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق دخل أفضل ورفاهية اقتصادية أكبر للفرد، ولكن النقص فى حجم السكان عن مستوى معين يفقد المجتمع واقتصاده المزايا الهامة للإنتاج الكبير.

وعليه يمكن القول أن نظرية الحجم الأمثل تقف موقفاً وسطاً بين من هم يشجعون على زيادة السكان ومن هم يتشاءمون من هزة الزيادة، ويرتد أصحاب تلك النظرية ضرورة الوصول إلى حجم أمثل للسكان يختلف باختلاف ظروف كل مجتمع عن الآخر.

ثالثاً: التفسير الاجتماعى للنمو السكانى:

النظريات الاجتماعية هى التى تقوم على أساس أن نمو السكان ليس موضوعاً لأى قانون طبيعى ثابت وإنما يخضع للظروف الاجتماعية التى يعيش الناس فى ظلها، وأهم من كتب فى هذا الاتجاه كارل ماركس ، ووارن تومسون.

(1) نظرية ماركس 1818- 1882:

كارل ماركس **Karl Marx** من أشد الناقدين لرؤية مالتس فى السكان حيث يرى أنه لا يوجد قانون عام ثابت لتفسير الظاهرة السكانية ولكن لكل مجتمع ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج قانوناً خاصاً بها ينطبق عليها وحدها.

ولقد رفض كارل ماركس ما ذهب عليه مالتس من أن فقر وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعى لخلف عدد من الأطفال يزيدون على قدرته على إعالتهم، ويرى ماركس أن الفقر والبؤس يعودان إلى النظام السائد فى المجتمع ومدى ما يسهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع.

ويرى أن طبيعة العلاقات الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية الأوربية هى مصدر المشاكل، ولم يتصور ماركس أن المالتوسية قدمت فكرة تنهض بسكان العالم.

ويؤخذ على هذه النظرية أن كارل ماركس تجاهل العوامل التى تؤثر فى النمو الحقيقى للسكان حتى فى ظل النظام الاشتراكى.

(2) نظرية كنجرلى ديفنز: K. Davis

كنجرلى ديفز هو عالم اجتماع أمريكى برفض النظريات التى تحاول تفسير التغير الاجتماعى بالرجوع إلى عامل واحد فقط كالعامل الاقتصادى أو الثقافى للتهرب من التغيرات المعقدة، وتسمى نظريته بنظرية التوازن الاجتماعى، ويرى أن المجتمع يميل دائماً نحو التوازن- ليس التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة- وإنما يقصد به التوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعى التى تعمل على تحقيق أهداف المجتمع الدينية والتربوية والفنية والترفيهة والسياسية التى يرمى إليها المجتمع. وإذا اختل هذا التوازن نتيجة لزيادة متطلبات البناء الاجتماعى أو لزيادة السكان أو للاثنين معاً، يمثل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات معينة أو ما يسميه ديفز "بالمتغيرات الوسيطية" كتأجيل الزواج أو تنظيم الأسرة أو الإجهاض.

وقد حاول ديفز تطبيق نظريته على التطورات السكانية التى حدثت فى الدول المتقدمة. ويرى أن السبب الحقيقى فى هبوط عدد

المواليد فى تلك الدول هو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة وارتفاع تكاليف التنشئة الاجتماعية اللازمة لإعداد الأطفال مما أدى إلى ظهور استجابات متنوعة مثل تأخير الزواج واستعمال وسائل منع الحمل والإجهاض والهجرة الخارجية.

ويرى ديفز أن الطبيعة الحضرية تشجيع على انخفاض الخصوبة السكانية، فالناس فى المجتمعات الحديثة لديهم قلة من الأطفال لنهم ليسوا بحاجة إلى الأسرة الكبيرة، حيث أن القيمة الاقتصادية لكثرة الأطفال قد ضعفت واصبحوا يمثلون عبء اقتصادى على كامل الأسرة.

ويمكن القول أن نظرية ديفز اعتمدت على الاستنباط من واقع المجتمعات الغربية وأغفلت على الاستنباط من واقع المجتمعات الغربية وأغفلت واقع المجتمعات النامية الذى يختلف اختلافاً جوهرياً عن المجتمعات المتقدمة.

(3) نظرية تومسون W. Thompson

عبر وارن تومسون عن هذه النظرية فى مقاله الذى نشر عام 1929، وتسمى نظرية التنمية أو الانتقال الديموجرافى، وتربط بين النمو السكانى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ففى المجتمعات الزراعية يكون الاقتصاد موجه نحو الاستهلاك المباشر ويرتفع معدل الوفيات نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة، كما يرتفع معدل المواليد لقلة تكاليف تربية الأطفال بسبب انخفاض مستوى التعليم ولمساهمتهم فى الأعمال الزراعية فى سن مبكرة، ووجود بعض المعتقدات والعادات الاجتماعية التى تشجع على زيادة حجم الأسرة، ولكن مع بداية التنمية الاقتصادية فإن معدل الوفيات ينخفض نتيجة لتحسين الأغذية فى حين يستمر معدل المواليد فى الارتفاع، ثم فى المراحل التالية من التنمية ومع زيادة فرص الحراك الاجتماعى وتعليم المرأة وخروجها للعمل وتحول الأطفال إلى عبء اقتصادى فى المجتمع الصناعى تكون الأسرة الصغيرة هى النمط المفضل وينتشر هذا النمط فى الطبقات العليا لأنها هى التى تتعرض لعملية التنمية أولاً وبالتالى تميل إلى تفضيل الأسرة الصغيرة، ثم ينتشر هذا النمط لدى الطبقات الدنيا، أما عندما تنتشر عملية التنمية فى المجتمع، انتشارا واسعاً، ففى نمط الصغيرة ينتشر فى جميع طبقات المجتمع.

مما سبق يتضح أن هذا النظرية تذهب إلى أنه يجب رفع مستوى معيشة الفقراء وإشراكهم فى عملية التنمية لكى يؤدى ذلك إلى هبوط معدل نموهم، ويمكن القول أن نمط الخصوبة المرتفع غالباً

ما يسود الطبقات الدنيا ذوى الدخل المنخفض والمهن المتواضعة والتعليم البسيط أو المنعدم، وبالتالى فإنه لا يوجد لديهم وعى بالمشكلة السكانية ومدى خطورتها وآثارها عليهم وعلى مستقبل أبنائهم.

رابعاً: التفسير الثقافى للنمو السكانى:

تؤكد النظريات الثقافية بصفة خاصة على أهمية الإدارة والعوامل النفسية فى تحديد نمط الخصوبة، وتحاول تفسير السلوك الانجابى بالرجوع إلى الثقافة والقيم التى تسود المجتمع. ومن هذه النظريات نظرية ديمونت ، ونظرية فتلر، وكلتا النظريتين تؤكد على أهمية الإدارة فى تحديد نمط الانجاب.

(1) نظرية ديمونت : 1849- 1920:

ارسين ديمونت Arsene Dumont كاتب فرنسى أكثر أفكاره عن التنمية، ولديه اقتناع حضارى بضرورة قيام الرجال بتنظيم نسلهم، وهو أحد أهم من قدموا للعلاقة بين الرغبة فى زيادة أو نقص السكان وبين تحسين أحوالهم المعيشية، حيث أجرى بمفرده ولسنوات عديدة دراسات ميدانية واسعة فى مناطق مختلفة بفرنسا وذلك من خلال الملاحظة بالمشاركة واستخدام الأسلوب الأنثروبولوجى فى الدراسة.

قدم ديمونت نظريته كأساس جديد للسكان حيث خشى من زيادة السكان، ورأى أن السكان دائماً يميلون إلى الزيادة أكثر من وسائل العيش المتوفرة لديهم، وقد يلجأ البعض إلى تحديد أسرهم رغبة منهم فى تحسين أحوالهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، فالأسرة الكبيرة لها آثارها السلبية على طموح أبنائها.

وقد تنبأ ديمونت بأن انخفاضا فى المواليد سوف يحدث فى فرنسا خلال القرن التاسع عشر وسواء عاجلاً أم آجلا سوف يحدث أيضاً فى الأقطار الغربية الأخرى.

ونظرية ديمونت تسمى بنظرية الاتقاء الاجتماعى أو بالنظرية التسعيرية الاجتماعية Social Capillarity Theory لأنه يشبه الفرد فى المجتمع بالزيت فى شريط المصباح، يميل إلى الصعود إلى مستويات أعلى من بيئته الاجتماعية، وأنه فى عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة على الإنجاب من الناحية الاجتماعية، ذلك لأنه يبتعد عن بيئته الطبيعية ويفقد نتيجة لذلك اهتمامها بالأسرة، إذ لا يكون لديه وقت لتكوينها ويركز اهتمامه فى عملية الانفتاء التى تعود عليه هو شخصياً بالفائدة بصرف النظر عما إذا كان فى ذلك فائدة أو ضرر أو

بالجنس البشرى عامة.

كما أن خاصية الشعيرية الاجتماعية تؤدى إلى صغر حجم الأسرة، فالساعى وراء التقدم وتحسين حالة، يجد نفسه أكثر قدرة على ذلك إذا آخر زواجه حتى لا يشغله الزواج عما يسعى إليه، وإذا حدث وتزوج فإنه يفكر فى تحديد أسرته حتى لا يعيقه كبرها عن تحقيق رغبته.

وتقرر نظرية ديمونت أن كل الجماعات مجتمعه على تكوين طبقات اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى، ففى المجتمعات التى يسود بها النظام الطبقى ويصعب الحراك الاجتماعى بين أفرادها تكون الخصوبة بها عالية لاعتماد الشخص على أبويه والقيادة لغرائزه كالحيوان، وبذلك يحال بينه وبين التقدم الشخصى.

أما المجتمعات الحضرية التى تتميز بسهولة الحراك لاهتمام الأفراد بالإرتقاء الاجتماعى واعتقادهم بأن كثرة الأبناء حائل يعطل كفاح الفرد.

ويضع "ديمونت" قواعد الارتقاء الاجتماعى فيما يلى:

- تناسب الخصوبة تناسباً عكسياً مع الارتقاء الاجتماعى.
- تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب تناسباً طردياً مع الارتقاء الاجتماعى.
- أن زيادة المواليد تتناسب عكسياً مع مدى تطور الفرد وتمتعه بطبيات الحياة.
- تقل كثافة السكان فى المجتمعات ذات الحضرية بينما تزداد فى المجتمعات ذات النظام الطبقى حيث يصعب الحراك الاجتماعى.
- يعتبر ديمونت الخاصية الشعرية علامة من علامات تدهور المجتمع، إذ ينجم عنها إنهماك الأفراد أساساً فى تحسين حالهم، فيتناقص السكان ويزيد الإقبال على المدن وتفكك الأسرة وتضعف الروح القومية.

(2) نظرية فتلر: Fetler

تسمى نظرية فتلر بنظرية الإدارة، ويرى أن تفسير التغيرات السكانية يجب عنها فى ثنايا دوافع عديدة تتحكم فى سلوك الإنسان، حيث يرى أن الإنسان يحاول بتقدمه أن يصل إلى درجة من التحرر بحيث يستطيع إخضاع سلوكه لإرادته أكثر من استجابته للاحتياجات المادية، وتبدو الإدارة بصورة واضحة لدى الفئات المثقفة الطموحة.

ويرى فتلر أن الإنتاج المحدود للمواد الغذائية فى مجتمع

متطور يلعب دوراً هاماً فى الحد من زيادة السكان بصفة دائمة، ويرى أن هناك علاقة بين الدخل وحجم الأسرة، حيث يرى أن أكثر الأسر استقراراً وثراء هى فى الواقع أشدها خوفاً من الجوع، ويتسم سلوك أفرادها بالحزم وبعد النظر والقدرة على تأجيل بعض متعهم الحالية فى مقابل حياة أفضل.. كما أن أسباب ثرائهم هى نفس الأسباب التى تدفعهم إلى تحديد حجم أسرهم، فالأسرة الغنية لا تنزع إلى إنجاب الأطفال مثل ما تنزع الأسرة الفقيرة، كما أن زيادة طفل واحد فى أسرة غنية لا يزيد فى نفقات الأسرة فحسب، بل يجعل الأسرة عاجزة عن زيادة ثروتها لمدة طويلة، بينما تؤدى زيادة الأطفال فى الأسرة الفقيرة إلى زيادة فى الدخل بدخولهم سوق العمل فى سن المبكر.

ويرى فتلر أن المثيرات يعد حافزاً على تحديد النسل بين الطبقات الغنية، فالوالد الحازم يعلم أن تقسيم ثروته بين كثير من الأبناء سوف يجعلهم عاجزين عن احتفاظهم بمركزهم الاجتماعى ومكانتهم فى المجتمع.

ويمكن القول أن تلك النظرية تقترب من الواقع حيث أن ثقافة الطبقات الفقيرة تشجع على زيادة حجم الأسرة وذلك لوجود قيم اجتماعية واقتصادية تشجع على زيادة النسل، أما الطبقات الغنية غالباً تمثل إلى تفضيل الأسرة الصغيرة وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الوعى بين أبنائها.

الفصل الخامس
الدراسة العلمية للسكان

أولاً : نشأة الدراسة العلمية للسكان

الدراسة العلمية هى التى تقوم على استقراء الواقع وربط الأسباب بنتائجها التى من جنسها . وقد كانت أول دراسة علمية إلى حد ما للسكان هى التى قام بها الباحث الانجليزى جون جرونت **John Graunt** الذى لاحظ من متابعته لما تنشره الصحف فى فترة انتشر فيها الوباء من إحصاءات عن عدد الوفيات التى تحدث كل يوم فى إحدى المناطق القريبة من لندن ، لاحظ أنه من الممكن بعد مقارنة الوفيات بالمواليد فى تلك المنطقة استخلاص بعض النتائج التى نشرها فى كتيب **1662** بعنوان " ملاحظات طبيعية وسياسية مستمدة من قوائم الوفيات " .

وقد أوضحت دراسة جرونت لهذه القوائم أن هناك علاقة إحصائية بين المواليد والوفيات وأن هذه العلاقة تختلف فى المدن عنها فى الريف . ومعنى ذلك أن الميلاد والوفاة ليس حدثين منفصلين كل منهما عن الآخر فى المجتمع ، بل هما مرتبطان بعلاقة يمكن اكتشافها ، وأن هذه العلاقة ليست بيولوجية بل هى اجتماعية .

وبذلك وجه الأنظار إلى أن هذا الكشف الجديد، الذى ما لبث العلماء أن تبينوا أهميته فى معرفة الزيادة الطبيعية فى عدد السكان عن طريق طرح عدد الوفيات من عدد المواليد فى إطار من النظرة الاجتماعية ، وما يتصل بذلك من عدد حالات الزواج والطلاق والهجرة والعمل والتعطل .

ورأى جودوين أن فساد المجتمعات وسوء أحوالها يرجع إلى التنظيمات الاجتماعية التى تقوم على شئون المجتمع مثل الحكومة والأحزاب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التى لا تلتزم

بحدود وظائفها الاجتماعية، وإنما تخرج عنها إلى ما فيه مصلحة القائمين بها ، ولو كان ذلك ضد مصلحة المجتمع، ولكن الأفراد بما لديهم من إمكانات فطرية وحب للعلم وللخير ورغبة فى إسعاد البشر يتجهون نحو مغالبة الانحرافات الاجتماعية كالحروب والجرائم والظلم والعدوان ، وتوجيه القوى البشرية نحو تحقيق الرفاهية للإنسانية كلها ، وإيجاد عصر ذهبى ينعم فيه كل الأفراد بالسعادة .

وقد عالج العالم البلجيكى أدولف كيتيليه Quetelet (1796 – 1884م) دراسة الظواهر السكانية كالزواج والطلاق والهجرة والانتحار والمواليد والوفيات بمنهج احصائى يقوم على حصر الحوادث من كل نوع فى شتى الظروف لمعرفة الأسباب الأكثر تردداً ، حى يستطيع أن يصل عن طريقها إلى القوانين الاجتماعية التى تحكم تلك الظواهر الاجتماعية . وبذلك أسهم فى تطويع المنهج الاحصائى للأبحاث الإنسانية .

ونشر جوهان سوسميلش Johann Sussmulch دراسة سكانية عام 1741 سماها " اللاهوت النفسانى" واستخلص نتائج هامة من مقارنة بين إحصاءات المواليد والوفيات التى كانت قد تقدمت فى غرب أوروبا بفضل دراسة جرونت ، ومن هذه النتائج :

1 - أنه كلما زادت الإحصاءات قلت نسبة الخطأ فى النتيجة .
2 - أن عدد المواليد الذكور أكثر من عدد المواليد الإناث .
3 - أن عدد الوفيات من الذكور أكثر من عدد الوفيات من الإناث .
4 - تختلف نسبة الوفيات باختلاف السن سواء فى الذكور أو فى الإناث .
5 - أن ثمة ارتباطاً بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبين حالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات وطول العمل .

واهتدى ريتشارد لنتون فى القرن الثامن عشر إلى عدم التناسب بين زيادة عدد السكان وزيادة المواد الغذائية، وإلى أهمية النظر إلى زيادة السكان فى إطارها الاجتماعى وإلى أن إرادة الإنسان كفيلة بضبط النسل .

ونشر المفكر الإنجليزى تشارلس ستانجلاند Charles Stangeland كتابا عن السكان ذكر فيه بعض الأفكار عن زيادة عدد السكان وعلاقته بالظروف الطبيعية .

ونشر توماس روبرت مالتس (1766 –1834) كتابه " مقالة عن مبدأ السكان الذى يؤثر فى مستقبل نمو المجتمع " . وكان قد اطلع على أفكار تشارلس ستانجلاند السابق وإفاد منها فى صياغة نظريته .

وأصدر جارولد Jarrold عام 1806 كتابه " موضوعات عن الإنسان " وقال فيه إن العوامل الاقتصادية لا تؤدى إلى نقص نسب المواليد لأن هذه النسبة خاضعة لتأثير فيزبولوجى .

وقال ميتشل سادلر عام 1828 فى كتابه " الجارية فى إيرلندة " أن الحرمان والمتاعب التى تصادف المجتمعات تؤدى إلى زيادة الخصوبة ، بينما الرخاء يؤدى إلى نقصها ، وكلما زادت الكثافة قلت المواليد .

وبذلك ذاع فى الرأى العام بين المثقفين والمفكرين من اقتصاديين واجتماعيين أن ثمة تعارضا بين زيادة السكان وزيادة الطعام ستؤدى حتما إلى مجاعة ، إن لم يعمل السكان من تلقاء أنفسهم على الحد من النسل عن طريق تأخير الزواج والاكتفاء بطفل واحد أو اثنين على الأكثر ، والحرص على العفة .

وكان أول من استعمل اصطلاح ديموجرافى Demography هو أشيل جيار Achille Guillard فى عام 1855 عندما كتب عن الديموجرافيا المقارنة للاحصاءات البشرية Human Statistics متأثرا بالأبحاث التى كثرت عن السكان

حينئذ والمجادلات التى استفاضت بين المفكرين من مؤيدين لنظرية مالتس ومن معارضين لها حيث حاول أن يقيم علماً موضوعيا للسكان يعتمد على استقصاء أحوال السكان وتحركاتهم وعوامل تغيرهم وأثر كل ذلك فى حياتهم ، إذ كانت مقومات نشأة هذا العلم قد استكملت وأصبح قيام علم السكان أمراً ضرورياً لتحديد الموضوع والمنهج والغرض .

ثانياً : أهداف الدراسة فى علم الاجتماع السكانى

كان المؤلفون فى العصور الوسطى يبدأون بحيث موضوع الكتاب الذى يؤلفونه بعرض مشروعية دراسة الموضوع من الناحية الدينية ، وذلك لغلبة الثقافة الدينية على الفكر البشرى فى تلك العصور، وكان المؤلف فى بحثه ذلك يستعرض أقوال المؤيدين لهذه الدراسة وهم فى الأغلب أهلها المتخصصون فيها ، ثم يدلى بأقوال المعارضين لتلك الدراسة وهم فى الأغلب من بعض رجال الدين الملتزمين الذين يرفضون الخوض فى أى موضوع خارج الموضوعات الدينية التقليدية .

وفى العصر الحديث، حيث تسود الثقافة العلمية، فقد تغير التفكير البشرى، وأصبح التساؤل، إن كان ثمة تساؤل، يشير إلى الغرض من الدراسة .

وقد كان غرض البحث العلمى حتى بداية العصر الحديث يهدف إلى معرفة الحقيقة لذاتها كما كان الشأن لدى اليونان الذين أخذوا بالدراسة النظرية بدلا من الممارسة العملية التى كانت منهج الحضارات التاريخية السابقة للحضارات اليونانية ، ولم يكن اليونانيون فى حاجة إلى العمل بأيديهم ، إذ كفاهم الأرقاء هذه المشقة وتفرغ اليونانيون لاكتشاف الحق لذات الحق لا لأى نفع مادى وراءه، حتى أن أرشميدس اعتذر عن اضطراره إلى ذكر الفائدة العلمية لنظريته الهندسية .

ولكن لما كانت الناحية النظرية لا تنفصل عن

الناحية العملية، فقد أصبحت أغراض البحث العلمى فى كل دراسة حديثة تتناول ناحيتين :

1 - ناحية نظرية .
2 - ناحية عملية .

فأما من الناحية النظرية ، فإن البحث فى الاجتماع السكانى يفيد فى عدة وجوه منها :

أ - مجرد المعرفة لذاتها ، فإن معرفة كل ما يتصل بالسكان يكشف عن حقائق علمية قيمة فى ذاتها من حيث إنها تزيدنا علما بالإنسان.

ب - تساعدنا معرفة السكان فى العلوم الإنسانية الأخرى من حيث أن العلوم الإنسانية تشترك جميعا فى دراسة الإنسان ، وتتعاون فى الكشف عن جوانبه المتعددة .

جـ - تكشف لنا دراسة السكان عن العوامل التى تحركهم ، وبذلك ندرك الظواهر الإنسانية فى مجالاتها المتباينة ، فتتمكن من تحديدها بصورة أكثر دقة .

د - يضيف منهج البحث فى علم الاجتماع السكانى إلى مناهج البحث فى العلوم الإنسانية أبعاداً جديدة تفرضها طبيعة الموضوع الذى يعالجه.

هـ - يكون السكان العنصر البشرى فى بناء المجتمع ، وهو أهم عناصره لأنه مصدر جميع الظواهر الاجتماعية ، وعلى أساس البناء الاجتماعى والعلاقات بين عناصره تتحدد وظائف المجتمع .

و - تساعدنا دراسة السكان فى الماضى على فهم بعض الوقائع التاريخية التى يستعصى علينا فهمها بعيداً عن التحركات السكانية .

ومن الناحية العلمية :

تفيدنا دراسة السكان فى المجالات الآتية :

أ - معرفة اتجاهات السكان نحو الزيادة والنقص، وعمل الاحتياطات اللازمة فى كل حالة .

ب - دراسة نوعية للسكان والفئات الخاصة

بكل نوع وجنس وعمر وحرفة ومهنة والقيام بما يجب من إجراءات نحو كل تغير سكانى .

جـ - تدلنا دراسة السكان على أماكن الجذب والطرد السكانى وما يتطلبه ذلك من تعديل خطط التنمية ، كما ترشد أصحاب الأعمال إلى التجمعات السكانية التى تصلح لإقامة مشروعاتهم وقد تحدد لهم نوعية هذه المشروعات وطريقة التعامل مع السكان .

د - تساعد دراسة السكان على تحديد قدرات المجتمع الإنتاجية عن طريق معرفة الهرم السكانى الذى يبرز الفئات المنتجة والفئات المعالة.

الفصل السادس
الإحصاءات السكانية

يتم الحصول على معظم معطيات دراسة السكان من خلال عملية الاتصال المباشر بالسكان فرادى لتقديم المعلومات الخاصة بهم فى ظل ظروف معينة أو حتى المعلومات المتعلقة بغيرهم من الأشخاص أو يتم الحصول على بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة وتحليلية تفيد فى الوقت نفسه من المعطيات التى تم الحصول عليها مباشرة من الأشخاص .

والبيانات السكانية أنواع : بعضها يحصل عليه المشتغل بعلم السكان من السجلات الحكومية بأنواعها المختلفة ، حيث أن معظم الدول تسن القوانين المختلفة لالزام الناس بتسجيل وقائعهم الحيوية الأساسية فيها . وهناك بيانات أخرى يحصل عليها الديموجرافى من التعدادات التى تجريها أغلب حكومات العالم بصفة دورية للوقوف على المعلومات الأساسية عن أبناء الدولة ورسم سياستها وخططها على أساسها. وهناك أخيرا طائفة ثالثة من البيانات الديموجرافية التى لا يجد عالم السكان مفرا من البحث عنها والحصول عليها بنفسه لخدمة أغراض بحثه والقاء الضوء على الجوانب والموضوعات التى لا يغطيها النوعان السابقان من البيانات . وسوف نعرض لذلك من خلال العرض للعناصر التالية :

- التعداد .
- التسجيل الحيوى .
- المسوح كمصدر للبيانات .
- البيانات الجاهزة .
- الاحصاءات السكانية فى مصر .

أولاً – التعداد

هناك تعريفات كثيرة للتعداد أهمها أن التعداد عبارة عن عملي إحصائية لها قيمة كبيرة وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى على المستوى العالمى والقومى ، وضرورة للسياسة الحكومية فى

المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها إلى الحاضر والمستقبل .

ويعرف التعداد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص فى بلد ما فى أوقات معينة . والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة واعداد وعمل متقن يؤدى إلى ايجاز النتائج .

يعرف التعداد أيضا بأنه عد جميع السكان على المستوى القومى ، ويحصل عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة فى المجتمع وهى عملية كبيرة ومعقدة ويتم التعداد فى تاريخ محدد وتجرى أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات .

ويرى وليم بيترسين W. Petersen أن التعداد يعنى التسجيل الحديث للبيانات السكانية بواسطة الحكومة فى وقت معين وتلك البيانات تتعلق بكل الأفراد الذين يعيشون فى اقليم معين ، وهذا التعريف يتضمن عدة أمور هى :

1 - أن التعداد يتم بمعرفة الحكومة فهى صاحبة الحق الشرعى فى إجراء مثل هذا التعداد .
2 - أن التعداد إنما يشمل إقليما معينا ومحددا .
3 - أن التعداد يكون شاملا لكل أفراد المجتمع حيث لا يكون هناك مجال للتكرار .
4 - التعداد يتضمن السرد الشخصى لكل البيانات المتعلقة بالفرد فى هذه المنطقة (العنوان - الأسرة - النوع - الجنس - الوظيفة - ساعات العمل ... الخ) .
5 - التعداد يتم فى وقت محدد وفى فترات منتظمة لكى يحقق أهدافه ويعطى حجم السكان وتكوينهم من حيث العمر والجنس من واقع التعداد صورة ثابتة لعينة إحصائية فى وقت معين عن الخصوبة والوفاء والهجرة .

وتجرى تعدادات السكان للحصول على البيانات المطلوبة عن حالة السكان فى وقت معين . والشائع أن تجرى الدولة تعداداً لكل سكانها فى وقت واحد ، بحيث تغطى عملية التعداد كل من على أراضى الدولة، بل أولئك

الذين ترعاهم سفاراتها فى الخارج أيضا . وفى هذه الحالة يسمى هذا التعداد " التعداد العام " . إلا أن هناك أنواعا أخرى من التعداد هى " التعداد الجزئى " حين يعد قطاع من السكان فقط كالأفراد المنحدرين من أصل أوربى مثلا . ومع ذلك يمكن القول بشكل عام بأن مصطلح تعداد مازال يعنى أن هناك شمولا تاما فى احصاء السكان المدروسين ، أى أنه يتم عد كل فرد من السكان .

والتعدادات العامة هى عملية عد دورى لأفراد المجتمع ولخصائصهم (المستوى التعليمى - المهن - الدخل - عدد الأولاد ... الخ) وتتم هذه العملية بواسطة الحكومة أو أجهزة مسئولة ، ومن الواضح أن الحكومات هى التى تملك الإمكانيات والسلطة المعترف بها لمثل هذا الاجراء ، ولقد أصبح التعداد ضرورة ويتم دوريا فى كافة الأمم المتقدمة ، فلقد أجرى أول تعداد فى السويد عام 1749 وفى أمريكا عام 1790 وفى بريطانيا وفرنسا عام 1801 وفى روسيا عام 1897 وفى عهد محمد على (1805 - 1849) ولكن هذه التعدادات لم تكن تخضع للأسلوب العلمى الدقيق وكانت تتم بطريقة عشوائية ، كما كان الهدف منها هو أما تقدير وجمع الضرائب أو البحث عن الشباب الصالح للجندية أو البحث عن الأيدى العاملة المطلوبة لتنفيذ المشروعات التى تهم المستعمر مثل مد شبكات الطرق والمواصلات ، ولقد أجرى أول تعداد فى مصر عام 1882 ثم فى عام 1897 والمفروض أن يتم التعداد الشامل كل عشرة سنوات .

ونظراً لأهمية التعدادات فى حياة الأمم كركيزة لكل تخطيط ولكل سياسة وجدنا الغالبية العظمى من دول العالم تسن التشريعات التى تلزم المواطنين باعطاء البيانات المطلوبة لموظفى التعداد . وهكذا نجد عادة أن التعدادات اجبارية فى كل بلاد العالم . وهى من هذه الناحية تختلف عن البحوث أو الدراسات الاختيارية التى يجريها باحث أو عدة باحثين .

وتجمع بيانات التعداد على استمارات خاصة تعد لهذا الغرض لتخدم الجوانب المختلفة التى يراد جمع بيانات عنها . وتطلق على تلك الاستمارات أسماء مختلفة، ولكن

أكثر تلك الأسماء شيوعا هو لفظ "استمارة" أو " استمارة التعداد " . ومعظم النماذج المستخدمة عبارة عن صحف استبيان ، أى يقوم المستجيبون بملئها بأنفسهم ، ولكن القاعدة فى البلاد النامية أن يتولى ملؤها العدادون من واقع البيانات التى يدلى بها المستجيبون . وفى أحيان أخرى تحصل الهيئات القائمة على إجراء التعداد (التى يطلق عليها اسم مصلحة الإحصاء ، أو مصلحة الإحصاءات العامة) على بعض البيانات أو التفاصيل عن طريق استخلاصها من بعض الوثائق التى ليست مستخدمة أساسا لأغراض احصائية .

وقد تكون استمارة التعداد استمارة فرد ، وهى التى تحتوى على معلومات تخص فرداً واحداً ، أو قد تكون استمارة أسرة ، أى تحتوى على معلومات تخص كل عضو من الأسرة أى قد تكون استمارة جماعية. وهى التى يدون فيها العداد البيانات تباعا لجميع الأشخاص الذين يعدهم . كما قد توجد استمارات خاصة لسكان المؤسسات تسمى استمارات المؤسسات.

ومما سبق يتضح أن هناك فروقا بارزة بين بيانات السجلات وبيانات التعداد ، وأنه من الخطأ الخلط بينها أو استخدام أحدهما بدلا من الآخر . فالتعداد ينطوى على جمع بيانات عن طريق السؤال المباشر ، أما التسجيل فلا. والتسجيل يستمر بلا انقطاع على مدار العام وكل الأعوام ، أما التعداد فيتم جمع بياناته فى وقت معين فقط، وبشكل دورى .

ويمكن القول بأن التعداد العام لأى دولة هو أفضل مصدر للحصول على معلومات عن اجمالى عدد سكانها فى وقت إجراء التعداد. ولو أن هذا الرقم الاجمالى يكون فى العادة عبارة عن مسألة تقديرية ، لأن هناك بعض فئات السكان الذين لا يمكن أن تغطيهم عمليات الإحصاء فلا يدلون ببيانات التعداد. وهناك أفراد يتهربون من عمليات التسجيل ومقابلة العدادين ، وهناك خلاف على تضمين الأشخاص المسافرين وقت إجراء التعداد : هل يدخلون فى

مجال إقامتهم المعتادة، أو فى أماكن تواجدهم وقت إجراء التعداد. وكذلك الأفراد الذين لا تعرف لهم عناوين دائمة أو ليس لهم سكن ثابت، وهناك كذلك مشكلات حول حصر نزلاء المستشفيات أو السجون أو غيرها من المؤسسات. وماذا أيضا عن سكان المناطق النائية أو المنعزلة التى يتطلب الوصول إليها نفقات أو إمكانيات هائلة .. كل تلك فئات تجعل من المستحيل القطع بأن بيانات أى تعداد يمكن أن تكون كاملة أو دقيقة مائة بالمائة .

هذا - ويمكن تحديد أهمية التعداد وفائدته فى تعيين الالتزامات العسكرية والتضريبة والعملية للأفراد فى المجتمع .. ثم فى التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعى التى صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من البلدان .. وتوفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتى تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والعمل وهيئات البحث وجمهور المواطنين ، سواء فى التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو فى مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة .

ويمكن تحديد وحصر عدد من الخصائص الجوهرية التى يتميز بها التعداد الجيد على النحو التالى:

1 - الرقابة :

بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الحكومة القومية وأحيانا بالتعاون مع أجهزتها المحلية .

2 - الأرض المحددة :

بمعنى أن ما يغطيه التعداد لابد أن لا يتجاوز منطقة محددة بدقة .

3 - الشمول :

بمعنى أن عملية العد يجب أن تشكل كل عضو فى المجتمع داخل نطاق التعداد بدون حذف أو تكرار .

4 - التوقيت :

بمعنى أنه يجب أن يجرى التعداد فى لحظة زمنية محددة .

5 - الوحدات الفردية :

بمعنى أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة المجتمع ككل

.

6 - الاكتمال والنشر :

بمعنى أن التعداد لا يصل إلى شكله النهائى إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور .

وإذا كان جمهور التعداد يتمثل فى كافة السكان أو فى إجمالى مجموع السكان فى البد الذى يجرى به التعداد فإن نوعية المشكلات التى تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل فى جزء فقط من هؤلاء أو فى عينة يجرى عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل . ذلك لأن عملية اختيار جزء لكى يمثل كلا يجرى عليه التعداد ونستخلص منه استنتاجات تنطبق على الكل يعتبر مشكلة فى حد ذاته. ذلك لأن الأساليب المحددة التى يستعان بها فى اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التى تقوم بدراستها . ففى المجتمع الذى يتكون من وحدات متجانسة تماما لا يشكل اختيار أى وحدة منها أية مشكلة بل يخدم الهدف . وإنما يكون الأمر صعبا إذا كان المجتمع مكونا من وحدات غير متجانسة . إلا أن التطورات التى حدثت فى الاحصاء والرياضة والتى أدخلت على النظريات والمناهج أن تجعل مثل هذا الاختيار أمراً سهلاً وموضوعياً . حيث جعلت تلك التطورات فى النظرية والتطبيق من التعداد بالعينة وسيلة لها قيمتها الهامة فى الدراسات السكانية وخاصة نتيجة لابتكار أساليب تصميم العينات العشوائية والبسيطة والمساحية وما إليها . ولقد اتسع نطاق استخدام طريقة التعداد بالعينة وقل استخدام نظام التعداد الكامل حيث تعددت فى ذات الوقت أغراض التعداد وتطور نطاق الموضوعات التى يراد جمع معلومات حولها ، وتحسينه لنوعية المعطيات ، وتقليله للتكاليف والوقت ، وعدد الأشخاص المعتمد عليهم فى عملية العد .

ثانياً - التسجيل الحيوى

اختلفت تعريفات التسجيل الحيوى فقد ذهب البعض إلى أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية هى الأحداث التى تقع خلال سنة تفيد جميع هذه الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت

حدوثها ، ويختلف التسجيل الحيوى عن التعداد فى أن الأول تسجيل للأحداث والثانى تسجيل للأشخاص . وعملية التسجيل الحيوى عملية اجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد ، وتعتبر عملا مكتبيا موزعا على العام بطوله وهو من السهولة بمكان إلى الحد الذى اعتبر عملا روتينيا .

ويعرف التسجيل الحيوى بأنه يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة ، إلى جانب التغير فى حالته المدنية التى قد تحدث له خلال حياته ، وتمدنا احصائيات التسجيل الحيوى بوسائل قياس التغيرات فى السكان بين التعدادات المختلفة ، كما تفيد فى أغراض أخرى .

ويقوم التسجيل الحيوى على الاحتفاظ بسجلات منتظمة ومفصلة للمواليد والوفيات بين السكان أو مجموعات السكان موضوع البحث والتحليل . كما أن هذا الاسلوب هو أنسب أسلوب ممكن لتسجيل تلك الوقائع وقت حدوثها ، ويكاد يكون من المستحيل الالمام بها بدون هذا الطريق . ولذلك يقال أن البيانات السكانية الأساسية لا يتم الحصول عليها عن طريق التعداد ، بل عن طريق التسجيل .

ويمكن القول بأن التسجيل الحيوى نظام حكومى تقيمه الدولة فى صورة مكاتب تنتشر فى أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة روتينية واجبارية ، تلك الأحداث التى تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة أو بالتغير فى حالته المدنية التى قد تحدث له خلال حياته ، وخاصة حالات المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر، وذلك فى وقت حدوثها أثناء العام .

وتبرر هذه الأهمية حرص كل دولة على أن تخلق نظاما دقيقا لتسجيل المواليد والوفيات وغيرهما من الوقائع الحيوية الهامة ، بحيث تحصل على سجلات تفصيلية لها . فالتسجيل عادة اجبارى فى الغالبية العظمى من دول العالم .

وتتمثل أهمية التسجيل الحيوى فى اعتباره مصدراً

هاماً وأساسياً ومباشراً للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات فى السكان بين الفترات المختلفة سواء فى حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه، أو فى حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى واقعات الزواج والطلاق والتبنى والانفصال والهجر على وجه الخصوص ولا شك فى أن هذه المعطيات تفيد فى التعرف على اتجاهات التطور حاليا وفى المستقبل ، الأمر الذى يمكن الاعتماد عليه فى وضع الخطط والبرامج المناسبة .

يواجه التسجيل الحيوى مجموعة كبيرة من الصعوبات ، فعلى الرغم من أن التسجيل الحيوى يتناول مجتمعا معينا المفروض أنه المجتمع السكانى بأكمله ، إلا أن هذه العملية تنطوى على بعض العيوب ، فقد تستبعد أجزاء هامة من المجتمع نتيجة لاهمال تعميم عملية التسجيل فى قطاعات المجتمع بأكمله . أو قد يكون هناك تراخ فى تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل فتحذف بعضها. وتختلف البيانات المحذوفة باختلاف نوع الواقعات ، فقد يكون تسجيل المواليد أكثر دقة واكتمال من تسجيل الوفيات. كما يختلف دقة ومستوى تسجيل المواليد والوفيات عن دقة تسجيل الزواج والهجرة حتى ولو كانت كلها داخل نفس البلد، وقد يكون التسجيل الحيوى عرضه لأخطاء التصنيف مثل احتساب بعض الزيجات الثانية زيجات أولى، كما يتعرض التسجيل لأخطاء فى تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها أو يتأخر التسجيل فترة زمنية للإهمال فى التبليغ مثلا، فالوفاة ـ مثلا ـ تبلغ من شخص غير المتوفى، بل قد تكون صلته بالمتوفى بعيدة أو غير وثيقة مما يؤثر فى تحريف المعلومات التى يدلى بها، ولا شك أن عملية التسجيل بطبيعتها أصغر حجما وأبسط من عملية التعداد، ذلك أن العمل الادارى والمكتبى التى يؤديها مستمر على مدار العام، وهو من كثرة تكراره يتحول إلى روتين بسيط لا يرتبط بأى تعقيدات أو مشكلات.

ثالثاً - المسوح كمصدر للبيانات

المسوح أداة من أدوات جمع البيانات التى يجد دارس العلم السكان نفسه مضطرا إلى اللجوء إليها

للحصول على بعض البيانات التى لا يستطيع الحصول عليها من مصادر البيانات الأخرى، والتى يمكن أن تخدم أغراض بحثه وتلقى الضوء على بعض الجوانب والموضوعات التى ليست متضمنة فى المصادر الأخرى.

والحقيقة أن المسح يمكن أن يزودنا بنفس نوعيات البيانات الإحصائية التى تهيؤها لنا سجلات الوقائع الحيوية وعمليات التعداد . ومعنى ذلك أنه لو كانت عملية تسجيل تلك الوقائع تتم بدقة كبيرة وبوعى ناضج وكانت عملية التعداد مستوفية كل الشروط والمواصفات العلمية، فإن عالم السكان لا يستشعر الحاجة كثيرا إلى إجراء مسوح بنفسه للحصول على بيانات خاصة. ولكن يجب أن نوضح للإنصاف أنه مهما بلغ المجتمع من تقدم فى نظمه الإحصائية والإدارية فإن عالم السكان لا يمكن أن يستغنى كلية عن إجراء مثل هذه المسوح، لأن جوانب البحوث والمشكلات التى يكشف عنها نمو العلم تلقى على الباحث يوميا مهام متجددة تدفعه حتما إلى التفكير فى إجراء هذا المسح أو ذاك للحصول على مزيد من البيانات الخاصة .

والمسح قد يشبه عملية التعداد بصفة عامة ، ولكن بصورة مصغرة بطبيعة الحال. فهو يقوم على سؤال أفراد العينة أو أفراد مجتمع البحث عن بعض الوقائع والظروف والسمات الخاصة بهم . وبهذه الوسيلة يمكن للمسح أن يجمع معلومات عن أى موضوع سكانى، حتى بما فى ذلك تسجيل الوقائع الحيوي . ففى هذه الحالة يسأل الباحث أفراد العينة أو مجتمع البحث عن الوقائع التى حدثت لهم خلال الشهر الماضى أو العام الماضى فى أسرتهم أو فى قريتهم أو الحى الذى يعيشون فيه . وقد يخدم المسح غرضا غير الحصول على بيانات معينة ، كأن يجرب نظاماً جديداً لتسجيل الوقائع الحيوية ليعرف مزاياه وعيوبه . وربما يستهدف المسح تسجيل تلك الوقائع وقت حدوثها بالفعل أى لا يقتصر على سؤال الأفراد عن الوقائع التى حدثت لهم فى فترة ماضية ، وإنما يتفرغ الباحث لرصدها على الطبيعة وتسجيلها وقت حدوثها .

وهكذا يمكن أن يكون المسح عبارة عن عملية تسجيل عادية ، ولكنها تخدم أغراضاً خاصة محددة ، قد لا

تؤديها النظم الحالية بكفاءة أو تعجز عن أدائها تماما . كما أنه قد يستهدف فى بعض الأحيان مجرد الوقوف على الأحوال السكانية لأحد المجتمعات المنعزلة أو التى حالت ظروف معينة دون القيام بعملية التسجيل الطبيعى الروتينية فيها .

ولا يميز المسح أنه يخدم أغراضاً محددة فحسب، ولا أنه أصغر نطاقاً وأقل حجماً من التعداد ، ولكن مما يميزه علاوة على ذلك أنه يقتصر فى أغلب الأحوال على شريحة صغيرة من السكان نسميها "عينة" . وقد حقق الإحصاء تقدما علميا فريدا اليوم فى طرق اختيار العينات وضمان حسن تمثيلها للمجتمع الكبير . وفتحت بذلك آفاقاً جديدة أمام إجراء العديد من المسوح المفيدة والتى يمكن أن تخدم علم السكان خدمة أكيدة . ولا شك أن أسلوب العينة يعمل على تقليل عدد أفراد مجتمع البحث مما يؤدى بدوره إلى نتيجتين هامتين :

الأولى: خفض تكاليف البحوث وإمكانية إجراء البحث فى فترة زمنية وجيزة .

والثانية:إمكانية تحقيق عملي الجمع بأكبر قدر ممكن من الدقة .

وكما أن العينة يمكن أن تكن مفيدة بهذا الشكل الكبير لتقدم البحث العلمى، فإنه يرتبط بها مع ذلك بعض المشكلات وأوجه القصور التى يجب أن نلتفت إليها . ذلك أن أى خطأ فى تمثيل العينة لمجتمع البحث الكبير يمكن أن يجعل الأرقام والبيانات منحرفة عن الواقع وغير دالة عليه دلالة دقيقة . وإن كانت هناك كثير من التفنيات الحديثة التى تضمن- لمن يريد - صدق تمثيل العينة لمجتمع البحث. ولا نغالى إذا قلنا أن أسلوب المسح بالعينة لو أحسن تطبيقه وروعيت عند اختياره كل القواعد والاشتراطات العلمية يمكن أن يقدم لنا بيانات دقيقة وسريعة ومضمونة بنفقات قليلة نسبيا . بل إنها قد تفوق فى دقتها بيانات التعداد ، وبيانات الوقائع الحيوية.

رابعاً - البيانات الجاهزة

وهى طريقة غير مباشرة يستعين الباحث من خلالها بالبيانات التى توفرها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية . حيث يستعين بالسجلات الإحصائية التى تصدر

عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التى تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية والتعليمية والتربوية والجوازات والهجرة والمؤسسات التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة والعسكرية وغيرها والتى تنطوى على بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الإنتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج القومى ... الخ .

تعكس طبيعة البيانات التى تعتمد عليها هذه الطريقة بعض الخصائص والمميزات الهامة ، منها أن بيانات السجلات الاحصائية مثلا قد تم جمعها على فترات متباينة ، الأمر الذى يسهم بدوره فى جعل هذه البيانات تفيد فى الوقوف على اتجاهات التطور فى جوانب الحياة الاجتماعية التى تعبر عنها هذه البيانات .

كما أن هذه البيانات قد جمعت فى المجرى الطبيعى لوقوع الأحداث مما يعكس موضوعيتها ، بالمقارنة بالبيانات التى يقوم بجمعها باحثون قد يؤثر وجودهم فى تعاون أفراد المجتمع وفى تحيزهم . كما تتميز هذه البيانات بأنها تمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها تعبر عن وحدات كبرى فى المجتمع هى القرية أو المدينة أو الدول ككل، وتعتمد على المجموع الكلى للسكان من خلال الحصر الشامل أو التعداد أكثر من اعتمادها على العينات مما يضفى عليها قيمة ودلالة فى التفسير والتعميم .

تتعدد استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة وتتنوع بين الاستفادة منها فى التحقق من بعض الفروض العلمية وهذا ما حاوله دور كايم عندما حاول التحقق من الفرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعى، عن طريق تحليل السجلات الاحصائية عن الانتحار بين الجماعات الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية وبين العزاب والمتزوجين وغيرهم .

وقد تستخدم أيضا السجلات الإحصائية فى استكمال بعض مراحل بحث يجرى حول ظاهرة معينة، ولتكن مثلا

ظـاهرة الجريمـة بحيـث تسـتخدم السـجلات الإحصـائية والتقارير الرسمية فى مرحلـة التعرف علـى حجم الجريمـة واتجاهاتها .

خـامـساً : الإحصـاءات السـكانيـة فـى مـصر

لم يكن الإحصاء يلقى عناية واهتمام المسئولين فى مصر قبل عام 1952 لأن المستعمر أو الأسرة الملكية لم يكن يعنيها السكان من قريب وإنما كان شاغلها الأول هو تحقيق المصالح والمآرب الخاصة . ولكن بعد ثورة يوليو وبعد أن أستتبت الأمور بدأ التفكير فى وضع خطط لتنمية المجتمعات . ووجد أن وضع هذه الخطط يستلزم فى المقام الأول معرفة كل البيانات المتصلة بالسكان لوضع الخطط على أسس سليمة ولذلك أنشئت الهيئة المركزية للإحصاء وألحقت بلجنة التخطيط القومى التابعة لرئاسة الجمهورية عـام 1958 ووضـع تحـت إشـرافها مصـلحة الإحصـاء والتعداد ... ولقد حدد القرار الجمهورى رقم 86 الصادر فى 31 ينـاير 1958 اختصاصـات اللجنـة المركزيـة لتنسـيق الإحصاءات السكانية على النحو التالى :

1 - تقرير الإحصاءات والتعدادات الواجب إجراءها لمعاونة لجنة التخطيط القومى فى رسم الخطط وتتبعها وتقويمها ولبيان التطورات الاجتماعية وقياسها .
2 - تحديد مواعيد وطرق إجراء هذه العمليات الاحصائية ومواعيد وكيفية نشر نتائجها بما يضمن سلامتها ودقتها وكفايتها، وتعميم الإستفادة منها والإعتماد عليها .
3 - تعيين الجهات أو الأجهزة الاحصائية التى تقوم بالعمليات الاحصائية المختلفة بما يحقق التنسيق الكامل بين هذه العمليات والأجهزة الاحصائية .
4 - العمل على نشر الوعى الإحصائى فى البلاد والنهوض بمستوى الإحصاء .
5 - القيام بمهمة التوجيه والترشيد لجميع الأجهزة الإحصائية .

هـذا وقـد خطـت الأجهـزة الإحصـائية والسـكانية فـى مصـر خطـوات أكثـر إيجابيـة عنـدما صـدر فـى

سبتمبر سنة 1964 قرار رئيس الجمهورية رقم 2915 لسنة 1964 بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبذلك تم تشكيل أكبر جهاز إحصائى متكامل فى الشرق الأوسط وتوافرت فيه الخبرة الفنية والإعداد الآلى الحديث وتركزت فيه العمليات الإحصائية الرئيسية بالجمهورية وذلك تمشيا مع سياسة التجمع النوعى للأنشطة لضمان عدم الازدواج فى العمل وزيادة التركيز والتنسيق للعمليات الإحصائية التى تعتبر الطريقة المثلى للبحث العلمى الدقيق الذى يبنى عليه التخطيط السليم ويتكون الجهاز من وحدات فرعية رئيسية أهمها :

أ - الإدارة المركزية للتعبئة العامة

هى الإدارة المسئولة عن حصر وتقييم ومتابعة موارد الدولة الفعلية ووضع أنسب الخطط لاستغلال هذه الموارد .

ب - الإدارة المركزية للإحصاء

وهى الإدارة المسئولة عن جميع العمليات الإحصائية التى تحتاجها الجمهورية طبقا لبرنامج مقرر كل خمس سنوات .

جـ - الإدارة المركزية للحاسب الآلى

وهى الإدارة المسئولة عن عمليات الحاسب الآلى للجهاز ولأجهزة الجمهورية المختلفة .

د - الإدارة المركزية لمتابعة الإحصاءات والتفتيش

وهى الإدارة المسئولة عن متابعة وتنسيق العمليات الإحصائية مع مختلف الجهات والتفتيش على الوحدات الإحصائية السكانية وإجراء البحوث الميدانية المتخصصة فى مجال السكان وإصدار الدراسات والتوصيات، كما أنه يجرى دورات تدريبية للعاملين بالجهاز ومن مختلف قطاعات الدولة فى مجال السكان .

هـ - المركز القومى للتدريب الاحصائى

ويختص بتدريب العاملين فى جميع مجالات الإحصاء فى الجهاز وفى الدولة وعلى جميع المستويات.

ويصدر الجهاز العديد من الكتب والنشرات الدورية والأبحاث وذلك تسهيلا للباحثين فى الحصول على الدراسات والبيانات اللازمة لهم ، كما تصدر بعض

مطبوعات ونشرات الجهاز باللغات الأجنبية كما أن الجهاز يتولى تزويد الجهات الدولية بالاحصاءات اللازمة لها عن الجمهورية .

الفصل السابع
الهجـــــــــــــــــــــــــــــرة

أولاً : تعريف الهجرة :

- تعرف الهجرة فى العلوم الاجتماعية تعريفا عاما يشير إلى اعتبارها تحركا جغرافيا لأناس مستقرين نسبيا والذين يعتبرون من خلالها إقامتهم تغييرا دائما أو مؤقتا لسبب معين .
- وتعنى الهجرة تحرك السكان من منطقة طاردة إلى منطقة أخرى جاذبة لهؤلاء السكان .
- وتعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير ارادتهم، والهدف يخططه المجتمع وقد تكون عملية الانتقال على نحو دائم أو مؤقت.
- وهناك تعريف احصائى للهجرة وهو أن كل حركة عبر الحدود ماعدا حركات السياحة تدخل فى إحصاءات الهجرة . وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب كأنها هجرة دائمة ، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة .
- فالمقصود بالهجرة هو حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية. وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية التى قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محدودة أو بصفة نهائية .

والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها فى عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والإنتاج فى معظم المجتمعات ، من نظام الإنتاج الزراعى الذى يقوم على استقرار المجتمع والذى أصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى

نظام الإنتاج الذى يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التى يوفرها اعدادا كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكانى أينما توجد هذه المنشآت الصناعية. وبالتالى فإنه ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعى طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى فى نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر .

هذا - وينبغى أن نفرق بين التنقل الاجتماعى والهجرة ، يختلفون عن المتنقلين **Movers** ذلك لأن المهاجر الذى يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطى حدود بلدهم. لأن نقل مكان الإقامة فى حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها ، أما الذى ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها فى مكان السكن الأول .

ثانياً : تصنيف الهجرة :

تصنف الهجرة أما على أساس المكان الذى يتم الانتقال إليه ، أو على أساس ارادة القائم بها أو على أساس الزمن الذى تستغرقه هذه العملية . وتصنيف الهجرة حسب المكان : إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية . وتصنف حسب إرادة القائمين بها إلى : هجرة إرادية وهجرة اضطرارية، وتصنف حسب الزمن الذى تستغرقه إلى : هجرة دائمة وأخرى مؤقتة. وفيما يلى سوف نعرض لتصنيف الهجرة على أساس المكان :

1 - الهجرة الداخلية :

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية إنتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع . والهجرة الداخلية نوع من أنواع الحراك الاجتماعى الأفقى الذى يترتب عليه نوع آخر من الحراك الاجتماعى وهو الحراك الاجتماعى الصاعد . فالشخص الذى يهاجر أى يغير مكان إقامته (حراك

أفقى) قد يحتاج إلى تغيير نوع العمل الذى يمارسه (حراك مهنى) فإذا كان انتقاله إلى عمله الجديد يترتب عليه تغيرا اقتصاديا أى زيادة فى الدخل ومستوى أفضل من المعيشة فإن ذلك يعنى انتقال وضعه الاجتماعى من مستوى معين إلى مستوى آخر أفضل (حراك اجتماعى صاعد) . وهكذا يبدو الارتباط الوثيق بين الحراك الأفقى والحراك المهنى والحراك الاجتماعى الصاعد ، ويبدو هذا الارتباط فى الأماكن الحضرية النامية .

والهجرة الداخلية هى الهجرة التى يقوم بها أفراد الوطن الواحد إلى الجهات التى تتوافر فيها أسباب الكسب والرزق ، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو اكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من انخفاض فى الأجور أو تفشى البطالة .

وفى الهجرة الداخلية ينتقل الشخص من مجتمع محلى إلى مجتمع محلى آخر مجتازاً الحدود بين المجتمعين مع بقائه فى داخل حدود الدولة .

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية من عدة نواحى ، فهى أقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة فضلا عن أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر . هذا بالاضافة إلى عدم تعرض المهاجرين هجرة داخلية لمشكلة اللغة التى تواجه المهاجرين دوليا والتى تستلزم منهم استعداداً خاصاً من الناحيتين النفسية والاجتماعية .

هذا - وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية ، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذف فى نفس الوقت مهاجرين إليها ، كما أن مناطق الجذب السكانى تطرد السكان إلى خارجها. وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما ، أنه فى كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر ميل إلى التعويض عن طريق حركة معاكسة من جانب السكان . وبالامكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين :

أ - هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى

أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . أى بين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية .

ب - وهجرة ريفية حضرية وهى أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التى يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب. وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة ، فى الوقت الذى يزداد فيه سكان المناطق الريفية عن حاجة العمل الزراعى الحقيقى .

- الهجرة الريفية الحضرية :

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعى فى بلاد كثيرة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التى شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدى عاملة ولكن مع التدفق المستمر لتيارات المهاجرين، أصبحت الهجرة تشكل إحدى المشاكل الكبرى التى تعانيها المجتمعات الصناعية . ويرجع إنتشار الهجرة من الريف إلى المدن إلى عوامل متعددة بعضها عوامل طر Push فى البيئات الريفية وأخرى عوامل جذب Pull فى البيئات الحضرية ويتمثل ذلك فى اختلاف دخول المزارعين والحضريين ، ورغبة الريفيين فى تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق طموحهم. إلا أن العامل الاقتصادى وحده لا يكفى فى تفسير حركة السكان من الريف إلى المدن بل أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والنفسية وعوامل أخرى تضافرت وعملت بصورة مجتمعة مع بعضها البعض كعوامل طرد وجذب من الريف إلى المدينة .

وفى الواقع أن الريفى المزارع دائما قليل الميل إلى الهجرة إلى الحضر إلا فى ظروف قاسية، فهو

على النقيض من زميله الذى يعمل فى غير الإنتاج الزراعى، والذى يميل إلى الهجرة حيث يجد ظروفاً اقتصادية أحسن مما هو عليه. والريفى الذى يهاجر يرى فى ذلك مغامرة عاطفية، وعائلية، واقتصادية. والمرأة بصورة عامة قليلة الهجرة إلا مع أسرتها وزوجها.

وتكشف الإحصاءات العامة أن الهجرة الداخلية فى مصر قد اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى أكثر من إتجاهها إلى المدن الصغرى ، وفى الواقع أن تلك الظاهرة ليست ظاهرة تنطبق على مصر فقط وإنما هى ظاهرة معروفة لدى كل دول العالم النامى أو الذى انتهج حديثا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية. فمن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية فى هذه المجتمعات، ذلك السيل السكانى المستمر فى التدفق من الريف إلى المدينة كنتيجة مباشرة لعملية التصنيع، بحيث أن معظم جوانب النمو الحضرى ترجع إلى هذه الظاهرة (الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر). ويفسر لنا هذا التدفق من الريف إلى الحضر فى الدول النامية ما تعانيه المجتمعات المحلية الريفية من ضغوط اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة الزيادة السكانية المطردة حتى مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى الحضر وتعاظمها باستمرار . فيلاحظ فى الهند مثلا أن الملكية الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتكاثر الورثة وتعاقب الأجيال بحيث تظهر مجموعات ضخمة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا فى أغلب الدول النامية ، مما يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع. ومن هنا فإن العوامل التى تؤدى إلى الهجرة من الريف إلى المدن فى الدول النامية تختلف عنها فى الدول المتقدمة صناعياً .

ويهاجر الريفيون إلى الحضر لأسباب عديدة منها السعى وراء الالتحاق بمختلف الأعمال التى نشأت نتيجة للتوسع الصناعى فى المدن حيث ترتب على قيام الصناعات بها زيادة الطلب على الأيدى

العاملة للعمل بالمصانع مما شجع الريفيين على ترك العمل الزراعى الموسمى إلى عمل صناعى أو نشاط تجارى يتيح لهم العمل طيلة العام وبأجور عالية نسبياً . وقد يهاجر الريفيون إلى الحضر للالتحاق بمراكز التعليم أو التدريب فى المصانع وغيرها بالمدن ضمانا للدخل المجزى ومستوى المعيشة اللائق . وقد كان لاستخدام الآلات الحديثة فى الزراعة واتجاه الإنتاج الزراعى إلى الميكنة الزراعية أثره فى الاستغناء عن نسبة من الأيدى العاملة الزراعية وظهور البطالة بين العمال الزراعيين الذين نزحوا للعمل بالمدن حيث تتوافر فيها فرص العمل بالصناعة وغيرها من مجالات العمل غير الزراعى . كما أن مستويات الأجور فى الصناعة والخدمات وغيرها من مجالات النشاط غير الزراعى أعلى منها فى النشاط الزراعى فضلا عما يتمتع به العمال فى المجتمع الحضرى من رعاية اجتماعية وصحية يفتقدها العمال الزراعيون مما جعلهم يهجرون الريف سعياً وراء الأجور المرتفعة بالعمل فى المصانع وغيرها بالمدن ضمانا للدخل المجزى ومستوى المعيشة اللائق . كما أن من أسباب هجرة الريفيين إلى الحضر تركز المصالح والإدارات الحكومية ومراكز الصناعة والخدمات العامة كالمستشفيات المتخصصة ومقار الجامعات والمعاهد العلمية والعسكرية وغيرها فى المدن الأمر الذى جعل الريفيين يأملون فى الحياة بقرب هذه المراكز لإمكان الاستفادة بخدماتها التى يفتقر الريف إلى الهجرة إلى الحضر وأهمها المظاهر الحضارية والثقافية والعمرانية التى توجد الكثير منها فى المدن كدور الترفيه والأندية الرياضية والحدائق العامة وحدائق الحيوان والمقاهى والأسواق العامة ووسائل المواصلات المريحة فضلا عن توفر المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية من مياه وإنارة وصرف صحى والطرق المعبدة ومشروعات الإسكان وغيرها، إذ أن المناطق الريفية رغم الجهود التى بذلت حديثا نحو تحسين ظروف الحياة بها لازالت تفتقر إلى الكير

من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

ويمكن القول أن الأشخاص الريفيين الذين يهاجرون إلى المدينة الصناعية يصبحون عبئا عليها نتيجة انخفاض المستوى التعليمى بينهم وقلة المهارات والخبرات لديهم ولأنهم يعيشون فى المدينة بعقلية لا تتلاءم مع الحياة فى المدينة وبشخصية غير مهيأة لها يحدث فيها من تغيرات مادية وتكنولوجية سريعة وعدم الشعور بالمسئولية والاتكالية والكسل كلها صفات ريفية وكل هذه العلل يحملها المهاجرون معهم إلى المدينة ويصبحون عبئا عليها .

ومن الثابت علميا أن عملية التحضر فى المجتمعات المختلفة تصاحبها ثغرات فى البناء الاجتماعى وينشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضارية متعددة لعل من أهمها حدوث تفكك فى العلاقات الاجتماعية وطغيان القيم الفردية على القيم الجمعية وارتفاع معدلات الجريمة وعجز المؤسسات القائمة فى المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة والترويح وظهور الأحياء المتخلفة .

2 - الهجرة الخارجية :

وتشير إلى إنتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلباً للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن فى الحياة أو غيرها ... وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التى شهدها العالم فى العصر الحديث فيما يلى :

الهجرة الأوربية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوربا، والهجرات الأفريقية، والهجرات الآسيوية. ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات فى إقامة مجتمعات بأسرها ، فإذا أخذنا مثلا الهجرات الأوربية والأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لتوضيح: كيف كانت هذه البلاد موطنا للبدائيين الذين كانوا بعددهم القليل يشغلون مساحات شاسعة من الأرض الخصبة أو الأرض الغنية

بإمكانيات التعدين وكيف كانت تيارات الهجرة إلى هذه الأراضي سبباً أساسياً فى إقامة مجتمع جديد له حضارة جديدة . فقد تمت تيارات الهجرة الرئيسية إلى الولايات المتحدة على فترات بدأت بهجرة الايرلنديين الذين تركوا موطنهم الأصلى بسبب مجاعة البطاطس والألمان الذين تركوا بلادهم فى الغالب بحثا عن اللجوء السياسى فى هذه القارة الجديدة .

وكانت أغلب الهجرات إلى أمريكا فى الفترة الثانية من بين الايطاليين وسكان شرق أوربا ، وكانت الحرب العالمية الثانية تمثل الفترة الثالثة للهجرة إلى الولايات المتحدة والتى تزايد على أثرها معدل المهاجرين إليها من مختلف أرجاء العالم . أما الهجرة الأفريقية إلى أمريكا فقد بدأت تتدفق بعد رحلة كولمبس إليها ، وكانت الهجرة جبرية فى معظمها حيث كان يتم نقل الزنوج إلى المستعمرات الأمريكية للاتجار فيهم واستخدامهم للعمل كعبيد، إلى أن ألغيت هذه التجارة وحصل هؤلاء الزنوج على حريتهم .

ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التى تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التى تنظمها أما بالتحديد أو المنع أو بتعيين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم .

هذا - وتصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين بها إلى هجرة ارادية وهجرة اضطرارية ، وفيما يلى سوف نعرض لها على النحو التالى :

1 - الهجرة الارادية :

وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التى يقوم بها الأفراد أو الجماعات بارادتهم فى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو اجبار رسمى .

2 - الهجرة الاضطرارية :

ونعنى بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى ، أو بعبارة أخرى اجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على

النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضان أو الحروب أو ما إليها . ولذلك قد يدخل فى هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولى والمحلى أمثلة كثيرة ولا حصر لها ، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا فى أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضا إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، من أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة على المستوى الدولى، فإن عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير ومنطقة أبيس والنوبة الجديدة فى مصر، أمثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية على المستوى المحلى .

أما عن تصنيف الهجرة حسب الزمن الذى تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة ، فإنه سوف يتم العرض لها كالتالى :

1 - الهجرة الدائمة :

وتمثل الهجرة الدائمة عملية إنتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين مرة أخرى .

2 - الهجرة المؤقتة :

فهى تمثل الهجرة التى ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا ، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلا بالنسبة لهجرة عمال التراحيل فى مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التى يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة . ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موظنهم الأصلى نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية .

ثالثاً : قوانين الهجرة :

إن كثيرا من النتائج العامة أو القوانين التى تستند إليها غالبية الدراسات السوسيولوجية لظاهرة الهجرة باعتبارها من أهم الموضوعات فى البحث السوسيولوجى ، ترجع إلى تلك المحاولة القديمة التى قام بها رافنستين Ravenstin عام 1980 ، والتى ضمنها مقاله بعنوان " قوانين الهجرة Laws of Migration والتى توصل إليها بفضل دراسته الاحصائية المستفيضة لظاهرة الهجرة ، ومن هذه القوانين :

1 - يقطع الغالبية العظمى من المهاجرين مسافة قصيرة ، ويترتب على ذلك ظهور مواقع المهاجرين فى مراكز التجارة والصناعة .
2 - يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته البلاد الطاردة للمهاجرين .
3 - ينقل المهاجرون الذين يقطعون مسافات طويلة اختيار أحد المراكز الكبرى للتجارة والصناعة .
4 - يقل ميل سكان المدن إلى الهجرة عن سكان المناطق الريفية .
5 - النساء أكثر ميلا إلى الهجرة من الرجال .

ولقد اتضح صدق غالبية هذه القوانين فى ضوء نتائج العديد من الدراسات التى أجريت بعد ذلك عن الهجرة .

رابعاً : عوامل الهجرة :

وفى مجال تناول الدوافع أو الأسباب التى تؤدى إلى حدوث الهجرة بأنواعها المختلفة التى سبق العرض لها ، ينبغى التمييز بين هذه العوامل على أساس مجموعة العوامل التى تكمن فى البلاد المرسلة للمهاجرين وتعرف باسم (عوامل الطرد) ثم مجموعة العوامل التى تكمن فى البلاد المستقبلة للمهاجرين والتى تعرف باسم (عوامل الجذب) والتى سوف يتم العرض لها كالتالى :

1 - عوامل الطرد :

تتمثل عوامل الطرد فى الهجرة الدولية - فى

ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية ، فقد كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة فى زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدوث المجاعات مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد فى المسافة كثيرا عن موطنهم . وكانت هجرة اليهود من ألمانيا فى أعقاب الحركة النازية وهجرتهم إلى فلسطين قبل وبعد النكبة ترجع إلى ظروف سياسية لبلادهم. وكانت هجرة الأوربيين إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) ترجع إلى الظروف الديموجرافية والجغرافية، بحيث كانت زيادة السكان فى أوربا وضآلة مساحة الأرض من بين الظروف التى أدت إلى هذه الهجرة.

كما تتمثل عوامل الطرد فى الهجرة الداخلية فى ظروف البلاد المرسلة للمهادجرين سواء كانت ظروف جغرافية أو اقتصادية أو ديموجرافية ، وعلى سبيل المثال فقد أدى القرب فى الموقع الجغرافى بين محافظتى القاهرة والمنوفية من ناحية وبين محافظتى الاسكندرية والبحيرة من ناحية أخرى إلى زيادة نسبة المهاجرين من سكان المنوفية والقاصدين القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة والقاصدين الإسكندرية فى هجرتهم الداخلية. كما أدت الظروف الاقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها إلى مناطق أخرى هى فى الغالب المناطق الحضرية والمدن الصناعية نتيجة لتفتت الملكية الزراعية نتيجة لنظام الوراثة أو غيرها صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤثر كذلك فى طرد السكان بحثا عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل. كما أن الاتجاه إلى استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة قد يساعد على تفشى البطالة فى الريف، وبالتالى يؤدى إلى طرد السكان منه إلى المدن. كما أدت الزيادة الطبيعية بين المواليد والوفيات فى الريف إلى زيادة معدلات الزواج أيضا.

2 - عوامل الجذب :

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين الدوليين فى ظروف البلاد المستقبلة لهم . إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية فى الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساحات الأرض الواسعة وخصوبتها وثرواتها التعدينية وغيرها إلى أن يغادر الأوربيون قارتهم إلى الأمريكتين رغم أن مستوى المعيشة فى بلادهم لم يكن منخفضا بدرجة تدفعهم إلى الهجرة . وأيضا أدت عوامل الجذب الاقتصادية ووفرة الغذاء فى الولايات المحدة الأمريكية إلى هجرة الايرلنديين إليها .

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين داخليا من منطقة إلى أخرى فى ظروف البلاد المستقبلة لهم من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية أيضا. إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملائمة أن تحظى بلاد مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل عال من الهجرة الداخلية من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكيتين .

وتدفع عوامل الجذب الاقتصادية فى أحد المناطق مثل توفر مشروعات العمل وفرص العمل والدخل المرتفع والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها من مناطق أخرى وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل فى أكبر نسبة بين المهاجرين من الريف إلى الحضر فى مصر .

خامساً : نتائج الهجرة :

1 - نتائج الهجرة الدولية :

يترتب على الهجرة الدولية نتائج وآثار فى الاقتصاد وتركيب السكان سواء فى البلاد المستقبلة أو فى البلاد المرسلة للمهاجرين على النحو التالى :

أ - أثر الهجرة الدولية فى الاقتصاد :

تؤثر الهجرة الدولية فى استثمار الموارد الطبيعية فى البلاد المستقبلة للمهاجرين وتجعلها

تكتسب أيدى عاملة جديدة . لأن المهاجرين يكونون فى الغالب من الذكور الذين يقعون فى سن الإنتاج والعمل . إذ كانت من نتيجة الهجرات الدولية إلى كل من الأمريكتين وأستراليا ، أن تغيرت معالم الاقتصاد العالمى حيث كان للمهاجرين إلى البلدتين دوراً بارزاً فى استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمى مما ضاعف إنتاج السلع وأدى إلى نمو الإنتاج .

ب - أثر الهجرة الدولية على التركيب السكانى :

تؤثر الهجرة الدولية فى تركيب السكان من حيث النوع والعمر وبالتالى من حيث الخصوبة والزواج. إذ أنه غالبا ما يكون المهاجرون من الذكور، الأمر الذى تزيد معه هذه النسبة فى البلاد المستقبلة، وتنخفض فى البلاد المرسلة للمهاجرين، ففى بلاد مثل الأرجنتين وأستراليا باعتبارها مستقبلة للمهاجرين، زادت نسبة الذكور عن الإناث. أما فى بلاد مثل بريطانيا وألمانيا باعتبارهما مرسلتين للمهاجرين ، فإن نسبة الذكور تنخفض عن نسبة الإناث بشكل ملحوظ . ومن الأمثلة على أثر الهجرة الدولية فى تركيب السكان من حيث السن: ما لا حظه علماء السكان فى فرنسا من ارتفاع نسبة متوسطى السن والعمر ، وانخفاض نسبة صغار السن بها وانخفاض معدلات الخصوبة، وذلك نتيجة للهجرات المختلفة التى استقبلتها فرنسا فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وأن المهاجرين هم عدة من متوسطى السن.

هذا - وتؤثر الهجرة من ناحية ثالثة فى تركيب السكان من حيث الجنس والعنصر وهذا يتضح فى البلاد المستقبلة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وفلسطين ، وكان هذا النوع من الهجرات يؤدى إلى قيام مشكلات اجتماعية خطيرة تتمثل فى مشكلة الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ومشكلة إسرائيل فى فلسطين.

ولقد أدت هذه الهجرات الدولية إلى

البلاد المذكورة إلى زيادة الاختلاف بين السكان من حيث الجنس والعنصر وإلى عدم التجانس الاجتماعى بينهم ، مما ترتب عليه ظهور مشكلات التفرقة العنصرية ، بل وقيام الحروب فى بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للكيان الإسرائيلى فى فلسطين .

2 - نتائج الهجرة الداخلية :

تترك الهجرة الداخلية آثارا متعددة على المجتمع الريفى والحضرى ، كما يلى :

- إذ ينقص حجم العمالة فى الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن ويرتفع أجر العامل الزراعى .
- تتركز العمالة فى المدن نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر مما يترتب عليه اختلاف التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات. كما يؤدى تركز العمالة فى الصناعة إلى إنخفاض الأجور ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشكلات الاجتماعية .
- تؤدى زيادة الكثافة السكانية فى المدن نتيجة للهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التى يمكن حصرها فى مشاكل الاسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.
- يترتب على زيادة السكان فى المدن نتيجة لتيارات الهجرة ، انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف ، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها .
- تؤدى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط الاجتماعية للفرد بينه وبين مختلف الجماعات التى يرتبط بها ارتباطا قرابيا وفى مقدمتها الأسرة الممتدة .
- تؤدى الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر ، وإلى

قيام هوة ثقافية بين قطاعى المجتمع الواحد ، ولا شك أن هذه الهجرة تهدد وحدة المجتمع وكيانه .

3 - مواجهة الهجرة الداخلية :

ويمكن التغلب على الآثار الضارة لظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر والتى سبق الحديث عن بعضها باتباع بعض الأساليب ومنها العمل على رفع مستوى الحياة فى الريف وذلك باعادة تخطيط القرى هندسيا ووضع النماذج العلمية المريحة للمنزل الريفى وتوفير المياه النقية والكهرباء وانشاء عمليات قروية للصرف الصحى وتعبيد طرق القرية وردم البرك والمستنقعات واعداد حظائر للحيوانات بعيدة عن المساكن وإزالة أكوام السباخ من طرق القرية وإقامة السوق التجارية ومراكز الخدمات كالمدرسة والوحدة الصحية الريفية والمسجد والنادى الريفى والمجزر وتعميم المجالس القروية لتبنى مشروعات الاصلاح الاجتماعى الريفى وتحسين ظروف الحياة الريفية خاصة العمل على تصنيع الريف والاهتمام بالاعلام الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ورفع مستوى الوعى القومى بين الريفيين مما يؤدى إلى سهولة ويسر الحياة فى الريف وزيادة ارتباط الريفيين بأرضهم وحياتهم . كذلك العمل على أن تنشأ الدولة بعض مشروعاتها الصناعية الجديدة بالمناطق الريفية حتى تخلق فرصاً جديدة للعمل أمام الريفيين فضلا عن تمتعهم بالأجور العالية فى هذه الصناعات الحديثة التى كثيرا ما تجذبهم هذه الأجور إلى المدن للعمل فى الصناعة . كما أن وجود المصانع فى المناطق الريفية سوف يؤدى إلى إحداث تغييرات اجتماعية وتطور القيم والعادات والتقاليد نحو مفاهيم حضرية جديدة هذا فضلا عن زيادة الدخل وزيادة القوى الشرائية فى المجتمع الريفى وسرعة دورات حركة النشاط الاقتصادى الريفى مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة . كذلك العمل على توفير المراحل التعليمية

لاسيما المرحلة الالزامية فى المناطق الريفية كذلك إنشاء المراكز التدريبية المهنية الزراعية والصناعية بهذه المناطق حتى يمكن للريفيين الالتحاق بها وعدم الهجرة إلى المدن فضلا عن توفير الجامعات الاقليمية حتى لا يضطر الريفيون إلى هجرة موطنهم الأصلى للالتحاق بالجامعات فى المدن الكبرى . كما أن تحسين أسلوب الإنتاج الزراعى باتباع الميكنة الحديثة وطرق الزراعة العلمية ونشر الصناعات الزراعية سوف يحد من هجرة الريفيين وترك العمل الزراعى إلى غيره من الأعمال الأخرى، كذلك العمل على ربط القرية بالقرى والمدن المجاورة بوسائل الانتقال المريحة والميسرة حتى يسهل على الريفيين قضاء مصالحهم بالادارات والمصالح الحكومية التى يستلزم الأمر ضرورة الانتقال إليها بالمحاكم وإدارات الشهر العقارى والضرائب وغيرها مع ضرورة توفر فروع المصالح الحكومية التى ترتبط بحياة الريفيين الاجتماعية والاقتصادية داخل المناطق الريفية ذاتها كالمدرسة والوحدة الزراعية والوحدة الصحية وغيرها من المرافق الحكومية. هذا مع العمل على تعبيد الطرق العامة من القرى وإليها وإنارة طرقات القرية وتشجيرها وتحسين البيئة الصحية بها مما ييسر الحياة فى هذه المناطق الريفية ويقضى على عزلتها ويربط بينها وبين أساليب الحياة الحديثة فى المناطق الحضرية. كما يمكن النظر فى إعطاء ميزات خاصة للعاملين من الكوادر الفنية والتخصصية بالمناطق الريفية كتوفير السكن المناسب وزيادة الأجر وإعطاء بدلات مالية للاقامة فى المناطق الريفية حتى تشجيع المتعلمين والفنيين من أهالى الريف وغيرهم للاقامة به وعدم هجرته إلى المدن .

الفصل الثامن
سكان العالم

تعد المشكلة السكانية من أهم المشكلات التى تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وذلك نظراً للتزايد المستمر للسكان أمام قلة الموارد المتاحة لدى بعض الدول ، وإذا كان السكان يتزايدون من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات ، فإن كثير من الدول النامية قد أخذت بأساليب التقدم التكنولوجى فى المجال الصحى ، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بها ، ولكنها لم تتمكن من خفض معدلات المواليد ، وذلك بسبب وجود بعض القيم التى تعلى الانجاب وتشجع عليه ، دون أى مراعاة لمستقبل هؤلاء الأبناء ، ونظراص للتسابق غير المتوازن بين كل من السكان والموارد ، فقد خشى الكثيرين من حدوث نقص فى الغذاء والوقود والمواد الخام والخدمات اللازمة لمواجهة تلك الزيادة المطردة فى السكان . ونظراً لضعف القدرة الانتاجية على مواجهة الزيادة السكانية فى الدول النامية ، فإن التنمية بها أصبحت تمثل إحدى التحديات الرئيسية التى تواجه تلك المجتمعات وجعلتها ترى ضرورة تحقيقها . وفيما يلى سوف نعرض للنمو السكانى فى العالم ثم نعرض للمشكلة السكانية فى الدول النامية .

أولاً : النمو السكانى فى العالم

تعد الزيادة المستمرة للسكان من أهم المشكلات العالمية فى الوقت الحاضر ، وذلك لعدم كفاية الموارد المتاحة لاحتياجات السكان المتزايدة ، ومنذ القدم والناس يتنازعهم عاملان ، هما كثرة السكان وقلة الموارد ، ويرتبط كل منهما بالآخر مثل كفتى الميزان ، ومن الصعب الوصول معهما إلى توازن دقيق ، فالأرض تحتاج للأيدى التى تفلحها وتستغلها ، بحيث إذا قلت هذه الأيدى عن الحد اللازم ، لم تخرج الأرض خيراتها ، كما أن الأيدى العاملة لابد من تكاثرها ،

ولكن يجب أن يزيد هذا التكاثر عن الحد الذى يستطيع أن تطعمه الأرض ، هذا التوازن الذى يصعب الوصول إليه هو ما يسمى بالحجم الأمثل للسكان .

وقد عاش الإنسان منذ فجر الإنسانية على حرفة الجمع والالتقاط وصيد البر والبحر ، واستمرت حياته على هذا المنوال آلاف السنين ، ولا توجد بيانات عن سكان العالم فى العصور القديمة والوسطى ، وكل ما هنالك عدة محاولات بذلت لحصر عدد السكان فى أقاليم العالم الكبرى ، حيث قدر عدد سكان العالم بنحو خمسة ملايين نسمة فى العصر الحجرى القديم ، ثم ظهرت طرق جديدة لحصول الإنسان على قوته ، حيث قام بانتاج غذائه من الأرض بدلا من حصوله عليه تلقائيا من الطبيعة ، وقد أطلق على هذه الحقبة من التاريخ " بالثورة الزراعية " التى عرفت منذ عام 8000 – 5500 ق.م تقريباً ، وأدى ذلك إلى زيادة عدد سكان العالم الذى قدر فى هذه الفترة بنحو يتراوح ما بين 10 – 20 مليون نسمة ، وكان كلما ازداد عدد السكان فى مكان ما بسبب الوفرة فى الغذاء والعوامل الطبيعية المواتية ، عاد لينقص بسبب الحروب أو المجاعة أو انتشار الأوبئة المميتة ، وقد تطورت الحياة الاجتماعية من القرية إلى المدينة ثم إلى الدولة حيث كانت مصر أول دولة فى العالم عندما وحد مينا القطرين فى دولة واحدة عام 4400 ق.م . وقد ظلت الزيادة السكانية فى العالم لفترة طويلة تتسم بالبطء النسبى ، كما كانت معدلات الزيادة السكانية ثابتة تقريباً ، وقد حدث أول انفجار سكانى فى منتصف القرن السابع عشر ، حيث قدر سكان العالم بحوالى 500 مليون نسمة ، وبلغت معدلات النمو السكانى إلى ما يقرب الواحد بالمائة وذلك بسبب انخفاض معدلات الوفيات . أما الانفجار الثانى للسكان فى العالم ، فقد حدث فى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث بلغت نسبة النمو الطبيعى للسكان حوالى 3% وتجاوزت 4% فى بعض دول الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر ، وقد ارتفع عدد

سكان العالم ليتجاوز ألف مليون نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر، ثم إلى ألفى مليون نسمة فى أوائل القرن الحالى، وقد بلغ حوالى ثلاث آلاف مليون نسمة فى منتصف هذا القرن ، ومن المتوقع أن يصل سكان العالم فى عام 2015 إلى حوالى 7.22 مليار نسمة، وبناءاً على تقديرات الأمم المتحدة ، فإن سكان العالم فى عام 2015 سيصل إلى 8.5 مليار نسمة . والنمو السكانى لن يتوقف ، وهذه الزيادة سوف تؤدى حتما إلى حدوث مشكلات عديدة تتمثل فى الجريمة والمرض والأمية والجوع والفقر والتى يجب أن تحل بواسطة السياسات الاجتماعية المناسبة.

ويمكن القول أن السبب فى سرعة الزيادة السكانية خلال المراحل التاريخية المتتالية ، يرجع إلى ازدياد القاعدة السكانية وازدياد معدلات النمو السكانى ، حيث إن ازدياد السكان يؤدى بالتالى إلى ازدياد فى أعداد نسلهم .

وتنقسم شعوب العالم من حيث النمو السكانى إلى مجموعتين : الأولى تتمثل فى الدول المتقدمة، أما الثانية فتتمثل فى الدول النامية ، فالدول المتقدمة Developed هى التى تخطت مرحلة الخطر السكانى وبلغت دور الاستقرار أو النضج السكانى ، وفيها يتزايد السكان بمعدلات معتدلة ، أما الدول النامية ، فهى التى مازالت تعيش فى دور الانتقال السكانى ، وفيها يتزايد السكان بمعدلات سريعة .

أما من حيث الجمع بين كثافة السكان ومعدل نموهم ، يمكن أن يقسم العالم إلى أربعة أنماط سكانية كما يلى :

- نمط الكثافة المنخفضة والنمو المعتدل :

ويتمثل فى أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى (سابقا) واستراليا ونيوزيلند ، ويشغل هذا النمط نحو 41% من جملة مساحة العالم ، بينما لا يضم من سكان العالم سوى 14.4% من مجموعهم ، ويبلغ معدل الكثافة فى هذا النمط حوالى تسعة أشخاص فى

الكيلو متر المربع .

- نمط الكثافة المنخفضة والنمو السريع :

ويضم هذا النمط قارة إفريقيا بصفة عامة وجنوب غرب آسيا وأمريكا الوسطى وجزر المحيط الهادى بصفة خاصة ، ويشغل هذا النمط نحو 38% من جملة مساحة العالم ، وبينما لا يضم سوى 17.7% من مجموع سكان العالم ، ويبلغ معدل الكثافة فى هذا النمط حوالى 12.5 نسمة فى الكيلو متر المربع ، وعليه فإن كثافة السكان هنا ستأخذ فى الارتفاع المطرد نتيجة للنمو السريع .

- نمط الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل :

ويضم هذا النمط قارة أوربا وغرب الاتحاد لسوفيتى (سابقا) واليابان ، ولا يشغل هذا النمط سوى 4% من جملة مساحة العالم ، بينما يضم 15.4% من مجموع سكان العالم ، ويبلغ معدل الكثافة فيه حوالى 105 نسمة فى الكيلو متر المربع، وقد وصلت شعوب هذا النمط إلى مرحلة الديموجرافية الاستقرارية أو مرحلة النضوج لسكانى، ولذلك لا يخشى أن يعانى هذا الاقليم مشكلة تضخم سكانى على الرغم من ارتفاع كثافة لسكان ، ويساعد على ذلك التقدم التكنولوجى الذى يسود هذا الاقليم .

- نمط الكثافة المرتفعة والنمو السريع :

ويضم هذا النمط شرق وجنوب شرق آسيا (ماعدا اليابان) وجزر البحر الكاريبى ، ويمكن أن تضم إليه مصر ، ويسكن فى هذا الاقليم 52.5% من مجموع سكان العالم ، بينما لا يشغل سوى 16% فقط من جملة مساحة العالم ، ويبلغ معدل الكثافة فيه حوالى 83 نسمة فى الكيلو متر مربع ، ويمثل ذا النمط مواطن الخطر السكانى فى العالم ، إذ تعانى أقطاره من مشكلة التضخم السكانى Overpopulation بشكل واضح ، ويزيد من هذه المشكلة على المستوى العالمى أنه يضم أكثر من نصف سكان العالم . ولما كانت شعوب هذا النمط مازالت تعيش فى صميم المرحلة الديموجرافية الانتقالية ، وهى مرحلة الانفجار السكانى ، فستظل أقطار هذا النط

تعانى من هذه المشكلة حتى يتحقق التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ، ولذلك فهذا النمط هو الشغل الشاغل لخبراء السكان فى العالم

ولما كانت الدراسة الراهنة تجرى فى المجتمع المصرى والذى يعد واحداً من الدول النامية التى تقع ضمن النمط الأخير الذى يتسم بالكثافة المرتفعة والنمو السكانى السريع ، فإن الباحث سيعرض للمشكلة السكانية فى الدول النامية.

ثانيا : المشكلة السكانية فى الدول النامية

تبدو ظاهرة تزايد معدلات النمو السكانى بشكل واضح على المستوى العالمى بصفة عامة ، وفى الدول النامية بصفة خاصة ، حيث تتصف بكثافة عالية فى السكان تؤدى إلى خلق مشكلة زيادة العنصر البشرى على الموارد الطبيعية وتؤثر تأثيراً واضحاً على مستوى المعيشة ، كما أن الزيادة السريعة للسكان فى تلك الدول خلال العقود الأخيرة قد أيقظت شبح النظرية المالتوسية من جديد ، ويقسم العالم إلى مجموعات ثلاثة ، شعوب يزداد سكانها بسرعة ، وأخرى تتسم ببطء النمو السكانى ، وثالثة فى مرحلة وسط بين الاثنين ، ويشكل هذا التطرف خطراً كبيراً على شعوب المجموعة الأولى ، إذ يتحالف عليها الفقر وسوء التغذية والأمية والتأخر الاجتماعى وتقترن بمعدلات مواليد مرتفعة ، وتبذل تلك الدول قصارى جهدها لزيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشة سكانها وتوفير حياة كريمة لهم وذلك من خلال توفير الغذاء اللازم وإتاحة فرص التعليم والعمل وتهيئة المسكن الملائم لأسرهم ، وعلى الجانب الآخر نجد أن شعوب المجموعة الثانية يتسمون بالدخل المرتفع والحيوية المتدفقة والقوى الفنية المتزايدة والتقدم الاجتماعى السريع ومعدلات المواليد المنخفضة نسبيا .

إن ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكانى فى غالبية الدول النامية تعد من الملامح الرئيسية المميزة لهذه الدول ، حيث إن معدل الزيادة السنوية للسكان فى تلك

الدول ، بلغ أكثر من ضعف مثيله فى الدول المتقدمة ، ولعل ذلك يرجع إلى التقدم الطبى واكتشاف الأدوية المضادة للأوبئة واهتمام المؤسسات الدولية الصحية بتقديم المعونات الطبية اللازمة لسكان تلك الدول مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات ، كما أن لبعض العادات والقيم فى تلك الدول دوراً كبيراً فى ارتفاع معدل المواليد بها.

وتكمن خطورة المشكلة السكانية فى أن ثلثى سكان العالم يقطنون فى تلك الدول التى تحدث بها أقصى التغيرات فى مستويات الخصوبة والتحضر معاً، حيث يتضاعف عدد سكان المدن الكبرى بها كل ثلاثة عشر عاما ، ويقطنون فى مساكن عشوائية غير مخططة وينجم عن ذلك مشكلات عديدة وخطيرة وجديرة بالاهتمام والنظر ، وقد أثارت الزيادة المضطردة فى حجم السكان موجة من القلق على المستقبل القريب ، وذلك للتسابق غير المتوازن بين كل من الموارد والسكان ، مما يخشى معه استحالة توفير القدر الكافى من غذاء ووقود ومواد خام لسكان العالم ، وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام بدراسة النمو السكانى وتقدير موارد الثروة الطبيعية ومدى كفايتها لمواجهة حاجات السكان المتزايدة .

ولما كانت الاحتياجات المتزايدة التى يتسبب فيها نمو السكان فى البلاد النامية لا تساوى الزيادة فى القدرة الإنتاجية التى تكفى لرفع أو حتى الحفاظ على مستويات المعيشة المنخفضة للسكان فى هذه البلاد ، فقد أدى هذا إلى إعتبار تنمية البلاد الفقيرة واحداً من التحديات الرئيسية التى تواجه العالم ، مما جعل المجتمع الدولى يركز اهتمامه – وعلى نحو متزايد – بالجهود التى تعجل بالتنمية ومحاولة تخفيف التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية .

إن التنمية المطلوبة فى تلك الدول هى تنمية شاملة متكاملة ، فإذا أمكن تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ، فإن مستوى المعيشة سوف يرتفع ، كما أن ذلك يعد حافزا على خفض المواليد ، ولو تيسر التوسع فى نشر

التعليم لسهلت حركة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولو استقرت الأحوال الداخلية واستتب النظام الدولى لأمكن الإفادة من الجهود والموارد التى تهدر سدى بتوجيهها نحو تدعيم التنمية .

ويمكن القول إن التنمية تؤدى إلى انخفاض معدل الخصوبة ، ولذلك يجب إيجاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل من الأسرة صغيرة الحجم شيئاً مرغوباً فيه ، وربما كانت المدينة فى الدول النامية هى نقطة الانطلاق فى هذا المجال ، على أن تتبعها القرية ، حينئذ تصبح الأسرة الصغيرة نموذجاً للحياة الاجتماعية السعيدة.

وإذا كانت المدينة هى نقطة الانطلاق نحو الأخذ بتخفيض الأسرة فى الدول النامية ، فإن الدول المتقدمة قد كان لها السبق فى هذا المجال ، حيث اتسمت ببطء فى النمو السكانى ، وقد يرجع ذلك إلى ازدياد الوعى لدى مواطنيها بضرورة تحقيق أهداف بلادهم ، والعمل على تقدمها ، ومن هذا المنطلق جاء اهتمامهم بالعلم والمعرفة والتسابق التكنولوجى ، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية البشرية ، وبالتالى فقد تزايد اهتمامهم بالعلم أكثر من زيادة النسل ، بمعنى أن التقدم الحضارى فى المجتمع وما يتبعه من تعقيد فى العلاقات الاجتماعية وتشابكها من شأنه أن ينمى لدى السكان فى تلك الدول المتقدمة الرغبة فى الحد من الزيادة السكانية .

الفصل التاسع
السكان فى مصر

أولاً : تطور النمو السكانى فى مصر

إن العلاقة بين عدد السكان ومقدار الموارد الطبيعية من الموضوعات التى شغلت ولا تزال تشغل أذهان الكثيرين من الفلاسفة والمفكرين منذ زمن بعيد، لما لذلك من تأثير مباشر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى وعلى مستوى المعيشة فى المجتمع ، وفى مصر فقد أدى نمو السكان بمعدلات مرتفعة دون أن يواكب ذلك زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى أو التنمية إلى ظهور ما يعرف بالمشكلة السكانية ، التى تعد من أهم مشاكل مصر الحديثة وتشكل أخطر ما يمكن أن يواجه بلداً يطمح إلى التنمية السريعة الشاملة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى اللائقين بمواطنيه ، ولا تعد هذه المشكلة لصيقة بالمجتمع المصرى فحسب ، وإنما هى إحدى أهم مشكلات الدول النامية بصفة عامة ، حيث تسعى هذه الدول فى مواكبتها للمجتمع الدولى بالأخذ بأساليب التطور والنمو إلى جانب التخطيط لتنمية مجتمعاتها وفق إمكاناتها ، ولكن فى ثنايا ذلك يتضح أنه على الرغم من الاستفادة بأساليب التقدم فى النواحى الصحية الذى أسهم فى خفض معدل الوفيات بين المواليد ، إلا أن ذلك لم يؤتى ثماره المرجوة فى المجتمعات النامية لزيادة أعداد المواليد بما يبرز المشكلة السكانية فيها . ومصر كغيرها من الدول النامية ، حققت خلال الفترة الأخيرة انخفاضا ملحوظا وسريعا فى معدلات الوفيات دون أن يصاحبه انخفاضا مناسبا فى الخصوبة .

وبالنظر للمشكلة السكانية فى المجتمع المصرى يمكن القول بأنه من المجتمعات القليلة فى العالم التى أصبحت مشكلة السكان بها من الأمور المعضلة ، إذ أنها تمس حياة الإنسان وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً ، حيث إن الزيادة السكانية المطردة تسبب كثيراً من

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، لا سيما وأن مساحة الأراضى الزراعية فى مصر لم تطرأ عليها زيادة تجارى مطلقاً تلك الزيادة فى عدد السكان ، حيث إن أكثر من 97% من السكان المصريين يتركزون فى حوالى 4% من مساحة مصر التى تزيد قليلا على مليون كيلو متر تاركين الجزء الباقى 96% ومعظمه صحراء .

وعلى الرغم من معاناة المجتمع المصرى من المشكلة السكانية فى الوقت الحالى ، إلا أنه يعد من أقدم شعوب العالم التى مارست الإحصاء والتعداد ، ذلك أن تاريخ مصر لم يخل من محاولات جدية لتعداد السكان ، فقد قام الملك مينا الأول منذ أكثر من خمسة آلاف سنة باجراء تعداد كل سنتين ، ثم تطورت فكرته وتم التعداد كل سنة ، إلا أنه لا توجد أرقام مضبوطة عن عدد سكان مصر فى العصور القديمة وإن ما يوجد هو مجرد تقديرات وهى أدنى إلى الخطأ منها إلى الصواب ، حيث كان الغرض منها مساعدة الحكومة القائمة على استتباب الأمن والنظام والوصول إلى أهدافها الاجتماعية والحربية ، فقد كانت الحكومة تسعى إلى تحقيق هدفين ، الأول هو معرفة عدد السكان فى كل عام لإمكان تقدير الضرائب التى سيدفعها القادرون ، أما الهدف الثانى فيتمثل فى معرفة الصالحين للجندية .

ويمكن القول إن تقدير عدد سكان مصر فى الأزمنة القديمة لم يبنى على أسس علمية، حيث اعتمد على المعلومات التى أوردها المؤرخون المحدثون والرحالة القدامى ، وما هى إلا تقديرات جزافية بنيت على التخمين والعد الجزئى ، ذلك أن هؤلاء الرحالة قد اعتمدوا فى جمع معلوماتهم على رجال الدين وعمد القرى وحكام المدن ، ذلك من خلال مقابلات قصيرة ، فضلا عن نزعة المواطنين فى التضليل جهلا بأهمية الإحصاء أو أملا فى التهرب من أداء ضريبة الوطن ، وقد أدى هذا إلى مقابلة فكرة التعداد فى مصر بشئ من الحذر والنفور والتى ما تزال آثارها باقية حتى

الآن لدى بعض الفئات التى لم تحظ بقدر من الثقافة والتعليم فى بعض القرى والمدن.

ولعل ما يؤكد عدم دقة تقديرات السكان فى الأزمنة الحديثة أيضاً وجود أكثر من مائة وخمسون تقديراً عن سكان مصر خلال الفترة ما بين عامى 1780- 1882 ، هذه التقديرات العديدة تعكس عدم اتفاق الكتاب والمراقبين على الحجم الحقيقى لسكان مصر خلال هذه الفترة ، ولقد استمر هذا الاختلاف بينهم إلى أن أجرى تعداد عام 1882 الذى يعد أول تعداد منظم لأهالى القطر المصرى ، إلا أنه لا يصح أخذ هذا التعداد كأساس للمقارنة بالتعدادات اللاحقة لأن الظروف الداخلية التى أجرى فيها هذا التعداد كانت سيئة وهى التى مهدت للاحتلال البريطانى فى نفس العام ، فضلا عن ضعف الجهاز الإدارى وقلة خبراء الاحصاء واعتماد الموظفين على التقدير الجزافى بدلا من الاعتماد على العد الشامل ، وعليه يظل التعداد الأول موضع شك فى تقديراته ونتائجه حتى الآن ، ثم أعقبه تعداد عام 1897 الذى يعد أول تعداد منظم يعتمد عليه نظراً لاستقرار الحالة السياسية فى الفترة التى أجرى فيها التعداد ، فضلا عن دقة القائمين بالتعداد فى جمع وحصر وتبويب البيانات ، ومنذ ذلك الحين تقرر أن يكون التعداد العام للسكان كل عشر سنوات ، فأجريت التعدادات فى السنوات1907 ، 1917 ، 1927 ، 1937 ، 1947، ثم حالت ظروف العدوان الثلاثى على البلاد دون إجراء تعداد السكان عام 1957 ، ومن ثم فقد تم إجراؤه عام 1960 ، وفى عام 1966 تم إجراء تعداد بالعينة ، ثم أجرى تعداد عام 1976 ، وعام 1986 ، 1996 . وفيما يلى سوف نعرض لتطور سكان مصر فى الفترة من عام 1897 إلى عام 1996 ، وذلك من خلال الجدول التالى :

سنوات التعداد	عدد السكان	الزيادة بين التعدادين	
		الحجم	%

-	-	9634752	1897
16.1	1555266	11189978	1907
13.6	1528277	12718255	1917
11.4	1459609	14177864	1927
12.2	1742830	15920694	1937
19.1	3046073	18966767	1947
36.9	7017334	25984101	1960
15.7	4091757	30075858	1966
21.7	6550346	36626204	1976
31.7	11628034	48254238	1986
21.4	13198144	61452382	1996

وبالنظر إلى تعداد السكان فى عام 1897 وفى عام 1947 يتبين أنهم قد تضاعفوا فى فترة زمنية تقدر بحوالى نصف قرن ، وبمقارنة تلك بالفترة ما بين عام 1947 وعام 1996 ، أى خلال النصف قرن الأخير يتضح أن السكان قد ازدادوا إلى أكثر من ثلاثة أضعافهم ، أما بمقارنة عدد السكان فى عام 1897 ، وفى عام 1996 ، أى خلال مرور حوالى قرن من الزمان تلاحظ أنهم قد ازدادوا إلى حوالى ستة أمثالهم، وإذا كان ذلك يعبر عن الزيادة الطبيعية للسكان ، فإنه لا يمكن تجاهل أن من أسباب تلك الزيادة وجود بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى تجد لها جذوراً فى المجتمع المصرى ، كما أنه خلال الفترة الأخيرة ، وخاصة بين تعدادى عام 1986 ، عام 1996 ، لوحظ أنه بمقارنة نسبة الزيادة السكانية بين التعدادين والتعدادات الأخرى يتبين أن هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة الزيادة السكانية ، فقد كانت فى عام 1986 تمثل 31.7% أما فى عام 1996 ، فكانت 21.4% وذلك بالرغم من التقدم العلمى فى النواحى الصحية فى هذه الفترة بشكل أكثر من الفترةات السابقة . ويمكن القول إن ذلك قد يرجع إلى فعالية أساليب التوعية بضرورة تنظيم الأسرة واستجابة بعض المواطنين لها ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى انتشار التعليم وخاصة بين السيدات ، بالإضافة إلى التغير فى بعض القيم الايجابية نظراً لازدياد الوعى لدى المواطنين بأهمية المحافظة على مستوى المعيشة اللائق لأسرهم .

ثانياً : عوامل زيادة السكان فى مصر

إن مشكلة السكان جزء لا يتجزأ من مشكلات التخلف التى تعانى منها معظم الدول النامية ومنها مصر ، حيث يزداد عدد سكان تلك الدول بسبب الارتفاع المستمر فى معدلات المواليد ، ومصر دولة عريقة فى التقدم ، فهى ليست بلداً بكراً تجذب إليها المغامرين والطامعين فى الثراء ، ومن ثم فليس

للزيادة غير الطبيعية مجالا يذكر فى عدد سكانها ، وتتوقف الزيادة السكانية فى مصر على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وطبيعية ، وفيما يلى سيعرض الباحث لكل منها :

1 - العوامل الاجتماعية للزيادة السكانية

تتمثل العوامل الاجتماعية فى ظاهرة الزواج المبكر التى مازالت متواجدة فى بعض المجتمعات المصرية وخاصة فى الريف ، وأيضا من بين العوامل الاجتماعية التفاخر بالأولاد ، وارتفاع معدل الوفيات والطلاق ، ووقت الفراغ . وفيما يلى سيعرض الباحث لكل من هذه العناصر :

أ - الزواج المبكر :

إن المصريين يفضلون الحياة الزوجية ، ويرغبون فيها إلى حد يفوق أى بقعة من بقاع الأرض، ويرجع هذا إلى أن المجتمع المصرى فى الغالب مجتمع زراعى متدين ، حيث يعتقد أهل الريف والأحياء الشعبية فى المدن أن الزواج المبكر للبنت يعد مانعاً لها من الانحراف كما أنه يخفف الضغط الاقتصادى عن كاهل الأسرة ، ولعل السبب فى الزواج المبكر لدى الفلاحين يرجع إلى إعتبار الزواج ليس شركة اجتماعية روحية فحسب ، بل أيضا شركة اقتصادية ، حيث يرى الفلاح أن الزواج لن يكلفه الكثير بالنظر إلى الفائدة التى تعود عليه من الزوجه التى تشاركه العمل طوال اليوم ، ويرى أنه لا توجد فائدة من تأخير الزواج بعكس أبناء المدينة الذين ينتظرون طويلا لكى يستعدون اقتصاديا لتبعيات الزواج .

ب - التفاخر بكثرة الانجاب

تبرز أهمية الأولاد فى المجتمعات الريفية ، حيث توجد فكرة القبيلة أو العائلة وما يرتبط بها من مكانة اجتماعية تستند إلى ضرورة كبر حجم الأسرة لتدعيم مكانة القبيلة أو العائلة ، حيث يرى الفلاح أن ذلك من دواعى الفخر والشعور بالعزة والمكانة الاجتماعية المرتفعة ، وتمثل قوة له لحماية أرضه

والأخذ بالثأر عند اللزوم .

جـ - ارتفاع معدل الوفيات

لا يتأثر نمو السكان فى مصر بالمواليد فقط ، بل تلعب معدلات الوفيات دوراً هاماً فى تطور السكان ، إذ أن الزيادة الطبيعية ما هى إلا الفرق الناتج بين المواليد والوفيات ، فالزيادة الطبيعية قد تكون ناتجة عن قلة الوفيات أو عن كثرة المواليد ، فكلا العاملين له نفس الأهمية ، وفى الريف المصرى ترتفع نسبة وفيات الأطفال نتيجة للجهل بوسائل الرعاية الصحية ، مما يجعل الفلاح قلقاً وغير مطمئن على حياة أبنائه ، وهذا يشجعه على إنجاب عدد كبير من الأولاد ، حتى إذا مات بعضهم يبقى عدد آخر يكفى لتكوين أسرة كبيرة ، إلا أنه خلال الفترة الأخيرة ، أولت مصر عناية كبيرة بضرورة خفض نسبة الوفيات بين المواليد ، ليس بهدف الرغبة فى الزيادة السكانية ، وإنما كحق مكفول لمواطنيها فى الرعاية الصحية ، إذا كان ذلك الاهتمام قد أدى إلى إنخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال حديثى الولادة ، فإن ذلك لم يرتبط بوعى كاف من المواطنين فى الحد من زيادة حجم الأسرة ، الأمر الذى أبرز مشكلة النمو السكانى فى مصر بصورته الحالية المتمثلة فى الارتفاع المستمر فى نسبة المواليد والذى يقابله انخفاض فى الوفيات بينهم .

د - الطلاق

إن قلة تكاليف الزواج فى المجتمعات الريفية قياساً بالمجتمعات الحضرية قد تسهم فى تكرار مرات الزواج بالنسبة للرجل لدى البعض من سكان المناطق الريفية بصفة خاصة مما أدى إلى الشعور بالقلق لدى المرأة وعدم اطمئنانها على مستقبلها ، الأمر الذى جعل غالبية الزوجات إن لم يكن جميعهن يعلين قيمة الانجاب وكثرة النسل ، ليس حبا فى الأولاد بقدر رغبتهن فالتثبث ببيت الزوجية كحق لهن .

هـ - وقت الفراغ

إن العمل الزراعى للفلاح لا يحتاج إلى استهلاك مساحة كبيرة من الوقت على مدار اليوم أو فصول السنة ، مما يجعله يعيش فى حالة بطالة مقنعة ، ووقت فراغ كبير ، وبمقارنة وسائل الترفية التى تنعم بها المدينة وندرتها فى الريف ، فإن هذا الأمر قد يسهم بفعالية فى عدم امتصاص الطاقات الزائدة لديه ، مما يترتب عليه إن يتجه الفرد إلى التناسل كنوع من الترفيه ، ويعد ذلك العامل من العوامل التى لا يمكن إغفالها فى إحداث الزيادة السكانية .

2 - العوامل الاقتصادية للزيادة السكانية

لا أحد يستطيع أن يدعى أن الإنجاب هو مجرد رغبة فى الأطفال فقط ، وإنما للإنجاب قيمة اقتصادية حيث إن الأبناء يساهمون بعملهم فى زيادة دخل الأسرة لدى البعض ، وينظر إليهم الآباء على أنهم السند الذى يلجأون إليه فى حالة كبر سنهم وعدم قدرتهم على العمل والكسب ، كما أن التنشئة الاجتماعية للأبناء فى المجتعات المتخلفة لا تضع أعباء كبيرة على كاهل الوالدين ، بل على العكس من ذلك ، فإن من يتسرب منهم من التعليم يعد مورداً للرزق ووسيلة للكسب وقيمة اقتصادية لدى بعض الأسر سواء كان ذلك فى المجتمع الريفى أو على بعض المناطق التى تنتمى إلى المجتمع الحضرى ، ففى الريف مثلا يمكن الاعتماد عليهم فى الزراعة وبالتالى فإن ولادة طفل تعنى أكبر عدد من القوى العاملة الرخيصة، وهذا الاتجاه قد يكون لدى بعض سكان المناطق العشوائية والشعبية بالمدن مع اختلاف نوعية العمل الذى يوجه إليه الأبناء كالعمل الحرفى . ويمكن القول بأن الفقر وانخفاض الدخل الفردى يؤدى إلى انخفاض المستوى الثقافى ، وبالتالى يكون الفرد عاجزاً عن تقدير المسئولية التى تترتب على إنجاب مزيد من الأطفال .

إن العوامل الاقتصادية لها فعالية لا يمكن

إغفالها فى المسألة السكانية ، فقد تكون حافزاً على خفض النمو السكانى لدى بعض الفئات الاجتماعية ممن ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادى مرتفع، والعكس كذلك لدى أولئك الذين يعانون من تدنى فى مستواهم الاقتصادى بما يدفعهم إلى الزيادة فى الإنجاب .

3 - العوامل الثقافية للزيادة السكانية

يعد التعليم من أهم العوامل الثقافية التى تؤثر فى الأنماط السلوكية لدى الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية بعضهم ببعض سواء فى داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل ، فهناك علاقة وثيقة بين التعليم وحجم الأسرة بمعنى أن الذين ينالون قسطاً من التعليم يكون لديهم استبصار بما يترتب من آثار سلبية على زيادة حجم أسرهم ، أما الأميون فإنهم قانعون اتكاليون يعيشون على أى مستوى معيشى ، وينظرون إلى الناحية البيولوجية على أنها أهم وظائف الأسرة ويتفاخرون بكثرة الأولاد ، وفى المجتمعات الريفية حيث انتشار الجهل والقدرية والتواكل ، يترك الفلاحون مسألة الحياة والتوالد إلى الطبيعة ، كما أن اعتقاد الفلاح بأن حياته قصيرة ، جعله يرغب فى ذرية يسعد بها قبل مماته ، ثم إن الزوجة الريفية تبغى أيضاً الكثير من الأطفال ليس رغبة منها فى الأمومة فى حد ذاتها ولكن لتثبيت مركزها فى بيت زوجها لتشعر بالسعادة بأن زوجها قد ارتبط بها ولا يفكر فى الزواج بغيرها ، فالمسألة هنا توثيق رابطة وضمان لحياة زوجية دون أدنى تفكير فى مستقبل الأطفال ، كما أن المستوى التعليمى للمرأة ونوع العمل الذى تقوم به له أثر كبير على زيادة النسل ، فكلما أقبل الفرد على التعليم وانتقل من الريف إلى المدينة وارتفع مستواه العلمى ، كلما أدى ذلك إلى تأخير سن الزواج ، ولاسيما بالنسبة للفتاة ، ويؤدى ذلك بالتالى إلى انخفاض النسل ، إلا أنه يمكن القول إن التعليم بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصة ، قد لعب دوراً هاماً فى إقناع المرأة بضرورة تنظيم الأسرة والحد من

ارتفاع الخصوبة السكانية .

4 - العوامل النفسية للزيادة السكانية

إن الروح الاجتماعية السائدة لدى غالبية سكان المجتمع المصرى ، تنظر إلى الرجل والمرأة الذين لا ينجبان نظرة فيها شئ من الازدراء ، كما أن الاعتقاد بأن كثرة الأولاد دليل على خصوبة المرأة وأنوثتها وذكورة الرجل وقوته الجنسية ، تجعله يضفى على من يتمتع بهذه الصفة اعتزاز بالذات وارتفاع فى المكانة الاجتماعية والشعور بالتقدير ، وفيما يختص بالفتيات، فالزواج يشكل أملهن الوحيد فى الحياة ، وتشجع الأمهات بناتهن فى هذا الاتجاه بكل الوسائل ، حيث يعتقدن أن فى زواجهن المبكر فخر لهن ولبناتهن ، ويرى بعض الديموجرافيين أن الزيادة السكانية ، ترجع إلى رغبة الوالدين فى إنجاب أبناء ذكور وأكثر من رغبتهما فى إنجاب الإناث ، فقد يتوقعان قدوم أطفال ذكور وربما يحدث العكس مما يجعلهما يستمران فى الإنجاب ، وبالتالى يزداد حجم الأسرة .

5 - العوامل الطبيعية للزيادة السكانية

لا يقصد الباحث بالعوامل الطبيعية ، تلك الزيادة فى السكان نتيجة للفرق بين المواليد والوفيات ، وإنما سيعرض الباحث للعوامل الطبيعية من حيث العوامل البيئية التى يعيش فيها الفرد معرجاً على البيئة الزراعية والمناخ كعاملين هامين فى تفسير المسألة السكانية ، وذلك من منطلق أن البيئة الزراعية تمثل محل الإقامة لما يزيد على نصف سكان المجتمع المصرى ، كذلك فإن تباين المناخ خلال فصول السنة له أثره على الخصوبة . فالزراعة هى المهنة الأساسية لمعظم سكان الريف المصرى ، والبيئة الزراعية بطبيعتها تربط الإنسان بالأرض وتجعله يؤمن بالقضاء والقدر ، وذلك لتأثره بقوى الطبيعة كالشمس والماء والهواء والتى تقوى لديه الوازع الدينى ، ومن ثم تصبح مسائل الولادة والنمو والوفاة من المسائل الخارجة عن إرادته ، ومن ثم فلا شأن له بها ، وبناء عليه تكن البيئة الزراعية عاملا من أهم

عوامل زيادة السكان فى مصر .

وقد يكون للطقس أثر كبير فى ارتفاع معدل المواليد ، حيث إن هناك علاقة بين المناخ والخصوبة الإنسانية إذ تكون الخصوبة على أشدها فى المناخ المعتدل والذى يميل إلى الحرارة نوعا ما ، وهذا المناخ موجود فى مصر وله أثره فى زيادة السكان ، كما أن المناخ فى المناطق الحارة يساعد على النضج الأنثوى المبكر ، وذلك على العكس فى المناطق الباردة ، حيث نجد أن قبائل الإسكيمو يقبلون على العملية الجنسية فى الصيف فقط ، مما يجعل معدل الإنجاب لديهم ضئيل .

الفصل العاشر
السياسات السكانية

السياسة السكانية هى الخطة التى يتخذها المجتمع لمعالجة مشكلة السكان أو تنظيم النسل بحيث يحقق زيادة السكان أو نقصهم طبقاً لظروفه السكانية.

وللطبيعة أسلوب فى حل مشاكلها فى التكاثر تهدف إلى تحقيق التوازن بين عناصرها ، فالطبيعة تعمل على تحقيق التوازن بين عناصرها المختلفة عن طريق تنازع البقاء ، فلكل كائن حى عدو يحد من تكاثره. وتكفل الطبيعة للجميع الحصول على غذائهم فى حدود العدد الذى تحتاج إليه الطبيعة من نوعه، ذلك أن هذه الكائنات الحية كافة تعتمد على الطبيعة اعتماداً تاما فى الحصول على غذائها، وبالتالى فقد جعلت الحيوانات تعمل على تحديد نسلها عندما تتكاثر إلى درجة الاكتظاظ عن طريق العمل على إنقاص المواليد أو زيادة الوفيات بأساليب مختلفة . فبعض الحيوانات يحدد لسكانه مجالا محدداً يطرد منه الحيوانات أو الطيور الأخرى حتى يبقى له مساحة مناسبة من الأرض يحتفظ بانتاجها كمخزون للطعام ، فإذا نقص هذا المخزون عن حاجة السكان بسبب التكاثر طرد الكبار الصغار واضطروهم إلى النزوح إلى مكان آخر . وتحافظ الطيور على مسافات متباعدة بين بعضها البعض لكى تضمن الفراغ الكافى المناسب لحياتها . وبعض الحيوانات يأكل الكبار منها الصغار مثل الأسماك حتى لا تتكاثر عن الحد الذى يسمح لها به مجالها .

والهجرة هى أشهر الأساليب لعلاج المشكلة السكانية لدى الحيوانات ، فحيوان اللاموس النرويجى وهو نوع من القوارض يتكاثر بسرعة ، فإذا وصل إلى حد الاكتظاظ هاجرت أعداد كثيرة منه فى كل الاتجاهات ، وبعضها يتجه إلى البحر وتعوم فيه حتى ينهكها التعب فتغرق ويتكرر

هـذا الحـادث دوريـا دون أن يغيـر هـذا الحيـوان طريقه .

وإذا كانت جميع الحيوانات والطيور والحشرات تعتمد على الطبيعة فى الحصول على غذائها وتخضع لقوانين الطبيعة التى وضعتها للحفاظ على التوازن ، فإن الإنسان هو الكائن الوحيد الذى تمرد على الطبيعة ، واستطاع أن ينتج لنفسه الغذاء ، وذلك باكتشاف الزراعة واستغلالها ، فأرغم الطبيعة على أن تقدم إليه أكثر مما يحتاج إليه من غذاء ، وهو ما يسمى بالثورة الزراعية ، إذ تمكن الإنسان عن طريق اختيار أنواع من النباتات التى كانت تنبت تلقائيا أن يستكثر من بذورها وأن يزرعها فتأتى له بأضعاف ما بذره فيها.

وعرف الإنسان أثناء ذلك مواسم الفصول وطرق الرى وادخار البذور ، فتحرر من الخضوع التام للطبيعة وضمن غذاء جماعاته عاما كاملا ، وخاصة بعد أن جمع بين الزراعة وتربية الحيوان ، ورأى أن زيادة نسله تضمن له مزيداً من الأيدى العاملة ومن المحاربين . فتولدت عن الثورة الزراعية ثورة سكانية . ونتج عن ذلك أن الإنسان لم يعد محكوما بقانون توازن الطبيعة ، وخاصة بعد أن أثبت تفوقه على عوامل الفناء الأخرى مثل الأعداء من البشر والحيوانات المفترسة والجراثيم والميكروبات والكوارث الطبيعية بفضل الثورة الحضرية التى أنشأت المدن والحكومات والعلوم وارتقت بالتكنولوجيا ووسائل العلاج من الأمراض .

وبذلك تكاثر الإنسان بغير حدود واستعمر جميع الأقاليم الطبيعية بدون عوائق واستغل الطبيعة بإسراف ، وغير فى مظاهرها كما تتراءى له منفعته العاجلة فأخل بالتوازن الطبيعى وأوشك على أن يقضى على جنسه بسوء تدبيره .

ومن هنا أصبح لزاما على الإنسان أن يعيد التوازن إلى الطبيعة لمصلحته الحالية ومصلحة الأجيال المقبلة ، وذلك بأن يعمد إلى استعمال الموانع

الإنسانية فى تنظيم النسل ، بعد أن فشلت الموانع الطبيعية أو تأخر أثرها بصورة واضحة بعض الوقت .

وتختلف السياسات السكانية باختلاف الثقافة السائدة فى المجتمع ، فالسياسة الحربية تشجع النسل والمدنية ترفضه إذا كانت صناعية وتشجعه إذا كانت زراعية . وتنقسم السياسات السكانية إلى ثلاثة أنواع ، فهى إما سياسات مانعة لزيادة السكان ، وإما سياسات توسعية لزيادة عدد السكان ، وإما سياسات لتحسين نوعية السكان . وفيما يلى نعرض للوسائل التى لجأت إليها كل سياسة من هذه السياسات المختلفة لتحقيق أغراضها :

1 - السياسة المانعة :

قد وجدت هذه السياسات فى العصور القديمة بوحى من العقل الجمعى فكان المجتمع يلجأ إلى إنقاص عدد السكان عن طريق الأخذ بوسائل تفرضها ثقافته وأوضاعها الاجتماعية ، ومن هذه الوسائل وأد الأطفال والاجهاض والعزل وقتل الشيوخ المسنين والمرضى ، وفيما يلى سوف نعرض لذلك كالتالى :

أ - وأد الأطفال :

وأد الأطفال وهى قتل الأطفال بعد ولادتهم ، وقد وجد ذلك فى شبه الجزيرة العربية حيث كانوا يقتلون البنات خوفا من العار إذ كانت الحروب مستمرة بين القبائل ، وكانت للمرأة منزلة كبيرة لدى القبيلة إذ كانت موضع إعتزاز وتقدير ، وكان البدوى يعبر عن تقديره لها بألفاظ تحمل معنى الاهتمام البالغ بالوضع الاجتماعى للفرد فى القبيلة. فكان القبلى يعتبر المرأة تمثل له رمزاً للشرف والعرض. فكان أقصى ما يلحق العربى من عار هو أن تؤسر إحدى قريباته فتتعرض للمذلة والمهانة عند الأعداء، وقد يضحى العربى بنفسه فى سبيل استخلاص قرينته من الأسر شعوراً منه بأن شرف القبيلة مرتبط بكرامة المرأة .

وفى المجتمعات التى كانت تلجأ إلى قتل الأطفال مثل المجتمع الأسبرطى فى بلاد اليونان القديمة

والمجتمع الرومانى فقد كان على رب الأسرة عندما يولد طفل أن يحمله إلى شيخ القبيلة فإذا عرفوا بفراستهم بأنه سيكون قويا قادراً على الحرب سمحوا لأبيه بالاحتفاظ به وإن عرفوا أنه سينشأ ضعيفا فإنهم يأمرون أباه بقتله فكان الوالد يتركه فى العراء حتى يموت .

ويمكن القول أن مسألة قتل الأطفال والبنات بالذات شائعة فى القبائل ذات النزعة الحربية لأن المرأة فى هذا المجتمع تعد عبئا على الرجل إذ عليه حمايتها هى وأولادها ومنع أسرها بينما لا تستطيع المرأة أن تحارق كالرجل بسبب ظروفها البيولوجية .

ب - الإجهاض :

وهو إنزال الطفل وهو فى شكل جنين فى بطن أمه قبل أن يولد طبيعياً وبذلك يكون مصيره الموت ، وقد حرمت معظم الشرائع هذا العمل باعتباره قتل نفس بريئة بدون ذنب ، ولكنها سمحت به فى ظروف الخطر على الأم أو فى خلال الظروف القاسية التى تستدعى ضرورة تخليص الأم من جنينها فى حالة احتمال ولادة الطفل مشوهاً وذلك إذا ثبت تعاطى الأم لبعض عقاقير تؤدى إلى تشويه الجنين ، رغم أن الأديان ترفض الإجهاض إلا أنها لا تمانع فى منع الحمل وذلك لأن هذا لا يقتل جنيناً تكون وإنما يمنع تكوين الجنين من البداية .

وقد أباحت بعض القوانين فى بعض الدول الشمالية فى أوربا الإجهاض باعتباره حقا للمرأة ، لأن الأمومة وهى أعز شئ لدى المرأة تجعلها لا تتخلص من الجنين إلا عند الضرورة القصوى ، وعندئذ يبيح القانون للمرأة أن تتخلص من الجنين لاعتباره أنها قادرة أكثر من غيرها على تقدير الظروف لهذا الجنين بالنسبة إليها وبالنسبة إلى المجتمع .

جـ - العزل :

العزل يطلق بمعنيين أحدهما عزل الرجال عن النساء كما يحدث فى السجون والمعتقلات حتى لا يتم الاتصال بينهم ، وكذلك فى مستشفيات الأمراض العقلية والأمراض المستعصية ، وفى حالات الخوف من ولادة الأطفال المشوهين أو الذين يحتمل إصابتهم بأمراض وراثية . وقد تلجأ بعض السياسات لعزل مجتمعات بأسرها حتى لا تختلط بالمجتمعات الأخرى ويؤدى هذا إلى الانعزال فى النسل مثل عزل المواطنين فى الدول الاستعمارية .

والمعنى الآخر للعزل هو منع تكوين النطفة التى ينشأ منها الجنين وذلك عن طريق قطع العملية الجنسية المؤدية إلى هذا الغرض قبل إكتمالها .

د - قتل الشيوخ المسنين والمرضى :

لقد لجأت إلى هذا الغرض - على مر التاريخ - بعض القبائل البدائية ، وخاصة تلك التى ينقصها الغذاء فكانت إذا شعرت بنقص القوت لجأت إلى قتل هذه العناصر لكى توفر القوت الذى يحصلون عليه للعناصر الأخرى القوية ، وللقادرين على القتال والإنتاج .

هذا - وقد كان من بين الوسائل العنيفة لبعض الحكام القدماء إبادة أعدائهم وقتل الأسرى أو تسخيرهم فى أعمال شاقة تقضى عليهم أو الاحتفاظ بآلاف من السبايا وحرمانهن من الزواج .

وكان بعض الحكام القدماء يلجأون إلى وسائل عنيفة لتحقيق هذا الغرض مثل المذابح التى كانوا يقتصون وبها من معارضيهم أو منافسيهم ، ويروى التاريخ فى ذلك أمثلة كثيرة مثلما فعل الإسرائيليون فى فلسطين ، وفى غزة حيث قتلوا الشباب كى يهرب الباقون ، وبذلك يحقق لهم نقص النسل العربى . وكذلك عملت الحروب على إفناء مجتمعات بأسرها وانقطاع نسلها .

2 - السياسات التوسعية :

وهى السياسات التى تؤدى إلى زيادة النسل ،

فقد تلجأ إحدى الدول إلى احتلال أراضى دولة أخرى . وضمها إليها ، بذلك يزيد عدد السكان لهذه الدولة. وقد حدث ذلك كثيراً فى الحروب القديمة حيث كانت الأغراض التوسعية هى التى تفرض على الحكام والقواد دوافع الغزو والفتح ، وبهذه الوسيلة نشأت دول وإمبراطوريات كبيرة واختلط أبناء هذه المجتمعات فزاد النسل فيها وكثر أفرادها . وهناك دول أخرى تشجع الهجرة الوافدة عن طريق منح امتيازات للوافدين وتشجيعهم على الإقامة وذلك بغرض المساهمة فى زيادة عدد سكانها . ويمكن أن نعرض للسياسات التوسعية فى عدد السكان من خلال العرض لعنصرين هما السياسة الاستعمارية والنواحى الاقتصادية وذلك على النحو التالى :

أ - الاستعمار :

ازدهر الاستعمار فى القرن الرابع عشر الميلادى بغرض حربى أو اقتصادى أو استيطانى ، ويتطلب تحقيق هذا الغرض الاستعمارى زيادة النسل فى الدولة المستعمرة وذلك لأنه إذا كان الاستعمار يتم بالحرب أم بالوسائل الاقتصادية أم بالاستيطان فإن ذلك يتطلب عدداً كبيراً من الأفراد لتحقيق ذلك ، ومن هنا نادى الاستعماريون بزيادة النسل حتى يتسنى لهم شن الحروب على الدول المتأخرة ومن أجل ذلك نزحت أفواج كثيرة جداً وجماعات استعمارية كبيرة للاستيطان فى هذه المستعمرات أو لاستغلال مواردها الخام لصالح الدول المستعمرة ، وبذلك تكونت دول كاملة من هؤلاء المستوطنين مثل جنوب أفريقيا وكندا ، واستراليا وغيرها حيث يشح النسل بين المستوطنين فى هذه الأماكن وذلك لكى يكون لهم نسبة من السكان كافية أمام الأغلبية الموجودة من السكان الأصليين .

وتعطى مكافأة ورواتب إضافية لمن يزيدون نسلهم فى هذه المواطن ، كما يشجع الكثيرون على الهجرة إليها بأغراض كثيرة ، وقد حدث فى هذه المستعمرات أن استقلت مثل كثير من المستعمرات فى

آسيا ، وأفريقيا مما أوجد جاليات أوربية كبيرة فى هذه الدول بعد استقلالها .

ب - النواحى الاقتصادية :

تستدعى النواحى الاقتصادية زيادة النسل فى بعض الظروف ، وذلك فى المناطق التى تحتاج إلى كثير من الأيدى العاملة لإمكان استغلال مصادر الثروة الكثيرة الموجودة فى هذه المناطق مثل كندا واستراليا وفى داخل بعض الدول حيث توجد مناطق قليلة السكان فتسمح الدولة بزيادة السكان فى تلك المناطق لتحقيق الأغراض الاقتصادية كما فى حالة اكتشاف البترول فى شمال أمريكا ، وكذلك اكتشاف بعض الخامات فى سيبريا شمال الاتحاد السوفيتى . كما أن البلاد وفيرة الخبرات التى يقل فيها عدد السكان نجد من الطبيعى تشجيع زيادة السكان للاستفادة من هذه الخبرات التى تفيض عن حاجة السكان .

ومن النواحى الاقتصادية التى تشجع على إتباع سياسة توسعية فى النسل التجاء الدول إلى إقامة مشروعات كبيرة فى بعض المناطق بسبب ملاءمة البيئة لهذه المشروعات مما يؤدى إلى زيادة الإقبال على الأيدى العاملة وضمان العمل الدائم للعاملين فى المستقبل مثل مشروعات إصلاح الأراضى وإنشاء الموانى والمدن الجديدة .

3 - تحسين نوعية السكان :

إتبعت الجماعات الإنسانية سياسات مختلفة لتحسين نوعية السكان ، وذلك بغية الوصول إلى نوع من السكان أصلح من غيره على الحياة والتقدم، وإتبعت فى ذلك طرقاً يبدأ بعضها أثناء الزواج وبعضها أثناء تربية الأطفال ، فمن الناحية الأولى نجد العشائر البدائية تحرم الزواج بين الأشخاص الذين ينتمون إلى طواطم معينة ، ويفسر بعض العلماء هذا التحريم بأنه نتيجة تجارب وصلت إليها هذه العشائر دلت التجارب على أن النسل الذى يأتى من هؤلاء الأشخاص يكون ضعيفا .

وفى أسبرطة القديمة كانوا يتخلصون من

الأطفال الضعفاء أو المشوهين بإلقائهم فى العراء حتى لا يبقى المجتمع الإسبرطى إلا من كان قويا قادرا على تحمل المسئوليات للحياة الحربية القاسية. وكذلك كانوا يتخلصون من المرضى الذين طال مرضهم حتى لا يكونوا عالة على المجتمع الأسبرطى أثناء الحرب .

وقد رأى أفلاطون فى جمهوريته ، بوجوب التخلص من الأطفال الضعفاء والمشوهين وتنبيهه إلى ضرورة أن يتزوج أكفاء الرجال بأكفأ النساء من الناحية الجسمية والعقلية زواجا مؤقتا حتى يكون القصد منه تقديم النسل الصالح للدولة ومنع زواج العجزة والمشوهين والمرضى بأمراض وراثية حتى تتلاشى هذه النقائص من المجتمع المثالى الذى ينادى به .

وكذلك وافق أرسطو على اختيار الشريكين لبعضهما البعض حتى يأتى نسلهما صحيا شبيها فى ذلك بما يحدث عند تحسين سلالات الحيوان والنبات.

وفى الإسلام يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس"، ودعا الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الزواج الخارجى بقوله : " اغتربوا لا تضووا " أى تزوجوا من الأغراب حتى لا تضعفوا .

وفى العصور الحديثة أثبت علم الوراثة كثيراً من الحقائق حول انتقال صفات الوراثة إلى النسل مما جعل العلماء ينادون بضرورة حسن اختيار الشريكين لبعضهما البعض وإن كانت أمور الزواج مازالت تتم على أساس الحرية التامة فى الاختيار دون تقييد من الدولة سوى ما تفرضه بعض الدول فى وجوب الكشف الطبى على الشريكين قبل الزواج للتحقق من صحتهما الجسمية .

ولا يقتصر تحسين معدل السكان على الناحية البيولوجية فقط ، بل إنه يشمل النواحى العقلية والنفسية والاجتماعية ، وذلك بتسحين صحة السكان الجسمية والنفسية والعقلية عن طريق الرعاية الطبية وتنمية القدرات والمواهب بإتاحة الفرص للتعليم

والتدريب الفنى واستغلال أوقات الفراغ والتدريب المهنى وحل المشاكل العاطفية وتطوير التقاليد والعادات بما يتيح الفرص المتكافئة للحياة الاجتماعية المنتجة .

وإذا كانت النظرة إلى تحسين معدن السكان فى العصر الحديث بيولوجية ، فإن التفكير السائد فى العالم فى الوقت الحاضر يتجه إلى وجوب تحسين نوع السكان بدلا من الاهتمام بزيادة النسل وذلك بالدعوة إلى تنظيم النسل أو تحديده كما فعلت اليابان منذ سنة 1948 ، وكما تفعل الهند والصين والبلاد ذات الكثافة السكانية العالية حيث شرعت كلها فى تحديد النسل عن طريق الوسائل الاختيارية والوعى حتى يمكن أن تكفى الموارد حاجة السكان بحيث يتحسن مستواهم .

الفصل الحادى عشر
السياسة السكانية فى مصر

تعنى السياسة السكانية ، تلك الجهود الإنسانية المرسومة المعتمدة التى تبذلها المجتمعات من أجل البقاء والمعيشة الأفضل للسكان عن طريق السيطرة والتحكم فى الجوانب الديمجرافية من نمو الجماعة وتغيرها ، وذلك عن طريق أساليب وأنماط سلوكية معينة بهدف تحديد النمو البشرى بحيث يتمشى مع إنتاج السلع والموارد الغذائية المتاحة بما يحقق معيشة لائقة . وإذا حاولنا أن نلقى نظرة تاريخية على الجهود والسياسات التى بذلت فى مصر فى هذا الشأن نجد أن المسألة السكانية فى مصر قبل الثورة لم تكن تلقى أى عناية أو اهتمام من المسئولين ، ومع انطلاقة ثورة يوليو 1952 ، ومع مبدأ التفكير العلمى فى النهوض بالمجتمع المصرى كان لابد من أن يكون موضوع السكان من الموضوعات الأساسية لرسم أى خطة اجتماعية .

ففى عام 1953 أنشئت " اللجنة الأهلية لمسائل السكان " كإحدى لجان المجلس الدائم للخدمات العامة، وكانت مهمة هذه اللجنة دراسة الظواهر السكانية من كافة جوانبها وتحديد العوامل التى تؤثر فيها ووضع التوصيات اللازمةلتصميم السياسة السكانية للبلاد على أساس علمى يتناسب مع حاجات البلاد ومع السياسة الاجتماعية . ولقد تفرعت من اللجنة العامة لجان فرعية (اقتصادية وديمجرافية وطبية) كما ظهرت وحدات تنظيم الأسرة هادفة إلى رفع مستوى الأسرة الاجتماعى والصحى ومكافحة الإجهاض وعلاج العقم بما يكفل إيجاد أسرة سعيدة مطمئنة ومستقرة فى معيشتها المناسبة .

وفى سبتمبر عام 1958 أشهرت جمعية الدراسات السكانية وسجلت بوزارة الشئون الاجتماعية وتتلخص أهداف الجمعية فيما يلى :

- دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية

فى مصر مع الاهتمام ببحث العوامل النفسية والاجتماعية والتقليدية التى تؤثر فى هذه الاتجاهات فى البيئات المختلفة عند طبقات الشعب بمستوياتها الاقتصادية والثقافية المتباينة مع دراسة أسباب هذه الاتجاهات وتقدير ما ينتظر منها من نتائج .

- دراسة العلاقة بين نمو السكان وبين النمو الاقتصادى على ضوء موارد مصر الحالية وامكانياتها الفعلية وتصوير الموقف تصويرا واقعيا يعتمد على الأرقام مع تقديم توصيات بشأن استكمال ما قد تتكشف عنه الدراسة من نقص فى إحصاءاتنا السكانية .
- دراسة الإجراءات والوسائل التى يمكن الاستعانة بها فى الاتجاهات السكانية فى ضوء تجارب البلاد التى سبقت فى هذاالميدان وبخاصة تلك البلاد التى تتشابه معنا فى ظروفها الإقتصادية والاجتماعية.
- دراسة ما تحيله إليها الجهات المعنية بالمشكلة من موضوعات مختلفة .
- التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساسا لرسم سياسة سكانية تتفق والأهداف القومية وتحقق البلاد ما ترجوه لها من مكانة دوليةعظيمة.
- إنشاء وحدات تنظيم الأسرة لتكون مقرا للدراسات والبحوث التى تقوم بها الجمعية .

وقد سارت الجمعية فى طريقها تؤدى رسالتها فى خدمة المجتمع وتأكدت أهميتها ودورها الفعال إزاء التزايد المضطرد فى الزيادة السكانية الذى ظهر بصورة واضحة منذ بداية الستينات . وقد نص على ذلك فى الميثاق الوطنى فى الباب السابع على " أن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ، وإذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة فإن ضرورة الاندفاع نحو زيادة الإنتاج

بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الإنتاج ... الخ " . كما نص على أن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ... " وسجل الميثاق فى نفس الباب عاملين قويين لحل هذه المشكلة :

الأول : الوعى الثقافى : فنص على "أن الادراك العميق لضرروة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان " .

والثانى : العلم الحديث : إذ نص على " أن محاولات تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة " .

وفى عام1965 تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، وكان بداية العمل الفعلى للبرنامج القومى لتنظيم الأسرة، الذى يمكن اعتباره أول سياسة سكانية قومية فى مصر ، ركزت على معالجة بعد واحد من أبعاد المشكلة السكانية ، وهو بعد النمو السكانى من خلال استخدام المدخل الصحى القائم على إتاحة وسائل تنظيم الأسرة مع استخدام أساليب الإعلام والاتصال للترويج لها . وقد حددت مهمة هذا المجلس فى الآتى:

- وضع تخطيط شامل لبرامج تنظيم الأسرة وإعداد برنامج زمنى محدد للتنفيذ والتقويم والمتابعة .
- تنظيم التعاون بين الأجهزة المختلفة التى تساهم فى هذه البرامج .
- يكون لهذا المجلس الأعلى ميزانية مستقلة .
- دراسة وتشجيع وتنسيق المسائل السكانية الطبية والإحصائية والاجتماعية والاقتصادية وما يرتبط بذلك من البحوث المتعلقة بتنظيم الأسرة .

وإنبثق من هذا المجلس جهاز تنفيذى يتولى وضع الخطط التفصيلية لمشروع تنظيم الأسرة ومتابعتها وكذلك وضع الميزانية لضمان سير العمل فى جميع أنحاء الجمهورية ، كما وافق المجلس على إنشاء لجان على مستوى كل محافظة برئاسة

المحافظة للإشراف على كافة العمليات التنفيذية فيها وعلى تعيين مدير تنفيذى متفرغ للمشروع فى كل محافظة .

وفى عام 1973 بدأت المرحلة الأولى التى أطلق عليها " المدخل الاجتماعى الاقتصادى لتخفيض الإنجاب " والتى صدرت أيضا عن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، وقد أكدت على الدور الفعال والمتميز للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى هذه الصدد ، وقد حددت تلك السياسة تسع عوامل رأت أن معالجتها معاً فى آن واحد تؤدى إلى إحداث تأثير واضح على الإنجاب وهى :

- رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة.
- التعليم .
- تشغيل المرأة .
- الميكنة الزراعية .
- تصنيع الريف .
- خفض معدلات الوفيات .
- الضمان الاجتماعى .
- الإعلام والتوعية .
- توفير الخدمات متضمنة خدمات تنظيم الأسرة.

1 - رفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة :

إذا كان المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة تحت مستوى معين فإن الأسرة لا ترى فى كثرة الأطفال مزيداً من الخسارة ، بل قد تأمل أن يعودوا عليها ببعض المكاسب المادية . لذلك فإن رفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة فوق حد معين يجعل أفراد الأسرة أكثر إحساساً بكيانهم وأكثر إدراكاً للظروف المحيطة بهم ، بما يدفعهم نحو طلب المزيد من الكفاية بل المزيد من الرفاهية . ومن البديهى أن يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة حين يزيد عدد أفرادها. ولذلك وبافتراض توافر حد معقول من التعليم والوعى فإن رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة يؤدى إلى تخفيض النمو السكانى . ومع ملاحظة أن الانعاش الاقتصادى الناتج عن بعض

المشروعات مثل الاصلاح الزراعى قد يصاحبه فى المراحل الأولى ارتفاع فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ولكن على المدىالطويل يؤدى رفع المستوى الاجتماعىالاقتصادى للمجتمع إلى خفض معدلات الزيادة الطبيعية .

إن العمل التطبيقى المؤسس على العوامل المؤثرة بالاسراع يخفض النمو السكانى يحقق الأهداف التفصيلية التالية بالنسبة لرفع المستوى الاقتصادى للأسرة وتتمثل فى الآتى :

- التنمية والرعاية الاجتماعية للأسرة حتى تصل إلى المستوى الذى تكتسب عنده اتجاهات الأبواب المنخفض .
- الارتفاع بالمستوى الثقافى والحضارى للأسرة لتحقيق رفاهيتها .
- رفع مستوى الدخل الفردى والدخل القومى وتوجيه الزيادة نحو تحقيق المجتمع الريفى الواعى القريب من المستوى الحضرى بما يكفل الإسراع بخفض النمو السكانى .
- رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرالريفية المهجرة إلى المناطق الجديدة ونقلهم إلى مستوى أكثر تقدماً عن المستوى الذى كانوا عليه وتخفيفاً لضغط السكان على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .
- رفع سن تشغيل الأحداث من12 إلى 15 سنة ليتفق مع سن التعليم الإلزامى ، وحتى لا تعتمد الأسرة على أطفالها فى سن مبكر كمصدر للدخل لها .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة التالية :

- تشجيع الجهود الأهلية فى إقامة مشروعات الصناعات الريفية والبيئية بأشكالها المختلفة.
- تطوير مشروع الأسر المنتجة ليعود بربح أكبر على الأسر .
- تنشيط العمل فى محو الأمية .
- زيادة الكفاية الإنتاجية عن طريق مشروعات خطة

التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتوجيه هذه الزيادة نحو رفع مستوى المعيشة وتعميق الوعى للتخطيط لأسرة محدودة العدد ذات مستوى اجتماعى مناسب.

- التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى بغرض زيادة الرقعة المنزرعة وزيادة دخول المهجرين إليها وتكوين مجتمعات حضارية متكاملة تتوافر فيها المساكن الصحية المزودة بالكهرباء والمياه ، كما تتوافر فيها باقى الخدمات المختلفة ووسائل التسلية والتشغيل لضمان استقرار المستوطنين بالمناطق المستحدثة وحتى لا يشعروا بالحنين إلى العودة إلى المناطق المهجرين منها .
- التوسع فى تطوير مراكز ومعاهد التدريب المهنى للطبية فى سن 19 - 15 سنة لتأهيلهم كعمال مهرة ونصف مهرة .
- اقتراح التشريعات الكفيلة بمنع تشغيل الصبية قبل سن 15 سنة .

2 - التعليم :

يؤثر التعليم فى النمو السكانى بتوسيع وتعميق إدراك الفرد . ويوجد لديه تطلعات جديدة نحو حياة اجتماعية أفضل وإذا استمر الفرد إلى مرحلة متقدمة من التعليم فإنه يؤخذ سن الزواج مما يؤثر فى خفض معدل الخصوبة ، كذلك فإن التعليم يؤثر بشكل خاص من خلال فرص العمل التى يفتحها أمام المتعلم . كما أن له أثراً على بقية العوامل المؤثرة بالاسراع بخفض النمو السكانى . والتعليم يجعل المجتمع أكثر استعدادا وتقبلا للاعلام والتثقيف .

ومن خلال الاهتمام بالتعليم لخفض النمو السكانى يمكن تحقيق الأهداف التالية :

- إعداد القادة والمعلمين للتنبيه بالمشكلة السكانية وتنمية الوعى المتصل بتنظيم الأسرة.
- تنبيه أذهان الطلاب للمشكلة السكانية وتنمية إدراكهم لتنظيم الأسرة .
- دفع ومساندة الأنشطة المختلفة لباقى الجهات

المعنية بالسكان وتنظيم الأسرة .
ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :

- تدعيم الدراسات السكانية ضمن مناهج التعليم الثانوى العام والفنى وتعليم الكبار .
- تدعيم ما جاء بالكتب المقررة خاصة بالدراسات السكانية .
- تدريب المعلمين فى الخدمة .
- المضى فى تنفيذ السياسة التعليمية التى وافق عليها مجلس الوزراء بشأن تطوير التعليم الابتدائى والتعليم الفنى .
- تدعيم البرامج الإعلامية التعليمية لخدمة المشروع القومى للسكان وتنظيم الأسرة .
- الإفادة من التشكيلات المدرسية وأنشطتها فى اقناع التلاميذ وأولياء أمورهم بالموضوعات المتصلة للسكان والأسرة .

3 - تشغيل المرأة :

إن عمل المرأة وخاصة خارج البيت والحقل ، ودخولها مجال الإنتاج المباشر بشكل أساسى لتكون قوة عاملة نشيطة من شأنه أن يؤدى إلى :

- اكتساب المرأة مكانة حديدة فى المجتمع .
- إرتفاع دخل الأسرة .
- تقليل الخوف الذى تعيش فيه المرأة عندما يسيطر عليها شبح الطلاق أو تعدد الزوجات . ويزيد من شعورها بالأمن على مستقبلها .
- انخفاض نسبة الاعالة .
- تغيير النمط الاقتصادى للأسرة ومن ثم تغيير سيكلوجية الأسرة ومن تجاه الانجاب الزائد وينشأ عن عمالة المرأة تناقص بين مقتضيات إمكانتها الجديدة كامرأة عاملة ورفاهيتها وبين الانجاب الزائد .

لذلك ، فالمفروض أن تشجيع تشغيل المرأة وخاصة إذا اقترن بتعليمها وتدريبها يؤدى إلى الاقلال من الانجاب ليزول التناقض لصالح دورها الجديد

كامرأة عاملة . وتشغيل المرأة يحقق الأهداف الآتية :

- **زيادة نسبة الإناث العاملات من 7% سنة 1972 إلى 20% سنة 1982 من إجمالى القوى العاملة المنتجة البسيطة .**
- **تشجيع تشغيل المرأة خارج البيت والحقل لتكون ضمن القوى المنتجة النشطة وتأثير ذلك على اكتسابها الاتجاهات الجديدة نحو الإنجاب المنخفض.**

ولتحقيق هذين الهدفين ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :

- تشجيع تشغيل المرأة فى المشروعات الصناعية البيئية التى تسمح نوعيتها بتشغيل نسبة عالية من الإناث .
- زيادة نسبة العاملات فى مشروعات التكامل الزراعى الصناعى وخاصة فى الأراضى الجديدة .
- التوسع فى إنشاء دور الحضانة لأطفال العاملات.
- تخطيط المشروعات التى تؤدى إلى تشغيل نسبة عالية من الإناث ورسم سياسة للقوى العاملة تخدم هذا الهدف واقتراح التشريعات التى تضمن تنفيذ هذه السياسة .

4 - الميكنة الزراعية :

يعتمد العمل الزراعى بأسلوبه التقليدى على كثرة اليد العاملة ، ولذلك يتجه سكان الريف إلى الانجاب الزائد لمواجهة الحاجة إلى العمالة اللازمة ، أى أن سلوكهم الانجابى المرتفع رد فعل طبيعى للظروف السائدة فى هذه المجتمعات .

وعند إحلال الآلة البسيطة ثم المعقدة محل القوى البشرية ، المفروض وقد انتفت الدوافع نحو الانجاب الزائد أن تتكون لدى الناس الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض بالاضافة إلى أن إحلال الآلة محل القوى البشرية يرفع من المستوى الصحى للبيئة ومن مستوى الوعى والدخل للأسرة بما يسرع بالتأثير فى خفض النمو السكانى . واستخدام الميكنة الزراعية يحقق الأهداف الآتية لخفض النمو السكانى :

- تعديل الهيكل الاجتماعى للأسرة الريفية وتقريبها للمستوى الحضرى بما يؤثر إيجابياً فى اتجاه خفض النمو السكانى .
- تغيير الأنماط الاجتماعية للأسرة الريفية فى الأراضى الجديدة بغرض زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة دخل الأسرة الريفية . وباحلال الآلات محل الحيوان وإقلال الطلب على الأسدى العاملة مما يؤثر فى الإسراع بخفض النمو السكانى .

ولتحقيق هذين الهدفين ينبغى تنفيذ الأنشطة التالية :

- إحلال الآلات الزراعية محل العمل العضلى وعدم استخدام الماشية فى الزراعة .
- التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية فى الأرض الجديدة وإنشاء الورش ومراكز الصيانة .
- تدريب الرجال والسيدات فى الريف على استخدام الآلات وصيانتها وإصلاحها .

5 - تصنيع الريف :

إن وجود الصناعة بكل أشكالها فى الريف له قيمة اجتماعية كبيرة بالاضافة إلى القيمة الاقتصادية. فالصناعة تؤدى إلى تحضر الريف ، وتؤثر على الخصوبة بفعل تهيئتها للظروف الدافعة لرفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع الريفى ، ومن ثم تكتشب الجماهير اتجاهات جديدة نحو الانجاب المنخفض . والعمل على تصنيع الريف يحقق الأهداف الآتية:

- تغيير النمط الاجتماعى للأسرة فى الريف بغية تقريبها من المستوى الحضرى باستثمار أوقات الفراغ ، والحد من البطالة الموسمية وإحلال العمالة الدائمة محلها وامتصاص فائض العمالة الناتج من التطبيق الآلى فى الزراعة ، وبالتالى يسرع فى خفض النمو السكانى .
- تعريف الجماهير بالمشكلة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة .
- تغيير النمط الاجتماعى للأسر المهجرة إلى الأراضى الجديدة عن طريق تصنيع جزء من الإنتاج الزراعى فى المزارع الحكومية التى تحتفظ بهما الدولة وفى المزارع التعاونية التى سيمتلكها أو يؤجرها المهجرون إلى الأراضى الجديدة .
- إيجاد العمل الدائم للمرأة الريفية فى عمليات التصنيع الزراعى .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :

- التوسع فى التصنيع الزراعى عن طريق مشروعات ومؤسسات اللحوم والدواجن وغيرها.
- تنمية التوسع فى المحاصيل السكرية والزيتية والبستانية والألبان لتشغيل المصانع بكاقاتها الإنتاجية الكاملة واستيعاب الأيدى المتعطلة كلياً أو جزئياً فى الريف .
- البدء فى إنشاء مشروعات التكامل الزراعى الصناعى فى الأراضى الجديدة مع زيادة نسبة العاملات فى هذه المشروعات .

6 - تخفيض معدل وفيات الأطفال :

عند ارتفاع معدل وفيات الأطفال ، يكون دوافع الأبوين نحو الإنجاب الزائد تعويضا لوفياتهم التى يصل معدلها فى مصر إلى 119 فى الألف بينما ينخفض هذا المعدل في بعض الدول المتقدمة إلى أقل من 10 فى الألف ، فإذا إنخفض معدل وفيات الأطفال نتيجة لعديد من الأنشطة الصحية المباشرة الموجهة للأم والطفل والتطعيم الجماعى واصحاح البيئةوالتغذية وغيرها والتنمية الاجتماعية ، فالمفروض نتيجة لذلك أن يطمئن الأبوين على استمرار حياة أطفالهم وأن يكتسبوا الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض .

ومن المعروف أن تأثير انخفاض وفيات الأطفال على السلوك الانجابى لا يظهر مباشرة بل بعد انقضاء فترة زمنية، ولكن الجهود المكثفة المبذولة فى مجال التوعية تسرع باحداث هذا التحول.

وتخفيض معدل وفيات الأطفال يحقق الأهداف الآتية :

- خفض معدل وفيات الأطفال من 119 فى الألف سنة 1973 إلى 80 فى الألف سنة 1982 بمتوسط انخفاض سنوى قدره 4 فى الألف .
- الرعاية والتثقيف الاجتماعى للأمومة والطفولة من أجل التأثير فى خفض معدل وفيات الأطفال .
- اصحاح الهيئة وخاصة فى المجتمع الريفى ولاسيما فى الأراضى الجديدة بما يؤثر فى خفض معدل

وفيات الأطفال وبالتالى يسرى بالتأثير فى خفض النمو السكانى .

ولتحقيق هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية لتخفيض معدل وفيات الأطفال :

- التركيز على رعاية الطفل والأم صحياً .
- اصحاح البيئة مع تشجيع الجهود التطوعية والحكومية فى هذا المجال .
- التعليم الجماعى .
- التوسع فى إنشاء دور الحضانة وتكثيف الرعاية الصحية فيها .
- نشر الثقافة الصحية بين السكان وبالأخص الوالدين والأطفال .
- إثارة الاهتمام بتغذية الأم والأطفال .
- التوجيه والإرشاد الأسرى المدعم للروابط الأسرية ورعاية وتربية الطفل .
- ايجاد أماكن الإيواء الجماعى للحيوانات والطيور فى المجتمع الريفى وفى المزارع الحكومية والتعاونية على مصادر التلوث المؤدية إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال .
- انشاء مصانع لتصنيع المخلفات الحيوانية والنباتية.
- توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحى والمساكن الصحية فى المجتمع الريفى وفى الأراضى الجديدة.

7 - الضمان الاجتماعى :

يعتبر الأولاد مصدرا هاما لتأمين مستقبل الوالدين عند الشيخوخة وللأمن والعزوة فى المجتمع الريفى على وجه الخصوص ، فإذا تم إحلال الضمان الاجتماعى والتأمينات التى يوفرها المجتمع للأسرة والفرد محل الضمان الذى يعطيه الطفل لأسرته ، فالمفروض أن ينعكس أثر ذلك على اكتساب الأبوين الاتجاهات الجديدة نحو الانجاب المنخفض ، ولعل ذلك يمكن تنفيذه من خلال الاهتمام بالآتى :

- إجراء الدراسات اللازمة لتشريعات التأمينات الاجتماعية للفئات التى لا تتمتع بمزايا هذه

التأمينات .
- تشجيع الجهود الأهلية فى جمعيات الرعاية الاجتماعية .

8 - الاعلام والتوعية :

إن تعريف الجماهير بخطورة المشكلة السكانية وبمسئولياتهم تجاهها ، عن طريق أجهزة الاعلام أو قيادات الرأى المحلية ، وإثارة اهتمامهم بأهداف تنظيم الأسرة الصغيرة وبالوسائل والخدمات المتعلقة بها ورخص الأفكار الخاطئة والشائعات وحث الجماهير وخاصة أفراد المجتمع الانتقالى ، على تحويل سلوكياتهم إلى الإنجاب المنخفض يدعم الاتجاهات الجديدة التى اكتسبوها نتيجة ظروف حياتهم الجديدة ، ومن شأن كل ذلك أن يؤثر فى الاسراع بخفض النمو السكانى . وفى الواقع أن الاهتمام بالاعلام والتوعية يحقق الأهداف الآتية :

- تعريف الجماهير بالمشكلة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة .
- تعريف الجماهير بالعوامل المؤثرة بالإسراع فى خفض النمو السكانى .
- دفع ومساندة أنشطة كافة الأجهزة المعنية فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .
- تدعيم مشروع الرائدات والريفيات والأندية النسائية كمدخل رئيسى للتوعية النسائية .
- التوسع فى تدريب القيادات المحلية .
- الدعوة إلى تنظيم الأسرة بين العمال فى المنشآت الصناعية والتجمعات العمالية .
- إقناع جماهير الريف والمستوطنين للأراضى الجديدة بأهداف تنظيم الأسرة .

ولتحقيق أهداف الاعلام والتوعية لخفض النمو السكانى ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :

- توجيه العمل الإعلامى المتصل بالسكان وتنظيم الأسرة إلى الجمهور بفئاته المختلفة والتى تتمثل فى الفئات الآتية :
  - القيادات المركزية بنوعياتها المختلفة .

- القيادات الإقليمية بنوعياتها المختلفة .
- القيادات المحلية بنوعياتها المختلفة .
- القائمين بأداء الخدمات فى كافة المواقع .
- الجمهور المستهدف حسب دوافعه نحو الإنجاب فى الحضر والريف والمجتمع الانتقالى .

- عمل البرامج الإعلامية المستثمرة لكل وسائل وأشكال الاتصال الجماهيرى فى الإذاعة والصحافة والتليفزيون وغيرها .
- وضع استراتيجية محددة للعمل الإعلامى ، بمراعاة مناسبة الأشكال والوسائل الإعلامية لتوعية الجمهور المستهدف ، مع اختيار المدخل المناسب للرسالة الموجهة إلى الجمهور .
- اختيار المادة العلمية المعبرة عن أثر العوامل المتصلة بالإسراع بخفض النمو السكانى .
- توجيه العمل الثقافى عن طريق السينما والمسرح والكتاب ، والفنون التشكيلية ومراكز وقصور الثقافة لطرح المشكلة على الجماهير ومعالجتها .
- وصول النقابات والقيادات العمالية بالدعوة إلى تنظيم الأسرة بين العمال فى مناطق تجمعهم من خلال الاتصال الجماعى والشخصى .
- قيام الرائدات الريفيات والاخصائيين الاجتماعيين والمسئولين بالارشاد الزراعى والجمعيات التعاونية والاتحاد التعاونى وجمعيات تنمية المجتمع فى الريف والأراضى الجديدة بالدعوة إلى تنظيم الأسرة بين الفلاحين والجماهير المستوطنة للأراضى الجديدة سواء بالاتصال الجماهيرى أو الشخصى .
- إدخال موضوع السكان وتنظيم الأسرة فى البرامج التدريبية للعاملين والعاملات وفى مشروعات التكامل الزراعى الصناعى وضمن برامج محو الأمية .
- تزويد القيادات الدينية والجماهير بالمراجع والفتاوى بأنواعها المختلفة الداعية إلى النهوض بالأسرة مع تدعيم الدعوة وإسنادها إلى العلماء

المتخصصين .

9 - توفير الخدمات متضمنة خدمات تنظيم الأسرة :

المفروض عند توافر الوسائل ، وفى حالة إرتفاع مستوى نوعية الخدمات سواء كانت اجتماعية أو طبية أو تنظيمية وادارية ، وكذلك عند توافر الوسائل أن يحدث اسراع فى خفض الخصوبة وخاصة لأفراد المجتمع الحضرى والانتقالى الذين اكتسبوا الاتجاهات والسلوك أو بعضه نحو الانجاب المنخفض .

تهدف خدمات تنظيم الأسرة الوصول إلى ما يسمى بالمجتمع المستهدف ، وهم المتزوجون من السيدات والرجال فى سن الانجاب ، وإقناعهم بتنظيم الأسرة ومتابعة ترددهم على وحدات تنظيم الأسرة أو انقطاعهم والأسباب المؤدية إلى ذلك ومعالجة هذه الأسباب والكشف الطبى عليهم واختيار الوسيلة المناسبة لهم وعلاج الأعراض الجانبية المترتبة على استخدام الوسائل .

وأخيرا فإنه بالرغم من أن هذه العوامل تمثل جزءاً من أهم العوامل المؤثرة فى الاسراع بخفض النمو السكانى إلا أنها متداخلة ومترابطة ويصعب عزل كل عامل منها عن بقية العوامل كما يصعب قياس أثر كل عامل منها على إنفراد ، كذلك فإن الأهداف التفصيلية التى يمكن أن تحقق نتيجة لتأثير هذه العوامل ومحصلة الأنشطة المؤدية إلى هذه الأهداف تمثل الترجمة العملية والعلمية لقومية مشروع السكان وتنظيم الأسرة باعتبار أن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة فى مصر قضية اجتماعية اقتصادية . ولتحقيق ذلك ينبغى الاهتمام بتنفيذ الأنشطة الآتية :

- توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية فى مراكز أداء الخدمة الأهلية الحكومية عن طريق :
  - إقناع المترددين على الوحدات بأهداف تنظيم الأسرة .
  - الوصول إلى منازل غير المترددين لإقناعهم.
  - متابعة التردد والانقطاع وأسبابه وعلاجها.
- تدعيم مكاتب التوجيه الأسرى وتطويرها للقيام

بالخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة .
- توفير الخدمات الطبية الفنية من خلال :
  - علاج الأعراض الجانبية .
  - توفير صرف الوسائل .
- إنشاء عيادة لتنظيم الأسرة كجزء من الخدمات الاجتماعية والطبية فى المنشآت الصناعية والمشروعات الزراعية الصناعية .
- توفير الخدمات التنظيمية والإدارية ، وجمع البيانات حول الإحصاءات الحيوية وأداء الخدمة .

ومن خلال تحقيق أهداف كل العوامل التى سبق ذكرها يمكن تحقيق الأهداف الآتية :

- تأكيد قومية المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة باعتبارها قضية اجتماعية يجب أن يكون من أولى مهام التنظيم السياسى بجانب الأجهزة التنفيذية .
- رقابة تنفيذ السياسات والأنشطة والتشريعات المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة .
- قياس آراء الجماهير فيما يتعلق بالجهود المبذولة فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .
- تعضيد الدعوة إلى قيمة الإنسان من أجل ضرورة علاج التخلف والإسراع فى الأخذ بوسائل الرقى بالأسرة والمجتمع .

وفى ضوء هذه الأهداف ينبغى تنفيذ الأنشطة الآتية :

- قيام القيادات السياسية على اختلاف مستوياتها بالدعوة إلى تنظيم الأسرة باعتباره قضية قومية اجتماعية سياسية .
- إدخال موضوع السكان وتنظيم الأسرة ضمن أنشطة التثقيف والتدريب القيادى والتوعية الجماهيرية التى تقوم بها كافة التنظيمات السياسية .
- الدعوة إلى رفع قيمة الإنسان وتكريمه فى شتى مناحى الحياة مع التركيز على القيم والثقافة الدينية التى تمجد العمل والإنتاج والتنظيم والتخطيط للمستقبل والارتقاء بمستوى الفرد والأسرة ، مع العمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة .

- تحديد الإطار السياسى والرقابة الشعبية لكافة الأنشطة التنفيذية والتشريعية فى مجال السكان وتنظيم الأسرة .

هذا - وقد حدد المشروع القومى الدور الذى يجب أن تقوم به كل وزارة فى إنجاح هذا المشروع لتحقيق أهداف السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة وهى وزارات : الصحة، الشئون الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية ، الإعلام ، الثقافة ، الزراعة واستصلاح الأراضى ، الأوقاف ، التعليم ، القوى العاملة ، الحكم المحلى ، وجهاز السكان وتنظيم الأسرة وغيرها ، وفيما يلى يمكن تحديد مسئوليات كل من هذه الأجهزة على النحو التالى :

1 - وزارة الصحة :

تلتزم وزارة الصحة بخفض معدل وفيات الأطفال من 119 فى الألف سنة 1973 إلى 80 فى الألف سنة 1982 عن طريق التركيز على رعاية الأم والطفل صحياً ، وإثارة الاهتمام بتغذيتهما بأطعمة ذات سعرات حرارية متكاملة ، وإصحاح البيئة ، وتنمية الأنشطة الوقائية ، وتكثيف الرعاية الصحية فى دور الحضانة وفى المدارس من خلال الاستفادة من مجال إدارة المستشفيات والمجالس الصحية القروية والأنشطة الاجتماعية بالمستشفيات . وكذلك تلتزم بتوفير الوسائل والخدمات المتعلقة بها لعدد يتزايد من المستفيدين بها من 543.000 سيدة سنة 1977 إلى 2.5 مليون سيدة سنة 1982 بما يساوى 40% من المتزوجين فى سن الإنجاب ، وعليها من أجل ذلك الاستفادة من خبرات الأخصائيات الاجتماعيات فى إقناع المترددات على الوحدات الصحية بأهداف تنظيم الأسرة والوصول إلى منازل غير المترددات ومتابعة التردد والانقطاع وعلاجهما وتوفير كل ما تحقق النجاح لهذه الأهداف.

2 - وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات :

تلتزم بالتنمية والرعاية الاجتماعية للأسرة حتى تصل إلى المستوى الذى تكتسب عنده اتجاهات

الإنجاب المنخفض وذلك عن طريق تشجيع الجهود الأهلية فى مشروعات الصناعات الريفية والبيئية ، مع تنشيط العمل فى محو الأمية ومراكز التدريب المهنى للفتيات. وتلتزم أيضا بتشجيع تشغيل المرأة خارج البيت والحقل ، حيث يضطرها العمل إلى ضرورة تخفيض مرات إنجابها وذلك عن طريق توفير فرص العمل البيئية لها والتوسع فى دور الحضانة لأطفال العاملات من أفراد المجتمع الانتقالى. وتلتزم أيضا بالرعاية والتثقيف الاجتماعى للأمومة والطفولة من أجل التأثير فى خفض معدل وفيات الأطفال وذلك عن طريق التوجيه والإرشاد الأسرى المدعم للروابط الأسرية ورعاية الأطفال . وتلتزم أيضا بإحلال الضمان الاجتماعى محل الضمان الذى يعطيه الطفل لأسرته مما يدفع الأبوين إلى الإنصراف عن الإنجاب المرتفع إلى الانجاب المنخفض وذلك عن طريق إجراء الدراسات الضرورية لتشريعات الضمان الاجتماعى للأسرة فى حالات العجز أو الشيخوخة أو الوفاة . وكذلك تلتزم بتوفير ورفع مستوى الخدمة عن طريق توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية فى مراكز أداء الخدمة الأهلية والحكومية ، وتدعيم مكاتب التوجيه الأسرى وتطويرها وإقناع الجماهير المستفيدة من هذه الخدمات بأهداف تنظيم الأسرة وإجراء الدراسات والاحصاءات الضرورية.

3 - وزارة الاعلام والثقافة :

تلتزم بالتعريف بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة وذلك عن طريق توجيه العمل الإعلامى المتصل بالسكان وتنظيم الأسرة إلى الجمهور بمختلف فئاته وقياداته حسب دوافعه نحو الإنجاب فى البدو والريف وفى المجتمع الانتقالى والحضرى وعمل البرامج الإعلامية المستثمرة لكل وسائل وأشكال الاتصال الجماهيرى مثل الإذاعة والتليفزيون والصحافة وأجهزة الاتحاد الاشتراكى من خلال استراتيجية محددة للعمل الإعلامى العلمى . وتلتزم أيضا بالارتقاء بالمستوى الثقافى والحضارى للأسرة

لتحقيق رفاهيتها وزيادة قدرة المجتمع المصرى على مواجهة المشكلة السكانية مواجهة ثقافية مستنيرة وذكل عن طريق التركيز على المجتمع الريفى للتأثير فى اتجاهاته وأنماط سلوكه نحو الإنجاب ، والعمل بشتى الوسائل على رفع المستوى الثقافى والحضارى والاقتصادى للمواطنين الريفيين ، والعمل على إصدار التشريعات التى تمنع تشغيل الأحداث فى الريف فى سن مبكرة وتوجيههم مهنياً ودعوة كتاب القصة السينمائية والمسرحية والفنانين التشكيليين إلى عرض المشكلة من خلال مؤلفاتهم وإنتاجهم الفنى وتدريب القيادات الثقافية والعاملين فى الثقافة الجماهيرية على الأساليب الفعالة لمخاطفة الجماهير وإقناعهم بالحلول المثلى لتلك المشكلة .

4 - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى :

تلتزم برفع مستوى الدخل الفردى والدخل القومى وتغيير النمط الاجتماعى للأسرة فى الريف بغية تقريبها من المستوى الحضرى باستثمار أوقات الفراغ والحد من البطالة الموسمية وإيجاد العمل الملائم للمرأة مثل الرجل وتعديل البناء الاجتماعى للأسرة بما يؤثر إيجابيا فى اتجاه تخفيض الخصوبة وإصحاح البيئة فى المجتمع الريفى عن طريق التوجيه لتجميع الحيوانات والطيور فى أماكن تبعد عن السكن مما يؤدى إلى خفض الوفيات فى الأطفال ويؤثر عكسيا فى الانجاب وإقناع الجماهير فى المجتمع الريفى بتنظيم الإنجاب وذلك عن طريق زيادة الكفاية الإنتاجية لمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع فى التصنيع الزراعى وتنمية التوسع فى المحاصيل السكرية والزيتية والبستانية والألبان وإحلال الآلات الزراعية محل العمل العضلى والدعوة إلى إيجاد أماكن الإيواء الجماعى للحيوانات والطيور والارشاد الزراعى بالاتصال الفردى والجماعى لرفع مستوى المعيشة وتعميق الوعى للتخطيط لأسرة محدودة العدد ذات مستوى اجتماعى مناسب . وتلتزم أيضا بتغيير النمط الاجتماعى للأسرة

المهجرة إلى الأراضى الجديدة بغرض زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة دخل الأسرة الريفية وتخفيف الضغط السكانى على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وذلك بالتوسع فى مشروعات الاستصلاح الزراعى ومشروعات التكامل الزراعى والتهجير من أجل زيادة التوازن السكانى بين مناطق التخلخل والكثافة السكانيتين . وكذلك تلتزم بإقناع الجماهير المستوطنة للأراضى الجديدة بأهداف تنظيم الأسرة وذلك عن طريق إقامة الجمعيات التعاونية العامة للأراضى المستصلحة من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية والعاملين فيها بإرشاد أعضائها نحو الإيمان بأهداف تنظيم الأسرة وإنشاء عيادات تنظيم الأسرة كجزء من الخدمات الاجتماعية والطبية بكل مشروع زراعى صناعى .

5 - وزارة الأوقاف وشئون الأزهر :

وتلتزم بتعضيد الدعوة إلى رفع قيمة الإنسان من أجل ضرورة علاج التخلف والإسراع فى الأخذ بوسائل الرقى بالأسرة والمجتمع وذلك بالدعوة إلى رفع قيمة الإنسان وتكريمه مع التركيز على القيم الاجتماعية الدينية التى تمجد العمل والإنتاج والتنظيم والتخطيط للمستقبل والارتقاء بمستوى الفرد والأسرة. وكذلك العمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الدينية الخاطئة ، مع إسناد كل تلك الأعمال إلى العلماء المتخصصين وتزويد القيادات الدينية فى المساجد وكذلك الجماهير بالمراجع والفتاوى الداعية إلى تنظيم الأسرة بمختلف أنواعها .

6 - وزارة التعليم :

تلتزم بإعداد القادة والمعلمين للتنبيه بالمشكلة السكانية وتنمية الوعى المتصل بتنظيم الأسرة وتنبيه أذهان الطلاب للمشكلة السكانية وتنمية إدراكهم لتنظيم الأسرة ودفع ومساندة مختلف الأنشطة لباقى الجهات المعنية بتنظيم الأسرة وذلك عن طريق تدعيم الدراسات السكانية ضمن مناهج التعليم الثانوى العام والفنى وكذلك فى مجالات البحث العلمى التربوى

وتنشيط جهود محو الأمية وتكليف إدارة المعينات الدراسية والوسائل التعليمية باعداد الأفلام والشرائح والرسوم البيانية التوضيحية التى تخدم الموضوعات ذات الصلة المباشرة بتنظيم الأسرة والتخطيط لتنظيم معارض إقليمية ثابتة حول هذه الموضوعات وإدراج موضوع تنظيم الأسرة فى كل حلقات تدريب المعلمين والمعلمات والنظار والناظرات ومن إليهم من العاملين فى الحقل التعليمى .

7 - وزارة القوى العاملة :

تلتزم برفع سن التشغيل من 12 إلى 15 سنة وزيادة نسبة العاملات من 7% سنة1972إلى20% سنة 1982 والدعوة لتنظيم الأسرة بين العمال وتشكيلاتهم النقابية وذلك عن طريق إنشاء مراكز التدريب المهنى للصبية والبالغين واقتراح التشريعات الكفيلة بمنع تشغيل الصبية أقل من15سنة وتكليف النقابات العمالية بتوصيل الدعوة إلى تنظيم الأسرة إلى كل عامل فى مقر عمله من خلال الاتصال الشخصى والجماعى .

8 - وزارة الحكم المحلى :

تلتزم بالإشراف على تنفيذ الخطة القومية العشرية للسكان وتنظيم الأسرة على مستوى المحليات والدعوة إلى الإسراع بخفض معدل النمو السكانى وذلك عن طريق قيام المحليات (أجهزة الحكم المحلى على مستوى القرية والمركز أو القسم والمدن الصغيرة والكبيرة) بالتنسيق بين البرامج التفصيلية للوزارات والهيئات والأجهزة المعنية ووضعها فى برامج محلية عشرية وسنوية وتدريب أعضاء مجالس القوى والمدن على القيام بمسئوليات التنظيم الانجابى وكذلك قيام أجهزة الإعلام المحلية بالتعريف بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة وتوجيه العمل الإعلامى المحلى بما يتفق مع خصائص البيئة والجمهور المحلى وتقسيماته من حيث دوافعه نحو الإنجاب .

9 - دور التنظيمات السياسية :

تلتزم بتأكيد قومية تنظيم الأسرة باعتبارها

قضية اجتماعية سياسية من أولى مهام التنظيم السياسى ورقابة تنفيذ السياسات والأنشطة والتشريعات المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة وقياس آراء الجماهير فيما يتصل بالجهود المبذولة فى مجال السكان وتنظيم الأسرة والاستجابة الفورية السريعة لنتائج القياس وعلى أن تقوم التنظيمات السياسية على مستوى المحافظات والمراكز أو الأقسام والقرى بنشر وتعضيد الدعوة إلى أهداف الخطة القومية للسكان وتنظيم الأسرة وإقناع الجماهير بذلك من خلال العمل الوطنى .

10 - دور جهاز تنظيم الأسرة :

يلتزم بإعداد الدراسات القومية وتحضير مشروعات القرارات التى يتخذها المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الأسرة والبحوث التى تحتاج إليها الخطة فى مجالات اختصاصه وذلك عن طريق :

- اقتراح مشروعات الخطة العامة لتنظيم الأسرة وبرامجها .
- متابعة وتنفيذ الخطة التى يقرها المجلس وتقديم تقارير دورية إلى المجلس عن تنفيذها وما يعترض التنفيذ من عقبات ومقترحاته بشأن تذليلها .
- إبلاغ قرارت المجلس الأعلى إلى الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها .
- إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامى.
- إعداد مشروع الهيكل التنظيمى وجداول الوظائف بالجهاز .
- إعداد مشروع خطة تدريب العاملين فى مجال تنظيم الأسرة وتنسيقها مع الوزارات وتوجيههم بغية تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ميسورة .
- إعداد الدراسات والقيام بالبحوث المتعلقة بتنظيم الأسرة والمسائل السكانية فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية وما إليها .
- إعداد وتنفيذ البرامج العلمية والتدريبية والإعلامية وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج تنظيم الأسرة .

- الاتصال بالجهات والهيئات الأجنبية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال تنظيم الأسرة.
- قبول المنح الدراسية والإيفاد فيها وفى البعثات والأجازات والمؤتمرات والندوات والحلقات والدورات التى تبحث فى شئون تنظيم الأسرة بعد موافقة المجلس الأعلى ووفقا للقواعد المعمول بها.
- تنفيذ كل ما يعهد به المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة إلى الجهاز .

وقد قسمت تلك السياسة سكان مصر من حيث دوافعهم الإنجابية إلى ثلاثة أقسام هى : المجتمع الريفى ، والمجتمع الحضرى ، والمجتمع الانتقالى . فالمجتمع الريفى يميزه السلوك الإنجابى المرتفع ويرجع إلى سيادة أسلوب الزراعة التقليدية مع العادات والتقاليد المؤيدة للإنجاب المرتفع ، وتفشى الأمية وانخفاض نسبة عمالة المرأة . والمجتمع الحضرى يتسم بالاتجاه السلوكى منخفض الإنجاب ، ويرجع ذلك إلى وصول هذا المجتمع إلى درجة من النمو الاجتماعى والاقتصادى . أما المجتمع الانتقالى، فيتمثل فى أولئك الذين تركوا الريف وأقاموا فى الحضر ، فاكتسبوا اتجاهات تتفق مع الإنجاب المنخفض ، ولكنهم لا يزالون يحتفظون بأنماط سلوكية تدفعهم إلى كثرة الإنجاب .

وفى عام 1975 أعلنت المرحلة الثانية وهى المرحلة التى أطلق عليها " المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية فى مصر " ، وقد جاءت هذه المرحلة كتطوير للمرحلة السابقة بقصد زيادة الوعى لإمكان تخفيض معدلات النمو السكانى والفهم الأفضل للعلاقات المتبادلة بين السكان والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وفى هذه المرحلة عرفت المشكلة السكانية فى مصر من خلال أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة وهى :

- البعد العددى : ويتمثل فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، ومن بين الاقتراحات التى تناولت موضوع

الزيادة العددية فى السكان ، فرض عقوبات سلبية على الأمر التى تنجب أكثر من ثلاثة أطفال مثل الحرمان من مواد التموين المدعمة أو مجانية التعليم والعلاج ، ويتشدد البعض مطالبا بفرض ضرائب تصاعدية على الأسر بحسب عدد الأبناء التى تنجبها، واقترح البعض الآخر فرض التجنيد الإجبارى على الابن الذكر الوحيد للأسرة، إذا زاد عدد شقيقاته الإناث على اثنتين .

- أما البعد الثانى لتلك المرحلة : فيتمثل فى النظر إلى التوزيع السكانى غير المتكافئ ، حيث لا يزال معظم سكان القطر المصرى يحتشدون على طول وادى النيل ، فى شريطة الضيق وبين فرعى النيل فى الدلتا، وهناك اقتراحات لتشجيع المواطنين على الانتقال إلى المناطق العمرانية الجديدة وذلك بإعطائهم حوافز ، مثل تمليكهم الأراضى دون مقابل إذا التزموا بزراعتها والإقامة فيها فعلا ، وتهيئة البنية الأساسية مثل المرافق والطرق والمواصلات بواسطة الدولة لتشجيع الإقامة بها ، وغلق المدن الكبرى أمام هجرة الريفيين إليها بقيود إدارية ، وتوزيع استثمارات الخطة القومية على الأقاليم دون التركيز على المدن الكبرى بصفة عامة .

- فى حين أن البعد الثالث لهذه المرحلة : قد ركز على الخصائص السكانية غير الملائمة ، والتى تتمثل فى صفات السكان الصحية والثقافية والاجتماعية ، وهناك اقتراحات مختلفة من بينها عدم تسجيل عقود الزواج إلا إذا كان الزوجان ملمين بالقراءة والكتابة، وفرض الفحص الطبى مسبقاً قبل الزواج ، ورفع سن الزواج ، وعدم الاعتداد بشهادة التسنين عند الزواج لتضييق فرص التلاعب فى السن .

ويمكن القول أن تلك المرحلة تختلف عن سابقتها التى نظرت إلى المشكلة السكانية من خلال بعد واحد فقط من أبعادها ، هو بعد النمو السكانى ، إذ أضافت هذه المرحلة بعدى التوزيع والخصائص إلى بعد النمو . وهذا الاتجاه أخذت به استراتيجية التنمية

القومية فى مصر فى الفترة من عام 1978 إلى عام 1982 وحددت مسارات أربعة للعمل فى سبيل حل تلك المشكلة وهى :

- برنامج يستهدف تحقيق حجم أمثل للسكان عن طريق تخفيض معدل النمو السكانى وصياغة البرنامج القومى لتنظيم الأسرة والسكان فى إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .
- برنامج يستهدف إعادة رسم خريطة مصر السكانية من خلال إنشاء مجتمعات جديدة فى الصحراء .
- برنامج يصمم لإعدة بناء القرية لمصرية .
- برنامج يرتبط برفع إنتاجية القوى العاملة .

وفى إطار سياسة التنمية الشاملة للدولة تحددت أهداف السياسة القومية للسكان فى هذه المرحلة فى تحقيق الآتى :

- تحقيق معدل أمثل للنمو السكانى من خلال تخفيض معدلات المواليد ، وتخفيض وفيات الأطفال وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى دراسة الاتجاهات الحديثة للهجرة خارج البلاد .
- توزيع أفضل للسكان من خلال إبطاء تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر وتطوير الصحارى وإنشاء مجتمعات جديدة .
- تحسين الخصائص السكانية ، وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم ومكانة المرأة .

وفى ديسمبر سنة 1980 أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، إطار الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية وبرنامج تنظيم الأسرة ، وتحددت مجالات ثلاثة تستهدف تحقيق السياسة القومية الخاصة بتخفيض معدل المواليد من خلال زيادة معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وهذه المجالات هى :

- الارتقاء بالخدمات المتكاملة لتنظيم الأسرة من حيث تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للأسر الراغبة فى التنظيم .
- تصميم ووضع برنامج للتنمية الاجتماعية

والاقتصادية على مستوى المحليات ، بما يؤدى إلى ممارسة تنظيم الأسرة .

- تدعيم برامج التعليم والتربية السكانية والإعلام التى تهدف إلى تغيير السلوك الإيجابى ودعم مفهوم الأسرة الصغيرة وانتشار ممارسة تنظيم الأسرة على نطاق واسع .

وفى عام 1985 تغيرت الاستراتيجية الخاصة بالسكان وتنظيم الأسرة وساد الاتجاه نحو إعادة التركيز على تنظيم الأسرة فى إطار التنمية الشاملة مع تكثيف العمل الإعلامى ، وركزت الاستراتيجية الجديدة على أربع نقاط هى :

- زيادة فعالية برنامج استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- خفض معدلات وفيات الأطفال عن طريق توفير الرعاية الصحية لهم لحمايتهم خلال السنوات الأولى من أعمارهم .
- إتاحة مزيد من فرص العمل للمرأة .
- العمل على تخفيض معدل الإنجاب .

وعليه فإن نجاح السياسات السكانية يرتبط كثيراً بمشاركة المرأة فى هذه السياسات من خلال إدارة البرامج السكانية والاهتمام بتعليم المرأة ، حيث إن ذلك يؤدى إلى خفض معدلات الخصوبة . ومصر

قد عرفت السياسات السكانية القومية منذ منتصف ستينيات القرن الحالى ، وهى فى هذا سباقة بين بلدان العالم الثالث التى تعانى من مشكلات سكانية .

ومما سبق عرضه يمكن القول إن برامج الأسرة وحدها يمكن أن تحقق أساسيات تحسين نوعية الحياة الإنسانية ، كما إن جهود التنمية وحدها لا تبطئ الزيادة السكانية ، حيث إن الانجازات اللازمة للوصول إلى مستوى النمو الذى ترغب فى تحقيقه كثير من الدول النامية من خلال المجال التنموى ، هى إنجازات من الضخامة بحيث يصعب تحقيقها فى الفترة الزمنية المرغوب فيها تخفيض معدلات الإنجاب ، وتكمن الحقيقة بين وجهتى النظر هذه ، حيث إن التنمية

الشاملة يجب أن تتم جنباً إلى جنب مع جهود الحد من الزيادة السكانية بما يحقق الحجم الأمثل للسكان ، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع بصفة عامة أو الأسرة بصفة خاصة .

أما بالنسبة للدعائم الأساسية التى تقوم عليها السياسة السكانية فى مصر ، يمكن القول أن الاهتمام بالوضع السكانى فى مصر بدأ منذ بداية الستينات من القرن العشرين وتضمن ذلك فى الميثاق الوطنى ، كما بدأت اسهامات المثقفين ورجال الاقتصاد والاجتماع فى مناقشة الوضع السكانى فى مصر وأصبح التركيز فى المقام الأول يهدف إلى وضع الخطط والمشروعات لمواجهة التزايد السكانى والسياسة السكانية فى مصر تقوم على ثلاث ركائز أساسية هى :

- العمل على زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الهجرة .
- تبنى مشروع تنظيم الأسرة .

وسوف نتناول هذه الركائز بشئ من التفصيل :

1 - زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية :

لقد تخلف الاقتصاد المصرى قبل عام 1952 نتيجة لعدم الأخذ بأسلوب التنمية والاستغلال المنظم للموارد الطبيعة الفقيرة ، وذلك نتيجة للاحتلال الأجنبى وللحكم الملكى الذى لم يكن يهدف إلا لتحقيق مصالحه الاستغلالية . ولقد أدى هذا الوضع إلى ظهور البطالة المقنعة حيث أن الاقتصاد لم يكن يعتمد إلا على الزراعة فقط قد أدى ذلك إلى نقص فى نصيب الفرد فى الخدمات التى كانت بالتالى محدودة كالصحة والتعليم والتى خفضت من الإنتاجية ومستوى الدخل ، فلقد بلغ دخل الفرد عام 1952 (86) دولاراً فى الوقت الذى بلغ فيه دخل الفرد فى أمريكا ألف دولار على سبيل المثال .

وبعد ثورة 1952 استهدفت سياسة الحكومة تنمية متوازنة فى مصادر الثروة الإنسانية والزراعية والصناعية واعطاء عناية خاصة للتوسع فى الخدمات

العامة وتطوير الزراعة ، وقد قدم النجاح فى هذين القطاعين عونا ثمينا للهدف الأساسى وهو تطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة ، ويمكن القول أن من أولى الدعامات التى ترتكز عليها السياسة السكانية فى مصر العمل على زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر أن التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر يهدف إلى :

- إيجاد الحلول التى تجعل نسبة الزيادة فى الدخل القومى تزيد عن نسبة الزيادة فى السكان .
- التوسع فى الصناعات الثقيلة باعتبارها ركيزة يقوم عليها صرح الاقتصاد مع التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة .
- إتاحة فرص العمل أمام جميع المواطنين والقضاء على البطالة والبطالة المقنعة .
- التوسع فى التبادل التجارى الخارجى مع الدول الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية.
- العمل على سد العجز فى ميزان المدفوعات .

وبصفة عامة فإن النمو الاقتصادى يتضمن تغيرات شتى وعميقة تعمل على زيادة الدخل القومى الحقيقى وبالتالى زيادة دخل الفرد ورخائه ، ويندرج تحت زيادة الإنتاج ما نعنى به توفير موارد الطعام أو الأمن الغذائى أو التنمية الزراعية وتنويعها وهذا أمر طبيعى أو أن مستقبل التصنيع فى مصر مرهون أيضا بزيادة الدخل الزراعى والسبيل إلى ذلك يكون عن طريق عدة اجراءات فطنت إليها الحكومة وسارت فيها شوطا طويلا لتحسين الوضع الزراعى في مصر والتركيز على التنمية الزراعية وأهم تلك الاجراءات يتمثل فى الآتى :

- إعادة توزيع الأراضى الزراعية وتخليصها من الاقطاع والملاك الأجانب وهذا ما عرف بمشروع الاصلاح الزراعى وصدور عدة قوانين لتحديد الملكية الزراعية ، فلقد صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم 178 لعام 1952 لتحديد الملكية

الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وقامت الحكومة بالاستيلاء على مازاد على النصاب الذى حددته القوانين وتوزيعها على صغار المزارعين .

- التوسع فى عمليات زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضى البور وإضافة مساحات زراعية جديدة من هذه الأراضى واستغلالها فى العمليات الإنتاجية .
- العمل على توفير مياه الرى لامكانية استثمار أكبر مساحات ممكنة من الأراضى البور والقابلة للزراعة ومثل هذه العمليات تتم حاليا فى منطقة القناة وسيناء وتوشكى وشرق العوينات خلال الفترة الأخيرة وهذا ما يعرف بالتوسع الأفقى وذلك عن طريق إقامة الخزانات والسدود وحفر الترع والأنهار لتغمر المياه هذه الأرض الجديدة ، ومن أبرز تلك المشروعات مشروع السد العالى الذى أضاف للرقعة الزراعية أراضى شاسعة صالحة للزراعة وتحويل الرى بالحياض إلى الرى الدائم فى الصعيد .
- حسن إختيار البذور بغرض تحسين الإنتاج الزراعى واجراء التجارب للوصول إلى أجود أنواع التقاوى التى تدر عائدا إنتاجيا مرتفعا وخاصة فى الحبوب الغذائية كالقمح والذرة وهو ما يعرف بسياسة التوسع الرأسى فى الزراعة .
- المحافظة بكل الوسائل على الأرض الزراعية لتكون قوية باستمرار وعدم تعرضها لما يفقد خصوبة تربتها أو اقتطاعها من أجل إقامة مساكن عليها .
- استعمال المخصبات الزراعية كالسماد الكيماوى والآزوتات وغيرها مما يزيد ولا شك من إنتاج الأرض ويزيد من كفايتها الإنتاجية .
- الارتقاء بالفن الزراعى والتوسع فى الاستعانة بالآلات الزراعية الحديثة التى يمكن بواسطتها اصلاح أراضى جديدة وتسهيل عمليات تمليكها وتوفيرها لتكون فى خدمة المزارعين ولتحل محل

العمل اليدوى .

- القضاء على الآفات الزراعية باجراء البحوث العلمية والتوصل إلى مبيدات فعالة للقضاء على كل ما يهدد المحاصيل الزراعية من آفات والاستعانة بالخبرة العالمية فى هذا الصدد .
- زيادة الجهود المبذولة لتنمية الثروة الحيوانية والعمل على دعمها سواء بانشاء محطات للتربية وتسمين الدواجن أو العجول وتشجيع تربيتها وتوفير الأعلاف اللازمة ووقايتها من الأمراض ، مع استقدام السلالات القوية والمدرة للألبان وتشجيع الجمعيات المتخصصة فى تربية الماشية وإعالتها ماديا وفنيا وكذا مؤسسات لتربية الدواجن .
- التوسع فى عمليات صيد الأسماك حيث أن إستعمال الطرق الحديثة فى عمليات الصيد تساعد على الحصول على أضعاف الكميات التى تستخرج حاليا. وقد تم إنشاء عدد من المزارع السمكية فى الاسماعيلية وفى أسوان لتوفير الأسماك بأسعار مناسبة .
- تشجيع المنتجات والصناعات الريفية وتعليم الفلاحين أصول هذه الصناعات رغبة فى تحسين مستواهم الاقتصادى واستغلال أوقات فراغهم وذلك مثل تربية النحل والدواجن وتصنيع منتجات الألبان وتعبئة الفواكه أو عصرها ... الخ .

وبالإضافة إلى الانتاج الزراعى فإن هناك الانتاج الصناعى ، فلقد اتجهت الأنظار فى مصر منذ قيام الثورة عام 1952 إلى ضرورة التوسع فى الصناعة وزيادة الاستثمار الصناعى وتوزيع الصناعة توزيعا عادلا على محافظات الجمهورية ، ولقد وضعت عدة خطط للتنمية الصناعية معتمدة على المدخرات والقروض الداخلية والخارجية والمعونات التى تقدمها الدول الصديقة .

والاتجاه نحو الأخذ بالسياسة التصنيعية نابع من الإيمان بأن الاهتمام بالزراعة وحدها لا يمكن أن يكون

علاجا ناجحا لمشكلة تضخم السكان . ولقد قامت خطة التصنيع بمصر على ركيزتين :
أولهما : دراسة الصناعات القائمة بالفعل والبحث فيما ينبغى الالتجاء إليه للوصول بها إلى أقصى كفايتها الانتاجية .
وثانيهما : دراسة الصناعات الجديدة التى يجب انشاؤها فى أقرب فرصة وذلك فى حدود الامكانيات المالية المتاحة ومع مراعاة المطالب الأخرى للتقدم الاقتصادى ، ولقد شجع على نجاح التصنيع فى مصر توفير كافة المقومات المطلوبة للصناعة ومنها المواد الخام والطاقة المحركة والأيدى العاملة والأسواق الواسعة المتمثلة فى العالم العربى ودول أفريقيا . وقد صاحب التصنيع عدة مظاهرة حضرية وتشريعات فى مجال العمل والعمال أدت إلى حدوث تغيرات اجتماعية كبيرة ذات أثر مباشر على المسألة السكانية يمكن تلخيصها على النحو الآتى :

- تحول بعض المراكز القروية إلى مراكز حضرية ومدن.
- تحول عدد كبير من السكان من العمل فى الحقل إلى العمل فى المصانع وهذا العدد متزايد باستمرار .
- تحول عدد كبير من السكان أيضا من سكان ريف إلى سكان حضر .
- إعادة توزيع السكان بحيث تحدث هجرات من جنوب الدلتا المزدحمة إلى شمال الدلتا والجهات المستصلحة وغلى المراكز الصناعية ومراكز التعدين والبترول الجديدة .
- يؤدى تعمير منطقة قناة السويس وتوصيل مياه النيل إلى سيناء إلى زيادة خصوبة هذه المنطقة وجذب أعداد وفيرة من السكان إليها للعمل والاقامة بها .
- المدن الجديدة الجارى إنشائها الآن فى معظم صحارى مصر ستؤدى إلى تخفيف الضغط السكانى على القاهرة والمدن الأخرى .

ولاشك أن هذا التحول الحضرى سيحدث تغييراً فى نظرة ساكنى تلك المجتمعات نحو تنظيم النسل

لزيادة وعيهم وثقافتهم وطموحاتهم الاقتصادية واقتناعهم بضرورة الحد من النسل ، كما ستؤدى تلك الجهود فى مجال التنمية الصناعية وخلق مدن حضرية جديدة إلى تحسين مستويات المعيشة وخفض عدد السكان .

2 - تشجيع الهجرات الداخلية والخارجية :

تعنى الهجرة الاقدام من جانب الأفراد والتنقل تلقائيا من مجتمع إلى مجتمع آخر بهدف تحسين مستواهم المعيشى والاقتصادى أو المهنى أما التهجير يقصد به تلك العمليات القسرية التى قد تنظمها الحكومات للتخفيف من ضغط السكان فى منطقة معينة.

والبعض يرى أن عملية الهجرة قد تخفف من وطأة ازدياد السكان فى مصر ومن ثم تكون بمثابة علاج لمشكلة التضخم السكانى والمؤيدون لهذا الرأى يستندون فى تبرير حجتهم بما كان للهجرة فى أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من آثار حميدة فى علاج المشاكل السكانية هناك ، فلقد قامت إيطاليا بتجربة الهجرة كوسيلة لعلاج التضخم البشرى فى بلادهم عام 1880 وذلك إلى أمريكا الشمالية والجنوبية واستمرت الهجرة حتى عام 1910. والهجرة الخارجية تعد ضرورة اجتماعية فى حالة التضخم السكانى كما هو حادث فى مصر لأنها تنحى عن البلاد فى الغالب الشباب الذين هم فى سن الاخصاب وإنجاب الأطفال كما توفر فرص العمل بداخل البلاد لغيرهم كما أنهم يستطيعون بما يجلبونه من مدخرات وأموال أن يرفعوا المستويات المعيشية لذويهم أولا ولوطنهم ثانيا .

والإنسان المصرى أمام الظروف الحالية إذا أتيحت له الفرصة والوسيلة المعقولة للهجرة فإنه يهاجر ويكفى للدلالة على صحة هذا الرأى ما نراه يوميا من هجرات متلاحقة للمصريين من القرى إلى المدن طلبا للرزق والعمل فى الصناعة وفى أعمال البناء والتشييد ... الخ ، فالمصرى لم يعد يأنف من

الهجرة بل لقد وضح ذلك فى الآونة الأخيرة فى هجرة العديد من الأسر المصرية إلى الأقطار العربية والاقامة فى تلك الدول وممارسة أنشطة تجارية بها والمصاهرة مع أبناء هذه الدول .

ولقد تنبهت أذهان المسئولين فى مصر فى الأونة الأخيرة إلى أهمية الهجرة فى تخفيف التضخم السكانى فى البلاد فعملت على تذليل العقبات التى تعترض سبيل الهجرة وعملت على تحقيق حرية التنقل للمواطن المصرى وبين الدول العربية والدول الأخرى. كما اتجهت الحكومة إتجاها آخر هو تشجيع الهجرات الجماعية المنظمة من المناطق المكتظة بالسكان داخل الجمهورية إلى مناطق الاستصلاح داخل الجمهورية أيضا أو إلى الخارج كما حدث بالنسبة لدولة العراق الشقيقة وتزويدها بمجموعات كبيرة من أسر المزارعين المصريين لاستغلال الأرض الزراعية .

3 - تبنى مشروع تنظيم الأسرة .

يعد تنظيم الأسرة Family Planning أحد الحلول التى لجأت إليها مصر لمواجهة مشكلة التضخم السكانى ، وهذا الاتجاه يختلف عن غيره من الحلول الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الهجرة ، وذلك لكونه يتوقف على الوعى الثقافى لدى الأفراد ، وتنظيم الأسرة يهدف إلى ضرورة تنظيم حملات لإقناع الناس بتخفيض حجم أسرهم ، وتشجيع ممارسات وسائل تنظيم الأسرة ، والحث على تأخير الزواج ، وذلك بقصد الوصول إلى هدف مؤداه : أسرة صغيرة ، تعنى حياة أفضل لأفرادها . وتتلخص أنشطة وحدات تنظيم الأسرة فى الآتى :

- رفع مستوى الأسرة الاجتماعى وذلك بتسيير موازنة عدد أفراد الأسرة مع دخلا لمن يرغب فى ذلك .
- رفع مستوى الأسرة الصحى بتنظيم النسل بحيث لا تقل الفترة بين حمل وآخر عن سنتين حتى تستجم الأم وتسترد ما فقدته من صحتها أثناء الحمل والوضع والرضاعة .

- مكافحة الاجهاض وذلك بمنع الحمل غير المرغوب فيه .
- علاج العقم وبالتالى الاقلال من مشاكل الأسرة الاجتماعية التى تنجم عن طول فترة العقم .

ومما سبق عرضه نستطيع القول إن لعدد السكان فى أى مجتمع آثاراً بعيدة المدى على خواص البناء الاجتماعى ، إذ يؤثر هذا العدد فى نوع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحالة السكان المهنية والتعليمية والصحية والترويحية، وتنظر مختلف المجتمعات إلى التغيرات فى عدد سكانها بمنظار مختلف وفق ظروفها ، فالبعض ينظر بعين الرضا والفخر إلى كل زيادة فى عدد سكانه، بينما البعض الآخر ، يرى فى هذه الزيادة علامة الخطر التى تهدد كيان المجتمع والتى يجب اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لتفاديها ، ويرجع الاختلاف فى وجهات النظر إلى الظروف الخاصة بكل مجتمع من حيث مقدار الموارد الطبيعية المتاحة لديه أو التى يمكن توافرها بأية وسيلة ، وإلى قيم المجتمع وفلسفته وأفكاره وتقاليده وآمانيه ومستوى المعيشة الذى يسعى إلى تحقيقه . كما وإن إزدياد عدد السكان فى دولة ما قد يكون أمراً مرغوباً فيه لتقدمها الاقتصادى إذا كان لا يسكنها سوى بضع مئات الآلاف من السكان مع وجود موارد كثيرة للثروة بها ، وذلك يجعلها مضطرة إلى أن تسد حاجتها بأيدى عمالها أنفسهم ، فالسكان القليلون لن يستطيعوا أن يرتقوا بهذه الدولة أو يزيدوا من ثرواتها إذا ظلوا هكذا قليلى العدد ، يضاف إلى ذلك أن الدولة قليلة السكان ، قل أن يكون لها عمال مهرة متخصصون فى أعمالهم ، وعلى العكس من ذلك حينما تكتظ الدولة بساكنيها ، تكون النتيجة أن يصبح القوت الضرورة شيئا عسيرا على الكثيرين من أبنائها ، كما أن أية دولة صناعية تكون أكثر رفاهية وأحسن حالا لو أصبح عدد سكانها أقل اليوم عما كان عليه بالأمس ، لأن نقص عدد السكان سيؤدى حتما إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق دخل أفضل ورفاهية

اقتصادية أكبر للفرد ، ولكن النقص فى حجم السكان عن مستوى معين يفقد المجتمع واقتصاده المزايا الهامة للانتاج الكبير .

وبناء عليه فإن استيعاب الأرض للسكان يختلف باختلاف قدرة السكان على استثمار مصادر الثروة الطبيعية بوجه عام ، فالسكان يصبحون ميزة فى حالة إذا ما جندوا قدراتهم فى استثمار الموارد ، ويصبحون عالة إذا قلت كفايتهم الإنتاجية والاستثمارية من تلك الموارد ، كما أن قلة السكان عن الحد الضرورى لاستغلال الموارد الطبيعية استغلالا كاملا ، يعد عائقا أمام التقدم الاقتصادى للمجتمع ، وازدياد السكان إلى درجة الازدحام والتضخم هى أيضا عائق أمام الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ، ومن هنا كان من الضرورى مواجهة هذه الحالة بسياسات سكانية واقتصادية دقيقة تعمل على سرعة التوازن بين عدد السكان والدخل القومى ، وليست سياسة سكانية واحدة يتبعها العالم كله ، إذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة ، التى تجعلها تتبع سياسة سكانية معنية تتناسب معها وقد لا تتناسب مع غيرها من الدول الأخرى .

وهناك كثير من الدول يزيد عدد سكانها عن عدد سكان مصر ، ويتزايد سكانها بسرعة تفوق معدل التزايد السكانى فى مصر ، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تشكو مما تشكو منه مصر من تضخم سكانى ، فعل سبيل المثال تعد البرازيل دولة شاسعة المساحة ويزيد عدد سكانها على المائة مليون نسمة ، وتضم ثروات واسعة ومع هذا تحتاج إلى مزيد من العمال لاستثمار هذه المساحة والثروات ، واليابان أيضا تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية ، ومع ذلك استطاعت أن تحقق توازنا بين النمو السكانى وبين النمو الاقتصادى واستطاعت أن تحقق الرخاء لسكانها . إذن فالنمو السكانى السريع وحده لا يشكل مشكلة سكانية ، كما أن الكثافة السكانية المرتفعة وحدها لا تشكل بالضرورة أيضا مشكلة سكانية . أما بالنظر للمشكلة

السكانية فى مصر مقارنة بما سبق العرض له فى المثالين السابقين لكل من البرازيل واليابان ، فيتضح أن زيادة معدلات النمو السكانى وارتفاع الكثافة السكانية ، يشكلان أهم عناصر تلك المشكلة بها ، ويرجع ذلك إلى عدم الموازنة بين النمو السكانى وتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف قطاعات المجتمع .

المراجـــــــــــــــــع

- إبراهيم خليفة، علم الاجتماع والسكان، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1984م.
- أحمد أمين مختار، العوامل المؤثرة فى نمو السكان فى جمهورية مصر العربية، القاهرة، المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية، 1975م.
- أحمد على إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط5، القاهرة، دار الفكر العربى، 1994م.
- إسماعيل حسن عبد البارى: أبعاد التنمية، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1982م.
- إسماعيل حسن عبد البارى: الديموجرافيا الاجتماعية ط1، القاهرة، دار المعارف، 1983م.
- إسماعيل عبد العزيز عامر: زيادة السكان وتوزيعهم على اقاليم الجمهورية، القاهرة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، 1978 ,
- إسماعيل محمد هاشم: مشكلة السكان، ط2، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1983م.
- أنور عطية العدل: التنمية الصناعية فى الدول النامية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
- ايرين. ب. توبير، النمو السكانى فى المناطق النامية، مقال فى الأزمة السكانية، ترجمة: حنا رزق، راشد البراوى، الاسكندرية، المكتب المصرى الحديث، 1970.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء. البيانات الأولية لتعداد 1996م.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام 1986م، الحصر الشامل- خصائص السكان- إجمالى الجمهورية- المجلد الثانى- النتائج النهائية- مرجع رقم 863 90/ أم ت.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان والإسكان 1976- النتائج التفصيلية- إجمالى الجمهورية- مرجع رقم 93- 15111 سبتمبر 1978م.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المؤشرات الديموجرافية، سبتمبر 1994م.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد سكان القطر المصرى لسنة 1937، ج2، جداول عامة 1942,
- حسن الساعاتى، عبد الحميد لطفى، دراسات فى علم السكان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981م.
- دارين س. تومسون، دافيد ت. وليس: مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوى، عبد المنعم الشافعى، القاهرة، مكتبة الانجلو ، 1969.

- رياض طباره: سمات سكانية فى العالم العربى، القاهرة، المركز العربى للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 54، يناير- مارس 1989.
- زيدان عبد الباقى، أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة وهبة، 1978.
- زيدان عبد الباقى: التفكير الاجتماعى، نشأته وتطوره، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973م.
- سامية محمد فهمى وآخرون: مدخل فى التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1986م.
- سدفى هـ. كونتز: النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى، ترجمة: أحمد إبراهيم عيسى، القاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، 1967م.
- سمير سعد على: العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على توزيع الكثافات السكانية فى مصر، القاهرة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الرابع، 1977م.
- السيد الحسينى، الصناعة والمجتمع فى أقطار العالم الثالث، القاهرة، مكتبة غريب، 1991م.
- السيد عبد العاطى السيد: علم الاجتماعى الحضرى بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1987م.
- صلاح الدين سعيد الصاوى وصابور الشحات طه: العشوائيات وإعادة توزيع السكان (فى: حلقة نقاش حول العشوائيات- أولويات التطوير والبدائل، القاهرة: جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية- مؤسسة فريدرش ناومان، الفترة 15: 17 مايو 1994م).
- صلاح الدين فهمى محمود، دور المتغير السكانى فى عملية التنمية المخططة، القاهرة، المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، 1977م.
- صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى، القاهرة، دار المعارف، 1990م.
- صلاح الدين نامق، الانفجارات السكانية فى العالم، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربى، 1964م.
- صلاح الدين نامق، مشكلة السكان فى مصر، دراسة اجتماعية اقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.
- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990م.
- عبد الحميد الغزالى: مذكرات فى اقتصاديات السكان: النظرية المالتوسية العامة فى السكان والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
- عبد الحميد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكانى، القاهرة، مكتبة غريب، 1979

- عبد الرحيم عمران: المشكلة السكانية فى مصر: جوانب المشكلة ومشاكل الحلول، مقال فى السكان والصحة والتنمية فى البلاد العربية، مجموعة وثائق مؤتمر الخبراء العرب بالاسكندرية، 3- 8 يناير 1976م.
- عبد الرحيم عمران: مصر ومشكلاتها السكانية وتطلعاتها: القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، 1977م.
- عبد المنعم عبد الحى: علم السكان: الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، ط1، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1985م.
- على دهب: الجغرافيا البشرية، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.
- على عبد الرازق جلبى: علم اجتماع السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م.
- على محمود إسلام الفار: دراسات فى المجتمع المصرى، ط1، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
- غريب سيد أحمد: البحث الاجتماعى، ط2، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989م.
- فتح الله هلول: الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة، مطبعة جامعة الاسكندرية، 1961م.
- فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ط3، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986).
- محبوب الحق، ستار الفقر- خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.
- محمد البدرى نبيه: تخطيط البنية الأساسية لمدينة المنيا (رسالة دكتوراه: كلية الآداب ، جامعة المنيا، 1993م).
- محمد الجوهرى، عبد الله الخليجى: طرق البحث الاجتماعى، ط5، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997م.
- محمد الجوهرى، علياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى، ط2،القاهرة، دار المعارف ، 1983م.
- محمد السيد غلاب: البيئة والمجتمع، ط6، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1975م.
- محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمى- التصميم والمنهج والإجراءات، ط3، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1987م.
- محمد شفيق: البحث العلمى، ط4، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- محمد صبحى عبد الحكيم: حول الموقف السكانى فى العالم، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مجلة دراسات سكانية، العدد الثانى عشر، سبتمبر، 1974م.
- محمد صبحى عبد الحكيم، وسيم عبد الحميد عبد العال، تقديرات سكان مصر (1780 – 1882) دراسات الديموجرافيا التاريخية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مجلة دراسات سكانية، العدد 54- يوليو/ سبتمبر 1980م.

- محمد طلعت عيسى: البحث الاجتماعى، مبادئة ومناهجه، ط3، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963م.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى: جغرافيا السكان، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978م.
- محمود محمد الضمرانى، حجم الأسرة وأثرة على التنشئة الاجتماعية- دراسة ميدانية بمناطق عشوائية بمدينة قنا، دكتوراه كلية الآداب بقنا- جامعة جنوب الوادى، 1999م.
- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمى- دراسة فى طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983م.
- مكتب اليونسكو الاقليمى فى الدول العربية، السياسات السكانية فى الوطن العربى، ط1، عمان، الاردن، 1992م.
- الهيئة العامة للاستعلامات: مركز الإعلام والتعليم والاتصال، موجز لمشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية، 12-15 سبتمبر 1994م.
- يسرى الجوهرى، جغرافيا السكان، ط3، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1976م.
- E. P. Hotchinson, "The Population Debate: The development of conflicting Theories up to 1990" Now York, 1976.
- G. F. MeCleary, "The malthusian popu- lation theory", London, Faber & Faber Limeited.
- Ian Bowen, "Economics and demography", London. Grorge Allen& Unwin Ltd, 1967.
- J. Overbeek, "History of Population theor- ies", Netherlands, Rotterdam University Press, 1974.
- Joseph J. Spengler and Otis Dudley Duncan, "population theory and policy", U. S. A. The free press of Glancoe , 1964.
- Richard T. Schaefer, Robert P. Lamm. "Socililgy", New York, International Edition, 1992.
- Rodney Stark, "Sociology", Califiornia, Wadsworth Publishing Compang. 1992.
- Ronald G. Ridker, Editor, "Population and Deve- Lopmet: The search for selective interventions" U.S.A., The johns Hopkins University press, 1976.
- Willard J. Jacobson, "Population Educa – tion: A Columbia University, 1979,

الفهرس

الفصـــل	الموضـــوع	الصفحة
الفصـــــل الأول :	موضوع علم السكان ومجالاته	3
الفصـــل الثـــانى:	أهمية الدراسات السكانية	9
الفصـــل الثالـــث :	التطور التاريخى للفكر السكانى.	19
الفصـــل الرابـــع :	النظريات المفسرة للسكان.	27
الفصـــل الخـــامس:	الدراسة العلمية للسكان	53
الفصـــل الســـادس:	الاحصاءات السكانية	61
الفصـــل الســـابع:	الهجـرة	81
الفصل الثامن:	سكان العالم	105
الفصل التاسع:	السكان فى مصر	115
الفصل العاشر:	السياسات السكانية	131
الفصل الحادى عشر	السياسة السكانية فى مصر	145
المراجع.		198